النقود الإسلامية الأولى

(الكتاب الأول)

دكتور / طاهر راغب حسين
كلية دار العلوم

النقود الإسلامية
الأولى



النقود الإسلامية الأولى

(الكتاب الأول)

دكتور / طاهر راغب حسين
كلية دار العلوم

الطبعة الأولى
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد ..

فهذه دراسة عن (النقود الإسلامية الأولى) قصدت أن تكون دراسة تاريخية ونمية عن نشأة النقود الإسلامية ، وتطورها إلى أن ظهر النمط الإسلامي البحت ، فهي دراسة تاريخية ، لكنها لا تهمل الجانب الفني فأعطت له نصيباً .

وحدود هذا البحث تاريخياً يبدأ من عصر الخلفاء الراشدين ويستمر إلى نهاية الدولة الأموية ، وينقسم من حيث الفصول إلى خمسة : فأما الفصل الأول فكان مدخلاً تاريخياً ونمياً عالج عدة نقاط منها : النقود ونشأتها عامة ، ثم ركز على نقود شبه الجزيرة العربية فنقود المجتمع الجاهلي ، وتناول أيضاً الإجابة على سؤال متى ظهرت العملة الإسلامية ؟ وقدم تعريفاً لهذه العملة ، وتعرض هذا الفصل كذلك للحديث عن دار السكة الإسلامية محاولاً تقديم تصور عن هذه الدار الأولى وطريقة العمل فيها ليكون هذا مدخلاً للحديث عن ظهور النقود الإسلامية في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

والفصل الثاني عنوانه : (نقود الراشدين) ، وقد تعرض لنشأة أول عملة إسلامية وردها إلى سنة ١٥ هـ اعتماداً على النصوص التاريخية وبعض الأدلة النمية . ولأهمية هذه القطع الإسلامية المبكرة قدم هذا الفصل وصفاً لعدة قطع مع مناقشة لها . وفي ختام هذا الفصل دليل وصفي لنقود الخلفاء الراشدين .

وكان موضوع الفصل الثالث : النقد الإسلامي زمن الأمويين إلى ما قبل التعريب ، وقد تعرض لضرب الأمويين للنقود أيام معاوية ويزيد ومعاوية الثاني ومروان بن الحكم وبعض أيام عبد الملك بن مروان . وهي مرحلة قلد النقد الإسلامي فيها النمط الساساني أو النمط البيزنطي مع تقديم عدة تحويرات أو

إضافات إسلامية عربية . وقد عنون هذا الفصل بالنقد الإسلامى زمن الأمويين وليس النقد الأموى ، لأنه تعرض أيضاً لنقد الثوار مثل عبد الله بن الزبير والخوارج .

ويعتبر الفصل الرابع نقطة ارتكاز فهو عن (التعريب ونقوده) وواضح من هذا العنوان أنه تناول نقطتين :

(أ) حركة التعريب أو الإصلاح المالى التى قادها عبد الملك بن مروان أسبابها ونتائجها .

(ب) نقود هذه الفترة تطوراً ووصفاً .

والفصل الخامس خصص لنقود المغرب الكبير (إفريقية والأندلس) وقد اقتضت حركة ظهور النقود الإسلامية فى هذا الجزء من العالم الإسلامى أن يفرد لها فصل خاص ، إذ إنها مرت بخطوات تدريجية قريبة الشبه بالخطوات التى مرت بها النقود الإسلامية جهة الشرق منها ، على الرغم من أن بداية النقود الإسلامية المغربية الأولى واكبت انتهاء تطور النقود الإسلامية فى المشرق وظهور النمط الإسلامى البحت .

هذا وقصدى من هذا البحث - بعون الله - أن يكون مدخلاً عاماً لدراسة النقود المغربية ، وخطتى أن تقع هذه الدراسة فى أجزاء ثلاثة أولها هذا الجزء الذى بين يدى القارىء ، والثانى يختص بدراسة النقود المغربية إلى ما قبل المرابطين ، والثالث خاص بنقود المرابطين والموحدين ويكون منهجى فى هذا كله منهجاً تاريخياً ونمياً فهو إذن تاريخى فنى معاً .

ودراسة النقود فرع مهم من الدراسات التاريخية والحضارية ، ربما لم يحظ بكثير من الاهتمام ، وقد بدأ فى العصر الحديث متأخراً بعض الوقت فى الدراسات العربية عنها عن الدراسات الأجنبية . ففى حين ظهرت الأعمال الأولى الأجنبية فى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى ، نرى أن الأعمال العربية الأولى ظهرت فى القرن العشرين .

ومن أول الأعمال التى قدمت النقود الإسلامية كتاب عن مقدمة فى النقود الإسلامية ، اسم مؤلفه :

Olaf Gerhard Tychsen

وعنوان كتابه :

Introduction in rem numariam Muhammedenorum

وقد ظهرت سنة ١٧٩٤ م فى مدينة Rostoch .

ومن أول الأعمال التى قدمت فى إسبانيا ، وتناولت النقود الأندلسية ذلك المقال الذى كتبه دون خوسيه انتونيو كوندى فى مجلة الأكاديمية الملكية للتاريخ بمدريد العدد الخامس سنة ١٨١٧ م وهو عن النقود العربية وعلى الخصوص التى سكها الأمراء المسلمون بالأندلس ، وتقع فيما بين ص ٢٢٥ - ٣١٤ وفيها خمس لوحات .

وعنوان هذا العمل ومؤلفه :

Don Jose Antonio Conde : Memoria Sobre La moneda arabiga Y en especial la acunada en Espana Por los Principes musulmanes .

وقد طبع فى :

Memorias de la Real Academia de la Historia , V , 1817 .

وقدم ستانلى لينبول عدة دراسات عن النقود الإسلامية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر من أهمها كتالوجه عن النقود الشرقية فى المتحف البريطانى :

Catalogue of Oriental Coins in the British Museum وقد طبعت أجزاؤه تباعاً فى السنوات ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ ، ١٨٨٩ م . ومن دراساته أيضاً كتالوج مجموعة النقود العربية المحفوظة فى دار الكتب الخديوية بالقاهرة ، وقد طبعه بلندن سنة ١٨٩٧ م .

ومن الكتالوجات الإسبانية المبكرة عن النقود الإسلامية كتالوج النقود الأندلسية الموجودة بالمتحف الوطنى للآثار وقد طبع هذا الكتالوج بمدريد سنة ١٨٩٢ .

ومؤلفه هو : Delgado y Juan De Dios De La Rada .

وعنوانه : Catalogo De Monedas Arabigas Españolas Que Se Conservan En El Museo Arqueologico Nacional .

ومن الكتالوجات الفرنسية المبكرة العمل الذى قام به H . Lavoix عن النقود الإسلامية فى المكتبة الوطنية بباريس ، وطبعه سنة ١٨٩١ م .

وعنوانه :

Catalogue des monnaies musulmanes de la Bibliotheque Nationale . والجزء الأول من هذا الكتالوج يتناول نقود المشرق (مصر والشام) والثانى يتناول نقود المغرب والأندلس .

وأما الأعمال العربية الحديثة فظهرت فى أوائل الربع الثانى من القرن العشرين ، وكان من أوائلها كتاب انستاس الكرملى عن النقود العربية وعلم النميات (القاهرة ١٩٢٩) ، ثم ظهر بعد ذلك عدة دراسات عن النقود والصنج قام بها الدكتور عبد الرحمن فهمى ، عن الصنج الإسلامية الأولى (صنج السكة فى فجر الإسلام – سنة ١٩٥٧) وعن النقود العربية (النقود العربية ماضيها وحاضرها – سنة ١٩٦٤) .

كما ظهرت عدة دراسات عراقية لناصر النقشبندى عن (الدرهم) و(الدينار) ولمحمد باقر الحسينى عن تطور النقود العربية الإسلامية .

وتهتم كلية الآثار الآن بدراسة النقود ، وقد أخرجت عدة رسائل جامعية فيها .

والأمل معقود أن يواصل الدارسون العرب الاهتمام بهذا الفرع التاريخى الحضارى المهم ، كل يتناوله من منظور تخصصه التاريخى ، والحضارى ، والفنى .

وقد اعتمد هذا البحث على عدة مصادر ومراجع حرص على أن تكون أساسية منها العربي والأجنبي ومن أهم المصادر العربية التي تناولت النقود كتب المقريزي : كتاب النقود القديمة الإسلامية ، وإغاثة الأمة بكشف الغمة ، والمواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار ، ورسالة البلاذري عن النقود ، وإشارات ابن خلدون في المقدمة ، وإشارات القلقشندي في صبح الأعشى ، وابن مماتي في قوانين الدواوين وهناك مؤلفان آخران مهمان وإن كانا متأخرين عن دور السكة وصناعة النقود أولهما : كتاب كشف الأسرار العلمية بدار السكة المصرية لمنصور بن بعرة ، وثانيهما : الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة ، للكاتب المغربي علي بن يوسف الحكيم .

ومن أهم المراجع العربية في هذا المقام كتب انستاس الكرملي ، والدكتور عبد الرحمن فهمي السابق ذكرها وكذلك عدة مواد في دائرة المعارف الإسلامية .

ومن أهم المصادر التاريخية التي اعتمد عليها هذا البحث كتاب الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، وكتاب ابن الأثير : الكامل ، وكتاب ابن خلدون : العبر ، وقد أفاد منها البحث في عدة مواطن متفرقة ، واعتمد عليها كلية عند التعريف بالولاة في الفصلين الثالث والرابع ، ولما كان ابن الأثير يكاد يكون منقحاً وملخصاً لنص الطبري في القرون الأولى ، لذا اكتفينا هنا بالإشارة إلى أن مصدر المعلومات التاريخية في هذين الفصلين ، فيما يخص التعريف بالولاة ، هما هذان المصدران .

أما المصادر الأجنبية فأهمها الكتالوجات ومن أهم هذه الكتالوجات كتالوج دي لارادا وزميله وكتالوج لافوا وقد سبقت الإشارة إليهما . وهناك كتالوج آخر كتبه Walker في جزءين : أولهما عن النقود العربية الساسانية بالمتحف البريطاني والثاني : عن النقود العربية البيزنطية بالمتحف نفسه ، وقد أفاد البحث من الدراسة التي قدمها مقدمة له ، ومن وصفه لقطع النقود ، ومن إيراده وصفاً لقطع أخرى تضمها عدة متاحف أو مجموعات شخصية ولا توجد في المتحف البريطاني ، فكان بذلك دليلاً جامعاً .

وبعد

فأرجو أن يعينني الله جلت قدرته على إكمال ما فكرت فيه من إخراج الجزء الثاني فالثالث ، الذي يعتبر هذا الكتاب مقدمة لهما .

والله المستعان ، والحمد لله رب العالمين .

القاهرة في ٢١ / ٧ / ١٩٨٤ .

طاهر راغب حسين

الفصل الأول

مدخل نصيّ تاريخي

النقود ونشأتها

لقد عرف استعمال المقطعات المعدنية وسيلة من وسائل التبادل منذ أمد بعيد ، واستمرت هذه الوسيلة ، إلى جانب الوسيلة الأولى ، أعنى المقايضة[1] ، إلى أن تطور النظام النقدى وثبت .

وربما كانت الأشكال الحيوانية المصنوعة من البرونز ، وذات الوزن المعلوم ، بالإضافة إلى مواد أخرى مثل الخرز والأصداف وغيرها ، من أولى المحاولات لإيجاد وسيط للتبادل ، واشتهرت منطقة الشرق الأوسط بهذا ، وكانت لهذه القطع أكثر من فائدة ، إذ كانت تستخدم أحياناً للزينة ، وإمكان استخدام القطع المعدنية منها فى أغراض أخرى .

أما ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح « النقد » من حيث اشتماله على وزن معين وقيمة معروفة للتبادل ، فقد تأخر إلى القرن السابع قبل الميلاد ، وأول إشارة إلى أمة عرفت النقد ، خصت الأمة اللودية[2] ، (Lydians) فى الأناضول (Anatolia) حوالى سنة ٦٤٠ ق . م ، صنعوه من سبيكة طبيعية وجد فيها كمّ من الذهب مخلوطاً بكم من الفضة ، وطبيعى والحالة هذه أن تختلف نسبة المعادن فى القطع النقدية باختلاف مكونات السبيكة الطبيعية ، وكانت نسبة الفضة تتراوح بين ٢٠ - ٣٥ ٪ ، وعرفت هذه السبيكة

---

(١) نظام المقايضة نظام قديم قدم الإنسان نفسه ، وظل يستعمل وسيلة متعارفاً عليها عبر العصور ، وهناك إشارات إلى وجود هذا النظام أيام عبد الرحمن الناصر بالأندلس (٣٠٠ - ٣٥١ هـ) وكان هذا النظام يستخدم فى القرية المصرية إلى عهد قريب رغم وجود نظام مالى دقيق ثابت ، والراجح وجود هذا النظام إلى اليوم ، هنا أو هناك فى بعض مناطق العالم ، وربما كان قلة النقد المتداول من أهم أسباب وجوده .

(٢) عرف البابليون التعامل بالمعادن النفيسة وزناً ، ومثلهم الأيونيون ، لكن نظام اللوديين المشار إليه عاليه نظام نقدى شبه كامل اعتمد على على ضرب عملات بأعيانها .

الطبيعية باسم الكتروم (Electrum) (٣) .

ومن اللوذيين تعلمت أمم كثيرة فى الشرق والغرب النظام النقدى وضرب النقود ، ففى الغرب تعلم اليونان وأوربا ، ومن الشرق تعلم الفرس ، ويرجع تاريخ تعلم الفرس هذا الفن إلى سنة ٥٤٦ ق . م . وذلك على أثر تغلب الفرس على اللوذيين .

وضرب الأثينيون نقوداً من معادن مختلفة ، من الفضة ، وسموها دراخمة ، ومن النحاس ومن الحديد كذلك ، ويقال إن معنى كلمة دراخمة هى « قبضة » لأن الدراخمة وقت ضربها كانت تساوى قبضة من النقود النحاسية أو الحديدية شائعة الاستعمال بين عامة الشعب .

ويبدو أن المنافسة الفارسية اليونانية السياسية ، تطرقت إلى المنافسة النقدية بين نقد اليونان (الدراخمة) ونقد الفرس (الدارك) غير أن الأخير لم يتمكن من التغلب على الأول ، الذى كان يحظى بغطاء ممتاز من التفوق اليونانى التجارى فى أسواق البحر المتوسط .

وأما النظام النقدى الرومانى ، فقد جاء متأخراً عن اللوذيين واليونان والفرس ، ويرجعه الباحثون إلى ثلاثة قرون ونصف قبل الميلاد ، ثم استولى الرومان على المدن اليونانية الجنوبية سنة ٢٦٨ ق . م . فضربوا نقداً مشابهاً لنقد اليونان فيما عدا أنهم صغروا حجمه[٤] .

هذه مقدمة سريعة أشارت إلى معظم النقد المعروف قبل الإسلام المضروب خارج شبه الجزيرة العربية[٥] . وهو يحوى مدخلاً قريباً إلى

---

(٣) انظر فى هذا Ens . Britanica IV PP 821 - 825 ، وبحث روكسى رائد العزيزى (لمحة فى تاريخ النقود) المنشور ضمن كتاب الأب انستاس الكرملى : النقود العربية وعلم النميات - القاهرة ١٩٣٩ ص ٨٧ - ١٠١ ومرجعه الذى اعتمد عليه . العصور القديمة للدكتور جيمس هنرى برستد فى أكثر من موضع .

(٤) انظر بحث روكسى العزيزى السابق

(٥) تشير دائرة المعارف البريطانية فى الموضع السابق إلى ملك فرعونى ، وإن كانت تنسب Croesus of Lydia ، ابتدع أول نقد حكومى رسمى من النقد الذهبى والفضى الخالص ظهر خلال عهده =

موضوعنا أعنى ظهور النقد اليونانى والفارسى والرومانى الذى تأثر به العرب ، وتأثر به النقد الإسلامى كذلك .

والسؤال الذى يظهر الآن : هل عرفت المنطقة العربية قبل الإسلام نظاماً نقدياً ؟ أو بعبارة أكثر اتساعاً ، هل عرفت شبه الجزيرة العربية والشام نظاماً نقدياً قبل الإسلام ؟

إن معتمدنا فى إجابة هذا السؤال على كتاب تاريخ العرب قبل الإسلام ، وكتاب تاريخ التمدن الإسلامى (الجزء الأول) وهما للأستاذ جرجى زيدان ، وإلى كتاب الدكتور جواد على : تاريخ العرب قبل الإسلام (الجزء الثامن) بالإضافة إلى إشارة سريعة لابن خلدون غامضة وردت فى المقدمة .

فزيدان — الذى اعتمد على الباحث الألمانى الدكتور مولر — يشير إلى أن النبطيين والتدمريين ، عرفوا فى بعض فتراتهم نظاماً نقدياً ، فالنبطيون (الذين كونوا دولة فى الجنوب الشرق من فلسطين ، ممتدة إلى رأس خليج العقبة ، يحدها وادى العرابة غرباً ، وبادية الحجاز جنوباً ، وبادية الشام شرقاً) ظهر لهم نقد يرجع إلى عدة ملوك ، تولوا الحكم من سنة ٨٧ إلى سنة ٣٠ ق . م . على وجه التقريب ، وهم الحارث الثالث ، وعبادة الثانى ابنه ، ومالك الأول بن عبادة الثانى هذا .

وقد اقتبس الحارث الثالث ضرب النقود من اليونان ، فكان بذلك أول من ضربها من الأنباط ، ووجد له نقد عليه نقش يرمز إلى اسمه واسم قائد رومانى يدعى سكاروس ، كما وجد على نقده ما يشير إلى صداقته لليونان ، إذ لقب بـ Philhelén أى محب اليونان[٦] كما أورد زيدان رسماً لعملة ضربها

= الذى استمر من ٥٦٠ — ٥٤٦ ق . م ، ومع نقاء المعدن فى هذه العملة ، حرص هذا الملك على الوفاء بالوزن . ويمكن هنا أن نشير إلى قصة اكتشاف أحمد بن طولون فى آثار عين شمس بمصر على كنز فرعونى حوى نقداً ذهبياً خالص العيار ، تقول القصة إن كتابة صحبت هذا الكنز ، وإن راهباً مصرياً تمكن من ترجمة هذا النص ، ويفهم من هذه الترجمة أن عيار النقد الفرعونى هذا كان نقياً عالى القيمة ، وأن صاحبه كان يتحدى الملوك من بعده أن ينتجوا مثله .

(٦) تاريخ العرب قبل الإسلام ص ٨٦ — ٨٨ وورد اسم الحارث هكذا Artetou .

الحارث الثالث ، ثم صورة لبعض نقده ونقود الملوك الآخرين[٧] .

هذا بالنسبة لشمال جزيرة العرب ، أما جنوبها ، فلم ترد فى المصادر الإسلامية الأولى إشارة واضحة إلى معرفتها لنظام نقدى ، لكن هذا لا يتفق مع ما وصلت إليه منطقة اليمن من حضارة فى بعض دولها مثل السبئية والقتبانية ، وإلى كونها مركزاً تجارياً مهماً .

وهناك إشارة غامضة ومقتضبة جداً إلى نقد يمنى ، وردت فى حديث ابن خلدون وهو يعدد أنواع الدراهم أشبه ما يكون فى الفترة قبل الإسلام ، قال :

« وقيل إن الدراهم كان منها البغلى بثمانية دوانق ، والطبرى أربعة دوانق ، والمغربى ثلاثة دوانق ، واليمنى دانق ، فأمر عمر رضى الله عنه أن ينظر الأغلب فى التعامل فكان البغلى والطبرى .... »[٨] وهذا النقد اليمنى كان أهل مكة يسمونه بوزنه ، فيقولون دانق ، وهو عندهم سدس درهم ، إذ كان درهمهم المعتمد ستة دوانيق ، كما يشير صاحب لسان العرب[٩] .

هذه الإشارة التاريخية الغامضة مع بعض التوضيح الذى قدمه المعجم ، تتفق ، مع هذا ، مع الفكر النظرى فى ضرورة أن تعرف بعض المجتمعات اليمنية نظاماً نقدياً وهى ما هى من الحضارة وشيوع حرفة التجارة ، ثم يتفق كذلك مع الأدلة التى اكتشفت ، إذ يشير الدكتور جواد على فى كتابه (تاريخ العرب قبل الإسلام)[١٠] إلى أن الجنوب عرف النظام النقدى ، فتعامل بالنقد الفارسى ، والنقد اليونانى ، لأسباب تجارية أو سياسية (إذ احتل الفرس اليمن فترة) .

---

(٧) نفسه ص ٩١ ، وفيها وصف لثمانى قطع نقدية نبطية ، خمسة منها للحارث الثالث تمثل نمطين مختلفين من نقده ، وقطعتان لعبادة الثالث ، والقطعة الأخيرة لمالك الأول . كما أورد زيدان صورة لنقد نبطى محفوظ فى المتحف البريطانى (ص ٩٦) .

(٨) المقدمة (الجزء الأول من العبر) طبعة بولاق ص ٢١٨

(٩) ابن منظور ج ١٤ ، ص ١٢٧

(١٠) انظر ج ٨ ، ص ٢٠٠ - ٢١٢ وانظر المراجع المثبتة هناك وأهمها : Wil , A Catalogue of the Greek Coins of Arabic London 1922

الحارث الثالث ، ثم صورة لبعض نقده ونقود الملوك الآخرين[٧] .

هذا بالنسبة لشمال جزيرة العرب ، أما جنوبها ، فلم ترد فى المصادر الإسلامية الأولى إشارة واضحة إلى معرفتها لنظام نقدى ، لكن هذا لا يتفق مع ما وصلت إليه منطقة اليمن من حضارة فى بعض دولها مثل السبئية والقتبانية ، وإلى كونها مركزاً تجارياً مهماً .

وهناك إشارة غامضة ومقتضبة جداً إلى نقد يمنى ، وردت فى حديث ابن خلدون وهو يعدد أنواع الدراهم أشبه ما يكون فى الفترة قبل الإسلام ، قال :

« وقيل إن الدراهم كان منها البغلى بثمانية دوانق ، والطبرى أربعة دوانق ، والمغربى ثلاثة دوانق ، واليمنى دانق ، فأمر عمر رضى الله عنه أن ينظر الأغلب فى التعامل فكان البغلى والطبرى .... »[٨] وهذا النقد اليمنى كان أهل مكة يسمونه بوزنه ، فيقولون دانق ، وهو عندهم سدس درهم ، إذ كان درهمهم المعتمد ستة دوانيق ، كما يشير صاحب لسان العرب[٩] .

هذه الإشارة التاريخية الغامضة مع بعض التوضيح الذى قدمه المعجم ، تتفق ، مع هذا ، مع الفكر النظرى فى ضرورة أن تعرف بعض المجتمعات اليمنية نظاماً نقدياً وهى ما هى من الحضارة وشيوع حرفة التجارة ، ثم يتفق كذلك مع الأدلة التى اكتشفت ، إذ يشير الدكتور جواد على فى كتابه (تاريخ العرب قبل الإسلام)[١٠] إلى أن الجنوب عرف النظام النقدى ، فتعامل بالنقد الفارسى ، والنقد اليونانى ، لأسباب تجارية أو سياسية (إذ احتل الفرس اليمن فترة) .

---

(٧) نفسه ص ٩١ ، وفيها وصف لثمانى قطع نقدية نبطية ، خمسة منها للحارث الثالث تمثل نمطين مختلفين من نقده ، وقطعتان لعبادة الثالث ، والقطعة الأخيرة لمالك الأول . كما أورد زيدان صورة لنقد نبطى محفوظ فى المتحف البريطانى (ص ٩٦) .

(٨) المقدمة (الجزء الأول من العبر) طبعة بولاق ص ٢١٨

(٩) ابن منظور ج ١٤ ، ص ١٢٧ .

(١٠) انظر ج ٨ ، ص ٢٠٠ - ٢١٢ وانظر المراجع المثبتة هناك ، وأهمها : Will , A Catalogue of the Greek Coins of Arabic London 1922

ولعل الأمر الأكثر أهمية الذى أشار إليه الدكتور جواد على ، أن اليمن كان لها نقدها الخاص بها ، وهذا أمر يذكرنا بما نقلناه عن ابن خلدون ، وكان نقدهم متعدد الأنواع من ذهب ، وفضة ، ومعادن أخرى ، كما عثر على نقوش سبئية وقتبانية حوت إشارات إلى نقود خاصة بهم أرخ أقدم هذه النصوص حوالى أربعة قرون قبل الميلاد ، وهذا يشير إلى إمكان رجوع تاريخها إلى زمن أكثر تقدماً .

ومن أنواع النقود اليمنية هذه : البلط ، والخبصية ، والمرضية (وهى بالعربية الجنوبية : بلطم ، خبصم ، رضيم) وإن قيل فى النوعين الأخيرين إنهما صفتان لنقدين غير معروف الاسم .

وقد تأثرت العملة الجنوبية - تأثر العملة الشمالية كذلك - بالنقد اليونانى والفارسى ، ويظهر التأثر بالنقد اليونانى فى اتخاذ البومة ، رمز اثينا ، نقشاً غالباً على النقد . (وبالإضافة إلى هذا النقش يوجد نقش لرأس رجل فى وضع جانبى يبدو به غصنا شجرة ، ونقوش كتابية أخرى بالخط الجنوبى .

النقود فى المجتمع الجاهلى :

كانت الأوضاع الحضارية فى المجتمعات العربية فى الجاهلية قد وصلت إلى درجة لا تسمح لها بتكوين نظام نقدى أو أنظمة نقدية ، فتعرف دور السكة ، وتضرب الدينار والدرهم أو أية عملات أخرى وتعرف قيمتها الصرفية التبادلية ، وذلك على الرغم من شيوع حرفة التجارة بين بعض قبائلها وعلى رأسها قريش التى قام بعض أفرادها بدور ناقل البضائع الهندية من محطة اليمن إلى محطة الشام ، ثم نقل البضائع الشامية من هذه إلى تلك .

ومع هذا ، فكل ما وصلنا عن معرفة هؤلاء العرب بالنقد هو أنهم عرفوا الدينار والدرهم ، وهناك إشارات فى القرآن الكريم والحديث الشريف إليها ، ففى القرآن الكريم وفى سورة يوسف [فى الآية ٢٠] : ﴿ **وشروه بثمن بخس دراهم معدودة** ﴾ وفى سورة آل عمران [فى الآية ٧٥] : ﴿ **ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ، ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً** ﴾ وفى حديث رسول الله ﷺ

يعه لجلس الرجل الذى أتى يسأله بدرهمين واشتراء الرجل طعاماً بدرهم وقدوماً ليحتطب به بدرهم آخر .

وأورد زيدان كذلك نقشاً نبطياً ، وجد على شاهد قبر فى حِجْر صالح (التى آل أمرها إلى النبطيين قبيل الميلاد) فيه ذكر للنقد ، جاء فى معرض تدبيد النقش بمن يتصرف فى القبر بيعاً أو شراءً أو رهناً ، أو ...... فإنه يغرم غرامة مقدارها (ألف درهم حارثى)(١١) .

أما الدولة التدمرية (وكان موضعها طرف البادية التى تفصل الشام عن العراق) فكانت نقودها « بشكل نقود الاسكندرية » ووصف زيدان هذا النقد بأنه كان يحوى كتابة وصوراً (وهو بهذا مشابه لنقد الأنباط ، وواضح أن كليهما تأثر النقد الرومانى : أولهما من دمشق ، والثانى من الاسكندرية) وقد عثر على نقد للملكة زينوبيا ونقد آخر لابنها وهب اللات ، فأما نقد زينوبيا ، فقد نقش عليه صورة نصفية لها (رأسها وكتفاها) ونُقش اسمها حول الصورة (سبتميا زينوبيا) وحوى الوجه الآخر صورة أخرى(١٢) وأما نقد وهب اللات ، فقد ظهر عليه صورته واسمه ولقبه(١٣) .

وأشار الدكتور جواد على إلى وجود نقود شماليه بقوله : « وقد عثر فى بصرى وفى مواضع من المنطقة التى عرفت بالمقاطعة العربية على نقود معظمها من نقود الرومان واليونان ، كما عثر على نقود نبطية »(١٤) دون أن يتوسع فى هذه النقطة توسع زيدان .

---

(١١) نفسه ص ٧٨ .

(١٢) نفسه ص ٩٨ .

(١٣) نفسه ص ١٠٨ . والجدير بالذكر أن زينوبيا حكمت حتى سنة ٢٧١ م ، ثم خلفها ابنها وهب اللات . وهو عصر موافق للسيطرة الرومانية على مصر ، ومن هنا كان تأثر نقدهم بنقد الإسكندرية [وإلى هذه الحقيقة يشير زيدان بقوله : « وللدولة التدمرية نقود بشكل نقود الإسكندرية ، عليها كتابة وصور »] .

(١٤) تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٨ ص ٢٠٦

لقد كانت الدراهم عملة متداولة قبل الإسلام، فى بلاد الروم (البيزنطيين) وبلاد الفرس، ولكن العرب كانت تتداول دراهم فارس منها بخاصة (لأنها العملة الرئيسية إذ قاعدتهم الفضة فى حين أن قاعدة النقد البيزنطى هى الذهب) وكانت الدراهم الفارسية التى عرفتها المنطقة تتمثل فى :

(أ) نوع أطلق عليه الدراهم البغلية، وكان وزنه عندهم عشرين قيراطاً.

(ب) درهم ثان كان وزنه أقل، حيث لم يتعد اثنى عشر قيراطاً.

(ج) نوع ثالث كان وزنه عشرة قراريط فقط. (وهو الطبرى).

وقد أشار مؤرخو العرب المتعرضون لقضية النقد إلى هذه الدراهم، فذكر البلاذرى والمقريزى الدراهم البغلية، ونعتها البلاذرى بدراهم الفرس البغلية، وقال إنها كانت ترد على أهل مكة فى الجاهلية(١٥).

أما المقريزى فذكرها فى أكثر من موضع :

فذكر أنها « دراهم فارس »، وجعلها مرادفاً « للوافية » كما وسم الأخيرة أيضا « بالسوداء الوافية »، وقال إن وزن الدرهم منها زنة المثقال الذهب (يعنى من الفضة)(١٦).

كما ذكر أنها تساوى أربعة دوانيق أى مثل نصف الدرهم الطبرى : « والدرهم الطبرى ثمانية دوانيق، والدرهم البغلى أربعة دوانيق، وقيل العكس »(١٧).

ويعود المقريزى فى موضع آخر ليقول عن الدرهم البغلى إنه كان يقال له الوافى « ووزنه وزن الدينار »(١٨).

---

(١٥) البلاذرى : رسالة النقود ص ١٠ من نشرة الكرملى فى كتابه النقود العربية.

(١٦) المقريزى : كتاب النقود ص ٢٢، ٢٣ من المرجع السابق.

(١٧) نفسه ص ٢٧.

(١٨) إغاثة الأمة ص ٥٠.

وكما تردد المقريزى فى وزن البغلى بالنسبة للطبرى ، تردد ابن خلدون أيضاً فى وزن الدرهم البغلى بين أربعة دوانيق وثمانية ، خالطاً بينها وبين الطبرى ، كما ذكر أن الدراهم الجاهلية كانت أنواعاً متعددة أجودها الطبرى والبغلى[19] .

فما حقيقة وزن الدرهم البغلى ؟

إن هناك إشارات تصفه بالوافى ، وقد يعنى هذا أنه أكبر الأوزان ، ثم هناك إشارة أخرى أكثر توضيحاً ، تقول إن زنته زنة الدينار أى أنه يزن عشرين قيراطاً فهو إذن الذى يزن ثمانية دوانيق لا الطبرى .

وعلى ذلك تكون الأوزان كالتالى :

البغلى = ٨ دوانيق = عشرون قيراطاً = مثقال .

الطبرى = ٤ دوانيق = عشرة قراريط = نصف مثقال .

ويكون بين هذين النوعين النوع الذى أشرنا إليه من قبل ، وهو = ٤,٨ دوانيق = اثنا عشر قيراطاً = ثلاثة أخماس مثقال .

وربما كان وزنه مخفضاً أو جزءاً من الدرهم البغلى الوافى مما جعل الباحثين المسلمين يخلطون بينهما .

وتحقيق أوزان هذه الدراهم مسألة هامة ، لأنه ، كما سيتكرر ذكره عند الحديث عن الدينار ، لم يكن يتعامل بهذه العملات عداً ، بل كان التعامل بها يتم وزناً ، أى باعتبار ما تحويه هذه العملات من معدن ذهباً أو فضة ، كأنها قطعة ذهب أو قطعة فضة فليس نقداً له سعر صرف معروف .

وإلى ذلك أشار البلاذرى بقوله :

« كانت دنانير هرقل ترد على أهل مكة فى الجاهلية ، وترد عليهم دراهم الفرس البغلية ، فكانوا لا يتبايعون إلا على أنها تبر »[20] يعنى وزن الذهب فى الدينار ، ووزن الفضة فى الدرهم .

---

(١٩) المقدمة ص ٢١٨

(٢٠) رسالة النقود ص ١ .

وقد وضح ذلك فى نقله عن محمد بن سعد ، عن الواقدى ، عن سعيد ابن مسلم بن بابك ، وعن عبد الرحمن بن سابط الجمحى : « كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهماً ، وتزن الذهب بوزن تسميه ديناراً .... فكانوا يتبايعون بالتبر على هذه الأوزان »(٢١) .

وكما عرف العرب فى الجاهلية الدرهم ، عرفوا أيضاً الدينار ، كما وضح من النصوص السابقة ، لكن الشائع فى المصادر الأولى الحديث عن الدينار الرومى مثلما شاع الحديث عن الدرهم الفارسى ، ولا مشكل فى وزن الدينار فالكل اتفق على أنه مثقال(٢٢) .

والذى يفرض نفسه هنا ، هو التساؤل عن حقيقة اقتصار العرب فى تعاملهم وزناً على الدينار الرومى والدرهم الفارسى ؟ إذ معظم المصادر على أن العرب قبل الإسلام وإبان ظهوره استعملوا الدينار الرومى (أى البيزنطى) والدرهم الفارسى ، ففى الجاهلية استعملوهما وزناً ، وفى الإسلام استعملوهما وزناً وعداً ، وضربوا نقداً على أشكالهما .

ولكن هل معنى هذا أن العرب لم يعرفوا فى الجاهلية وإبان ظهور الإسلام إلا هذين النقدين ؟ الإجابة على هذا ستكون معتمدة على المنطق والنص والوثيقة ، ذلك أنه من المستبعد ألا يعرف العرب إلا هذين النوعين من النقد ، وهم المحتكون بمنطقة واسعة من الناحية التجارية . هذا بالنسبة للمنطق .

وبالنسبة للنص ، انفرد ابن خلدون بالإشارة إلى نوعين آخرين من الدراهم عرفهما العرب هما الدرهم المغربى والدرهم اليمنى (بغض النظر عن قبولنا أو عدم قبولنا لفكرة وجود الدرهم المغربى ، ولعله تحريف عن الدرهم المصرى مثلاً أو غير ذلك)(٢٣) .

---

(٢١) نفسه .

(٢٢) وإلى الدينار يشير المقريزى : « ودنانير الذهب قيصرية من قبل الروم » رسالته فى النقود السابقة ص ٢٣ .

(٢٣) المقدمة ص ٢١٨ .

هذا بالإضافة إلى معرفة العرب بالفلوس(٢٤) ، وإن لم ترد إلى جريرتهم لضآلة قيمتها وعدم أهميتها .

الوجه إذن أن العرب عرفوا ألواناً من النقد ، وتخيروا أقواها وأوسعها في الدوران، وهى الدرهم الفارسى ، والدينار البيزنطى ، وواضح أن العملة الفارسية الأساسية كانت هى الدرهم إذ القاعدة المالية للفرس كانت قاعدة فضية ، والعملة البيزنطية الأساسية هى الدينار ، إذ قاعدتهم قاعدة ذهبية .

إذن فقد شاع الدينار البيزنطى ، والدرهم الفارسى ، فى الجاهلية وصدر الإسلام ، وعرف العرب ألواناً من الدراهم الفارسية متعددة الأوزان ، غير أن هذا لم يسبب مشكلة إذ كان أساس الدوران هو الوزن لا العد ، وبخاصة أيام الجاهلية ، وأوائل ظهور الإسلام .

النظام المالى صدر الإسلام :

هذا هو النظام المالى فى العصر الجاهلى ، فماذا حدث فى الإسلام ؟

لقد أقر رسول الله ﷺ النظام المالى (ولا نقول النظام النقدى) الذى كان يتبعه العرب قبل الإسلام ، وسار أبو بكر الصديق على نفس السنة ، وحتى فترة من خلافة عمر بن الخطاب لم يشر أحد من المؤرخين ، أو يظهر دليل ، إلى أن هذه الفترة ضربت نقوداً من أى نوع .

لكن السنوات التالية شهدت تطوراً لم يكن موجوداً ، أو لم يكن واضحاً من قبل ، حين اصطدمت الخلافة بعد فترة اصطداماً مباشراً بأنظمة نقدية ثابتة فى كل من فارس والشام ومصر ، مما استتبع ضرورة التعامل مع هذه الأنظمة النقدية بنظام نقدى ، فأظهرت الحاجة ضرورة وجود عملات تضربها الدولة الإسلامية ، فظهرت عملات عمر بن الخطاب ، الذى أشار إليها المقريزى وغيرها كما سنرى (فى الفصل الثانى) .

---

(٢٤) هناك إشارة إلى تقليد خالد بن الوليد لنقد رومى ، لعله الفلس ، مثل الفلس الذى أشار إلى وجوده جروهمان وأورده الأستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمى ، وسنعود إلى هذه النقطة فيما بعد بشئ من التفصيل (انظر الفصل الثانى : نقود الراشدين) .

النقد الإسلامى : ما هو ؟

إن هذا يدعونا إلى الحديث عن تعريف النقد الإسلامى . فما النقد الإسلامى ؟

يمكن أن توصف عملة ما بأنها إسلامية ، إذ أمر حاكم مسلم ، فى بلد إسلامى ، بضربها ، أعنى بغض النظر عن نوع اللغة المنقوشة بها العملة ، أجنبية كانت ، أو أجنبية عربية ، أو عربية محضة . وربما أكد فى إسلامية العملة أن تحوى نقشاً يحوى عبارات إسلامية من تهليل ، أو حمد ، أو تكبير ، أو ما شابه ذلك .

وكان بعض الدارسين الغربيين المهتمين بالنقود الإسلامية قد اختلفوا فيما بينهم فى تحديد مفهوم النقد الإسلامى . فنرى دارساً أسبانيا متخصصاً فى العملات الأندلسية ، هو كاسيرو دى ريبرو ، يقرر أن النقود التى لا تحتوى نقوشاً عربية محضة ، لا يمكن أن نطلق عليها نقوداً إسلامية ، بقدر ما هى نقود ذات طابع إسلامى(٢٥) .

لكن دارساً فرنسياً هو جيبو يرد على ريبرو مقرراً أنها « هى بالتأكيد نقود إسلامية ، أوَ لم تسك بأمر من أمراء مسلمين ؟ ثم إن العبارات التى نقرأها فيها عبارات إسلامية بحتة »(٢٦) .

إذن ، بالعملة التى يضربها حاكم مسلم ، عملة إسلامية ، وليست ذات طابع إسلامى لكن هذا يقودنا إلى محاولة التفريق بين أنواع من العملات الإسلامية بعضها ذو نقوش أجنبية وبعضها الآخر ذو نقوش مزدوجة اللغة أعنى أجنبية وعربية ، فبماذا يمكن أن توصف هذه النقود بالقياس إلى نقد إسلامى لا يحمل إلا نقشاً عربياً خالصاً .

---

(٢٥) انظر جيبو فى مقاله ثلاثة نقود لاتينية عربية من مجموعة جاك دو مورجان ص ٦٢ ترجمة الأستاذ تاج الدين أبو زيد ، مجلة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية ، مدريد العدد الأول سنة ١٩٥٣ .

(٢٦) نفسه .

الرأى هنا أن توصف هذه النقود بالإسلامية ، مع إضافة صفة أخرى مميزة لها ، بأن يقال نقود إسلامية ذات طابع فارسى أو ذات طابع بيزنطى مثلاً ، وإلى هذا أشار الدكتور جيبو فى وصفه لثلاثة قطع نقدية إسلامية منقوشة باللاتينية رافضاً أن يسميها ذات طابع إسلامى مؤثراً وصفها بأنها نقود إسلامية ، يقول :

إننى أوثر أن أصفها باللاتينية العربية ، لأنه إذا صح أن يقال فيها إنها ذات طابع إسلامى ، فليس الرأى عندى أن هذه التسمية دقيقة بقدر كاف ، إن جميع هذه الدراهم التى ضربها المسلمون حين عملوا بعد الهجرة إلى فتح العالم سواء فى إيران أم فى المملكة البيزنطية أم إفريقية والأندلس ، ذات طابع إسلامى ، وإذا كانت كلها مشمولة بهذه الصفة العامة ، وهى أنها ذات طابع إسلامى فإنها تنقسم إلى مسكوكات مختلفة تحمل كل واحدة منها اسماً خاصاً »(٢٧)

متى ظهرت السكة الإسلامية

يشير المؤرخون إلى أن خلافة عمر بن الخطاب ظلت مدة ، تتعامل بالنظام المالى الذى كان يتعامل به رسول الله ﷺ وخليفته أبو بكر ، لكن سنة ١٨ هـ شهدت ظهور أول درهم يمكن أن يوصف بأنه درهم إسلامى . يقول المقريزى عن عمر بن الخطاب ودرهمه(٢٨) :

« فلما كانت سنة ثمانى عشرة من الهجرة ، وهى السنة الثامنة من خلافته .... فضرب حينئذ عمر ، رضى الله عنه ، الدراهم على نقش الكسروية » .

فالمقريزى إذن يرجع ظهور أول عملة إسلامية إلى سنة ١٨ هـ ، وقد يكون هذا صحيحاً ، لما ارتبط بنقله وهو ظهور الدرهم الإسلامى الأول ولكنه ليس صحيحاً على إطلاقه إذ سبق هذا الدرهم إلى الوجود بثلاث سنوات

---

(٢٧) نفسه ص ٦٢ - ٦٣ .

(٢٨) كتاب النقود ص ٣١ .

عملة يمكن أن نطلق عليها عملة إسلامية ، وإن كانت محلية ، وإن كانت أيضاً من فئة نقدية أقل من الدرهم .

وسوف نزيد هذه النقطة تفصيلاً عند الحديث عن (نقود الخلفاء الراشدين) لكن الذى نركز عليه هنا هو فكرة ظهور العملة الإسلامية إلى الوجود إبان خلافة عمر بن الخطاب .

وقد ضربت هذه النقود الإسلامية الأولى على النمطين الشائعين وقتذاك : النمط البيزنطى ، والنمط الفارسى الساسانى .

إذن ، فقد وجد نمطان نقديان . فبم نسمى كلاً منهما ؟

إن المصطلحين اللذين نختارهما ، فى ضوء المناقشة السابقة لتعريف النقد الإسلامى ، هما : النقد الإسلامى البيزنطى (بأنواعه كما سنرى) ، والنقد الإسلامى الساسانى .

فالنقد الإسلامى البيزنطى ، هو النقد الإسلامى الأول الذى ضربه الفاتحون على نمط النقد البيزنطى بنقوشه المختلفة : اليونانية واللاتينية وغيرهما ، ثم بدخول النقش العربى على إحدى اللغات السابقة ، وأخيراً تفرد النقش العربى ، مع بقاء المصطلح نفسه ، لأن العملة رغم نقشها العربى ما زالت تأخذ الطابع البيزنطى من صورة الوجه ، أو رمز الظهر (كما سنرى) . ويلاحظ أن معظم العملات الإسلامية الأولى من هذا النمط ضربت على فئة الفلوس أو النقود النحاسية .

وقريب من هذا يقال عن النقد الإسلامى الساسانى ، وهو نقد ضربته الدولة الإسلامية ، على ظهره صورة النار الزرادشتيه مع نقوش بهلوية ، أو بهلوية عربية ، ومعدن هذا النقد ، غالبا ، هو الفضة .

وجد النقد الإسلامى إذن . وهذا يدفعنا إلى الحديث عن المؤسسة التى كانت تقوم بسك العملة الإسلامية الأولى أعنى دار السكة الإسلامية الأولى .

دار السكة الإسلامية الأولى

دار السكة منشأة صناعية ، تتبع السلطة (غالباً) تقوم بإصدار عملات نقدية ذهبية ، أو فضية ، أو نحاسية وبرونزية ، أو بعضها أو كلها ، فيتداولها الأهلون ، وتكون أساس تعاملهم المالى ، ويمكن أن تسك هذه الدار (الرسمية) نقداً تكلفه الدولة ، أو تقوم أحياناً بضرب عملات للتجار (أو لدولة أخرى أحياناً) لتزيد من سيولة النقد بعد أن تحصل على تكاليف الضرب .

وكان النقد أوائل الدولة الإسلامية ، وبخاصة الدنانير ، يضرب فى غير بلاد الإسلام ، ثم بدأت دار السكة الإسلامية الأولى فى ضرب النقد النحاسى فالفضى ثم الذهبى ، تقليداً للعملات الأجنبية الشائعة ، ثم بدأت العملة الإسلامية تأخذ طابعاً مميزاً خطوة فخطوة إلى أوائل الربع الأخير من القرن الأول الهجرى حيث انتجت دار السكة الإسلامية العملة الإسلامية البحتة من مختلف الفئات : الذهب ، والفضة ، والنحاس .

وأما السكة نفسها فابن خلدون يقدم تعريفاً جامعاً واضحاً لها فى مقدمته حيث يقول(٢٩) :

« السكة هى الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيها صوراً وكلمات مقلوبة ، ويضرب بها على الدينار أو الدرهم(٣٠) ، فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة ، إذ يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس فى خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى ، وبعد تقدير أشخاص الدرهم والدينار بوزن معين يصطلح عليه ، فيكون التعامل بها عدداً ، وإذا لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزناً .

---

(٢٩) المقدمة ج ١ (طبعة بولاق) ص ٢١٧ .

(٣٠) ترك ابن خلدون ذكر الفئة الأقل وهى الفلوس ، رغم معرفته للفلس ، ورغم ذكره للحلوس المماثل عند حديثه عن الدولة الحفصية بإفريقية . والظاهر أنه تركها لقلة الاهتمام بها ، ولأنها ليست معتبرة فى النقدين : الذهب والفضة .

ولفظة السكة كان اسماً للطابع ، وهى الحديدة المتخذة لذلك ، ثم نقل إلى أثرها ، وهى النقوش الماثلة على الدنانير والدراهم ، ثم نقل إلى القيام على ذلك والنظر فى استيفاء حاجته وشروطه ، وهى الوظيفة ، فصار علماً عليها فى عرف الدول ، وهى وظيفة ضرورية إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس فى النقود عند المعاملات ، ويتقون فى سلامتها من الغش بختم السلطان عليها تلك النقوش المعروفة » .

هذا تعريف للسكة ودارها ، ولكن يبقى أن نشير إلى دار أخرى هى دار العيار قد يُظن أنها مرادفة لدار السكة ، لكن دار السكة كما رأينا تتعامل مع النقود ، ودار العيار هذه تتعامل مع الصنج والموازين ، ودار السكة تابعة لمشرف الدار ، فى حين أن دار العيار تابعة للمحتسب ، أو لصاحب الشرطة[٣١] .

ومن الطبيعى أن خبرات العرب المسلمين الفنية الخاصة بدور السكة كانت إلى الانعدام أقرب أوائل الفتوحات الإسلامية ، ومن ثم كان اللجوء إلى ذوى الخبرة من سكان البلاد المفتوحة ، أو حتى من النازحين إليها من بقايا المحتلين ، أمراً لا مفر منه لتواجه الإدارة الإسلامية المشاكل الإدارية والفنية ، وكان من الطبيعى كذلك ألا تلجأ الإدارة الإسلامية إلى قلب النظام الإدارى فجأة لئلا يتأثر الأهلون بهذا التغيير المفاجىء .

ومن هنا نرى حرص الإدارة الإسلامية على عدم التغيير المفاجىء ، وفى الوقت نفسه ، اضطرارها للاستعانة بذوى الخبرة الإدارية من سكان البلاد ، وكانت الأمور المالية من أهم الميادين التى استعانت فيها الإدارة الإسلامية بخبرات السكان ومن بين هذه الأمور المالية تبرز مشكلة دار السكة .

لقد صمتت المصادر الأولى عن توضيح هذا الميدان ، وكيف عالجه الفاتحون المسلمون العرب ، وإن لم نعدم إشارة أو أخرى فى النصوص التاريخية

---

(٣١) تفصيل ذلك فى مقال : « دارا السكة الأيوبية والمرينية نموذجان لدور السكة المصرية والمغربية » المنشور بمجلة ندوة التاريخ الإسلامى العدد الثالث ص ٢٩٤ - ٢٩٧ .

تدل على استعانة الإدارة الإسلامية حتى في النصف الثاني من القرن الأول الهجرى بخبرات غير عربية(٣٢) ، ولا ندرى بالتحديد أكانت هذه العناصر المستعان بها مسلمة أو غير مسلمة ، ذلك أن الاستعانة بالخبرات النصرانية في الشام مثلاً إبان ولاية معاوية بن أبي سفيان لم تكن بالمسألة النادرة في الأمور المالية .

ويقف الدليل المحسوس إلى جانب الدليل النصى القليل ، يؤيده ، ويقويه ، ذلك أن النقود الإسلامية الأولى كانت تقليداً محضاً للنقد البيزنطى (في الشام) ، والنقد الساسانى في المناطق الشرقية ، وكذا النقد البيزنطى أيضاً في المغرب (كما سنرى في الفصل الخامس الخاص بالنقود المغربية في افريقية والأندلس) .

إذن فقد أفادت دور السكة الإسلامية الأولى من الخبرات البيزنطية والساسانية ، وليس ببعيد أن يكون نظام العمل مطابقاً إلى حد ما لما كان سائداً بهذه الدور في تلك المناطق قبل الفتح ، بدليل تقليد دور السكة الإسلامية الأولى للنمط الأجنبى كما مر .

ولما كانت الطريقتان البيزنطية والساسانية في السك متقاربتين ، لأنهما متأثرتان بالطريقة اليونانية فالرومانية ، من جهة ، ولأن طرق السك اليدوية بطيئة التطور كبيرة التشابه من جهة أخرى(٣٣) .

ومن هنا ، سوف نلجأ إلى وصف طريقة العمل في دور السك غير الإسلامية ، التى انتشرت في البلدان المفتوحة ، الساسانية أو البلاد التى كا...

---

(٣٢) إذ سأل الحجاج بن يوسف عن طريقة الفرس في ضرب الدراهم إبان قيامه بضرب الدراهم الإسلامية لعبد الملك بن مروان إذ نقل البلاذرى أن الحجاج ، سأل عما كانت الفرس تعمل به في ضرب الدراهم ، فاتخذ دار ضرب ، وجمع فيها الطباعين ، (رسالة النقود ضمن كتاب النقود العربية للكرملي ص ١٤) .

(٣٣) في مادة Coins and Coinage في Ens . Britanica إشارة إلى أن النقد الرومانى ظل يضرب لمدة تصل إلى ٢٥٠٠ سنة بنفس الشكل ، وأن الصينيين ظلوا يضربون نقدهم بطريقة تشبه طريقة سك الإغريق لنقدهم حتى القرن الحالى . (Vol IV PP 822)

يحتلها البيزنطيون فى الشام وما يليها غرباً ، (وهى طريقة مقتبسة بدورها عن طريقة ضرب الإغريق والرومان لنقدهم) لنتعرف على وصف تقريبى لطريقة العمل فى دور الضرب الإسلامية الأولى ، وهو أسلوب ألجأنا إليه أمران :

(أ) عدم تمكنى من العثور على مادة علمية تفيد فى الحديث عن طريقة العمل بدور السكة الإسلامية فى القرون الهجرية الأولى ، وأحدث ما عثر عليه فى هذا المقام يعود إلى القرن السابع الهجرى وما بعده(٣٤) .

(ب) إن الحديث عن طريقة اليونان فى سك النقود تنسحب إلى طريقة الفرس والرومان ، لأنها طريقة بسيطة استمرت مدة طويلة دون تغيير يذكر .

فمن المفيد إذن فى هذا الباب أن نعود إلى طريقة الإغريق والرومان فى سك النقود ، إذا أردنا أن نرى صورة تقريبية لما كان يدور فى دار السكة الإسلامية الأولى ، على أننا لا نغفل نشاط دور السكة الإسلامية فى القرون التالية عندما يمكننا النص التاريخى من ذلك .

ذلك أن الصناع كانوا يعمدون إلى الالكتروم Electrom أى السبيكة الطبيعية المكونة من ذهب مخلوط بفضة ، بحيث تتراوح الفضة من خمس السبيكة إلى حوالى ثلثها ، فيصهرون هذه السبيكة الطبيعية ، ويصبونها فى قوالب ، لعلها اسطوانية الشكل ، ويخرجونها ليقطعوها فى قطع مستديرة ما أمكن ، وتزج هذه القطع فى النار بعد ذلك لتحمى لتصل بعد ذلك إلى الخطوة النهائية فى السك ، والتى عندها تتشعب الطريقة إلى نمطين :

فأما النمط الساخن فيعمد السكاك فيه إلى تناول القطعة المعدنية بآلة لاقطة ليضعها فوق فردة السكة التى عليها نقش أحد الوجهين ويغطيها بقطعة أخرى ويطرق عليها ليطبع النقش ثم يقلب هذه القطعة على الناحية الخالية من النقش فوق فردة السكة الأخرى ويعاود الطرق بالمطرقة الثقيلة .

---

(٣٤) عثر على كتابين أولهما مصرى أيوبى ، والثانى مغربى مرينى ، الأول يرجع إلى القرن السابع الهجرى والثانى إلى القرن الثامن الهجرى ، كان موضوعهما دار السكة وعملها الفنى والإدارى (انظر : مقال السابق الإشارة إليه) .

وأما الضرب على البارد ، فإن السكاك يترك القطع المعدنية حتى تبرد ، وبعد ذلك يعمد إلى طرقها بالطريقة السابقة ، وواضح أن الطرق على الساخن يكون أفضل ، لأنه أسهل فى الصناعة ، ولإطالة عمر أزواج الطبع ، ولضمان عدم إحداث شرخ فى العملات المنتجة .

وقد استعمل اليونان أزواج الطبع هذه من مادة البرونز ، ولا تختلف طريقة صناعة هذه الأزواج كثيراً عن عملية إنتاج القطعة النقدية ذاتها .

هذه هى طريقة الإغريق فى السك ، ولعلها هى هى ، أو ليست بعيدة عن طريقة سك الفرس لنقودهم ، لما قدمنا من أسباب ومن ثم يمكن أن نتصور – وهو تصور يقوم على أسس علمية لا نملك الآن سواها فى غيبة المادة التاريخية – أن دار السكة الإسلامية الأولى لم تبعد عن هذه الطريقة بإحدى نمطيها .

وقد سبقنا السياق فحكمنا باتخاذ دار السكة الإسلامية الأولى لهذه الطريقة فى سك النقود ، لبساطتها ومسايرتها للخطوات الحضارية الصناعية الأولى للمسلمين فى أوائل فتوحاتهم (منذ سنة ١٥ هـ على ما سنرى) ، ولأن النمط الرومانى الأول لم يختلف عن هذا النمط ، ولأن التطورات التى ابتكرها الرومان عامة كانت قليلة وشكلية لم تمس فن السك ثانيا ، ثم أخيراً كانت محدودة من حيث الانتشار إذ لم يعرف أنها كتب لها الانتشار بالإضافة إلى تعقدها وعدم مناسبتها لمن ليس له كثير تمرس بالصناعة .

هذا ، وقد ابتكر الرومان فى فن السك بعض الابتكارات ، أهمها أنهم استعملوا أزواج السك من الحديد بدل الأزواج البرونزية التى استعملت من قبل ، وفى هذا أكثر من فائدة تكمن فى إطالة عمر الأزواج لأن الحديد أكثر متانة وتحملاً من البرونز ، وتكمن أيضاً فى دقة النقش المطبوع لحدة المادة الجديدة المستعملة فى أزواج الطبع هذه ، ولا نستطيع أن ننكر تقبل دار السكة الإسلامية الأولى لهذا التطور ، بل لعلنا نميل إلى تقبله نظراً لمعرفة العرب بمعدن الحديد واستعماله فى أدواتهم الحربية وغيرها ، بعكس البرونز .

أما التطور الآخر الذى تم على يد اليونان ، فيمكن وصفه بأنه فنى (تقنى) ذلك أنه يختص بابتكار آلة جديدة للضرب تحكم عملية السك ، وهى آلة فيها بعض التعقيد ، ويتم فيها ضبط الزوج بين مجريين مع ربطهما قبل أن يبدأ السكاك فى الطرق عليهما . وهذا الابتكار لم يعرف له انتشار ، ومن ثم يمكن الحكم بأنه لم يعرف طريقه إلى دار السكة الإسلامية الأولى .

هذه هى العملية الأساسية فى دور السكة اليونانية والرومانية ، وهناك بعض التفصيلات فى السك ، ربما تمثلها دور السكة الرومانية ، أكثر ، تتمثل فى طريقة ضبط الأوزان ، ذلك أن الصناع كانوا يميلون بعد صهر السبيكة الطبيعية (الالكتروم) إلى صبها فى قوالب مقسمة إلى ما يمكن وصفه بأصابع تبلغ حوالى اثنتى عشرة متوازية يتصل كل أصبع منها بما يجاوره لضمان انسياب المعدن المنصهر فى الأصابع جميعا ، وهذا القالب مصنوع غالباً من حجر معين ، ويتكون من قطعتين اثنتين كشأن انقسام معظم القوالب إلى أجزاء ، وأصابع هذا القالب متساوية فى الحجم على وجه التقريب . وبعد أن يبرد القالب ويتجمد المعدن المنصهر ، يفك القالب ليخرج قضبان أسطوانية يقسمها الصانع إلى أقسام عدة بالسوية ، فيضمن بذلك أن تكون أوزانها متقاربة إن لم تكن متساوية ، ويطرقها بعد بمطرقة خاصة ليزيد القطعة استدارة ، وذلك قبل استكمال بقية خطوات السك .

تبقى نقطة فنية مهمة هى ضبط عيار المعدن ، من ذهب ، أو فضة ، وليس عندنا نصوص تعاصر فترة دور السكة الإسلامية الأولى ، فلا يبقى إذن إلا التخمين العلمى :

فهل تعاملت دور السكة الإسلامية الأولى مع الالكتروم أو السبيكة الذهبية الطبيعية ، التى استعملتها دور السكة السابقة ؟ فإذا كان ذلك كذلك ، فإن الخام كان يصهر ، فتتخلص السبيكة من بعض الفضة دون تحديد دقيق لنسبة ما تبقى منها من ذهب ومن ثم فلا غرابة أن توجد عملات ذهبية ذات عيارات مختلفة لاختلاف نسبة الذهب فى السبائك الطبيعية التى يتعامل معها الصناع .

أم هل تعاملت دور السكة الإسلامية الأولى مع الذهب تبراً ، وليس في سبيكة طبيعية ؟ هذا يعنى أن دور السكة كان عليها أن تضيف إلى عملها عملاً آخر ، هو تنقية الخام من المواد الدخيلة ، وتصفيته إلى حد مطلوب ، أى ضبط عياره ، وهى خطوة فنية أخرى تضاف إلى الصناع ، إذا أرادوا ضبطاً دقيقاً . إن عملية التنقية عن طريق الصهر وإضافة بعض الأملاح ، طريقة عرفتها دور السكة الإسلامية بعد عدة قرون بعد ذلك[٣٥] .

ومع هذا ، فإن هناك إشارات مبكرة إلى نقد زائف ذهبى وفضى[٣٦] ، فهل كانت هناك وسيلة فنية لضبط العيار ؟[٣٧] أم هل كان المميز الوحيد هو المظاهر الطبيعية من شكل ولون وصوت . إن الإجابة الدقيقة على هذه الأسئلة صعبة ما دامت المصادر تضن بالمعلومات الأساسية فى هذا المقام .

• • •

إذن ملخص القول أن دور السكة الإسلامية الأولى ، أشبهت دور السكة الفارسية والبيزنطية ، ولما كانت المادة العلمية غير متوفرة عن دور الضرب الإسلامية الأولى ، لجأنا للحديث عن دور الضرب السابقة والدور التى سبقتها مؤثرة فيها .

ويمكن تصور العملية الفنية التى كان يقوم بها الصناع فى دار السكة الإسلامية الأولى إجمالاً فى عدة نقاط :

١ - تسلم السبائك الطبيعية ، أو الخامات ، موزونة .

---

(٣٥) انظر : مقال عن (دارا السكة الأيوبية والمرينية) السابق عند التعرض لنقطة (التنقية) ص ٢٩٨ - ٣٠٥ .

(٣٦) وذلك مثل الزيوف ، والبهرجة ، والستوقة ، وهى مصطلحات ذكرنا مدلولاتها فى البحث السابق (دار السكة الأيوبية والمرينية ص ٣٥٦ - ٣٥٩) .

(٣٧) هناك أكثر من وسيلة للكشف عن عيار المعدن أو القطعة النقدية عن طريق البرد والإحماء ، ملاحظة الفروق فى اللون ، أو عن طريق الاستعانة بحجر المِلق الذى يحك المعدن فوقه وملاحظة لون الأثر الذى يحدث .

[وهاتان الطريقتان مذكورتان بالتفصيل فى البحث المشار إليه آنفا ص ٣٠٥ - ٣١١] .

٢ – صهر هذه السبائك أو الخامات وإعادة وزنها .

٣ – صب المعدن المصهور فى قوالب أغلب الظن أنها اسطوانية الشكل .

٤ – وزن القضبان الناتجة .

٥ – تقطيع القضبان قطعاً متساوية ، وإعادة وزن كل قطعة .

٦ – محاولة تكميل استدارة القطعة وتسوية وجهيها .

٧ – الضرب على القطعة على الأزواج كل وجه على حده ، مع محاولة التحرز بجعل النقش فى الدائر دون أن يشذ منه شيء .

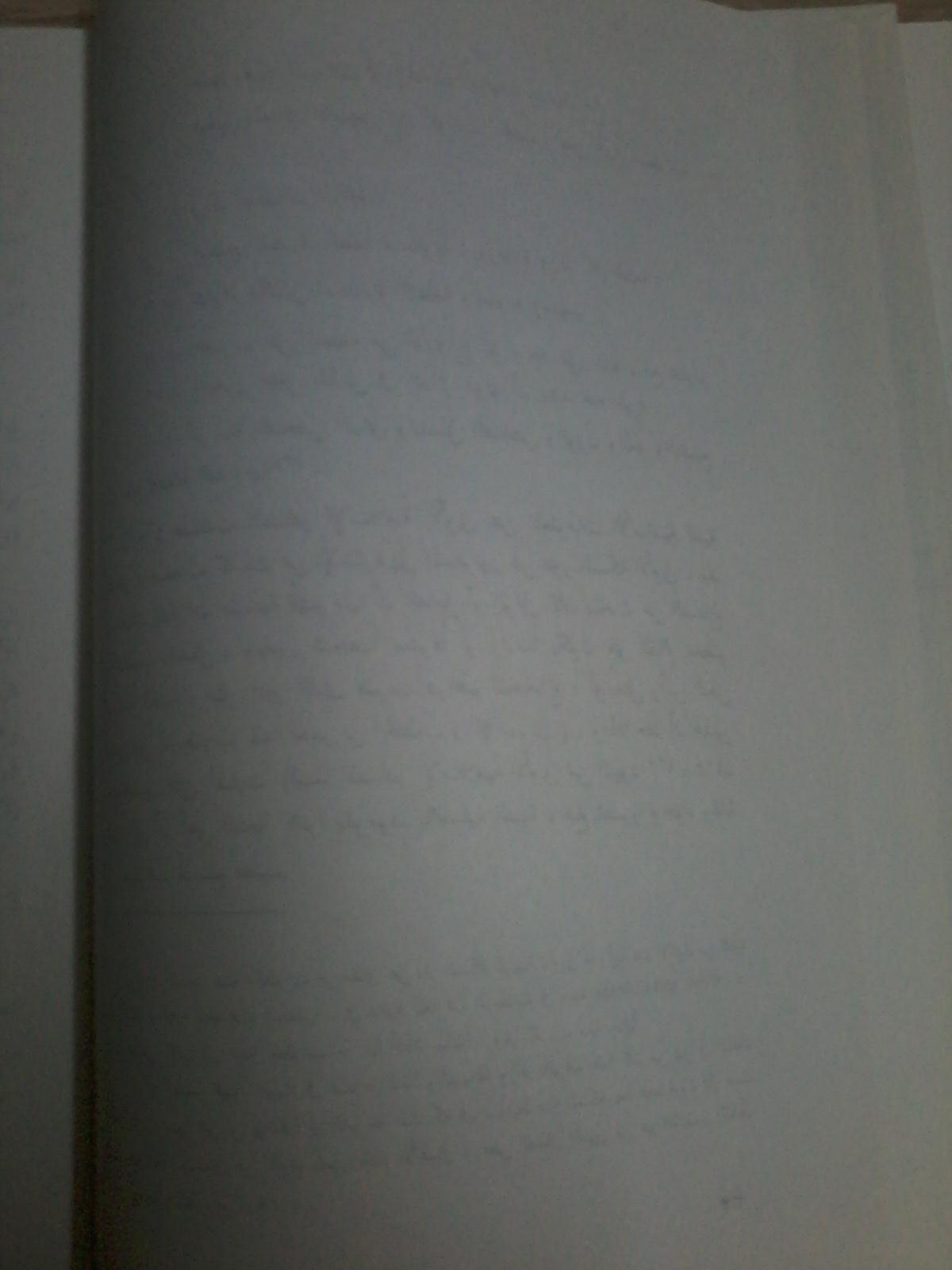
٨ – مرحلة الفحص النهائى وتشمل الفحص والوزن والعد والتلميع وتوجيه العملة للتداول[٣٨] .

وكما صمتت المصادر الإسلامية الأولى عن المعلومات الأساسية لفنية العمل ، صمتت كذلك عن الإشارة إلى المسئولين عن دور السكة الأولى ، بيد أن هناك إشارات ضمنية فهم منها أن العامل أو الوالى كان يبحث عن الصناع ويكلفهم بالعمل ، ويعين شخصاً مشرفاً أو رئيساً يكون هو القائم بمعظم العملية الفنية ، مثل سمير الذى ضرب دراهم للحجاج ، أو مثل رأس البغل الذى قيل إنه ضرب نقداً لعمر بن الخطاب (كما سنرى) ، والملاحظ أن هذين الشخصين التى أشارت إليهما المصادر الإسلامية الأولى من اليهود[٣٩] ، مما قد يشير إلى أن أهل الذمة كانوا يقومون بالعملية الفنية ، مع تصور وجود رقابة من مشرف مسلم عليهم .

---

(٣٨) أخذت هذه الخطوات من مقال عن دار السكة المرينية ، وإلى ما رأيته بعد الانتهاء من كتابة هذه المقالة ، أثناء كتابة هذه السطور ، فى دائرة المعارف البريطانية فى مادة Coins and Coinage ، حيث تعرض كاتبها إلى عدة خطوات مرّ بها النقد سابقاً ، ويمر بقريب منها حالياً .

(٣٩) استمر ظهور اليهود فى صناعة النقد والصياغة وزاد تأثيرهم عما كان من قبل فى البلدان الإسلامية ، ويشير على بن يوسف فى الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة بعد عدة قرون إلى سبب ذلك وهو أنفة المسلمين من القيام بأمور هذه الأعمال ورفض العمال الفنيين من غير المسلمين كشف أسرار مهنتهم (انظر ص ١٨٠) .



الفصل الثاني

نقود الخلفاء الراشدين

أشرنا فى الفصل السابق إلى عدم وجود نقد إسلامى أيام الخليفة الأول أبى بكر الصديق ، ذلك أن السياسة المالية عصر الرسالة وعهد أبى بكر كانت الحفاظ على السياسة المالية السابقة التى عهدها العرب أيام الجاهلية ، كما أشرنا إلى ظهور النقد الإسلامى ، حسب التعريف المقدم فى الفصل السابق ، وذلك فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب .

إن هذه المقولة يثبتها الدليل النصى التاريخى ، والوثيقة الحية كذلك .

فأما النص التاريخى ، فهناك نص على أن عمر بن الخطاب قرر ضرب دراهم على النمط الساسانى (الكسروى) ، بعد أن وفد إليه وفد العراق سنة ١٨ هـ فى السنة السادسة من خلافته فى أمور اقتصادية منها احتفار نهر معقل وإقرار وضع ثابت للضرائب ، فتم وضع الجريب والدرهمين فى الشهر ، ووجب لذلك ، ولأسباب التداول ، ضرب الدراهم .

يقول المقريزى[1] : « فلما كانت سنة ثمانى عشرة من الهجرة ، وهى السنة الثامنة (كذا) من خلافته ، أتته الوفود ، منهم وفد البصرة ، وفيهم الأحنف بن قيس ، فكلم عمر ، رضى الله عنه ، فى مصالح أهل البصرة .... ووضع الجريب والدرهمين فى الشهر ، **فضرب حينئذ عمر ، رضى الله عنه ، الدراهم على نقش الكسروية وشكلها بأعيانها** ، غير أنه زاد فى بعضها (الحمد لله) ، وفى بعضها (محمد رسول الله) وفى بعضها (لا إله إلا الله وحده) ، وفى آخر مدة عمر ، وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل » .

وفى إغاثة الأمة زاد المقريزى نقشاً إضافياً وصورة « ..... وعلى آخر (عمر) ، والصورة صورة الملك لا صورة عمر »[2] .

إننا الآن أمام نص تاريخى فى غاية من الأهمية ، وهو فى الوقت نفسه ، نص متكامل الجوانب ، يتناول قضية بدء النقد الإسلامى من عدة جوانب ،

---

(١) كتاب النقود القديمة الإسلامية ص ٣١ - ٣٢ .

(٢) ص ٥١ .

من حيث النوع ، والتاريخ ، والمكان ، والسبب ، ومن حيث العملة المضروبة نمطاً ، ونقشاً ، ووزناً ، وتطوراً ، وذلك فى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

فأما النوع أو الفئة المالية ، فهو درهم ، أى نقد فضى .

وأما التاريخ ، فقد حدده النص بالسنة الثامنة عشرة من الهجرة ، غير أن النص الوارد يلحظ فيه بعد هذا التاريخ الواضح عبارة تقف ضده ، هى « **السنة الثامنة من خلافته** » ولا استطيع أن اتهم عبارة « **سنة ثمانى عشرة من الهجرة** » بالتحريف ، لأنه صعب تحريف هذه العبارة المركبة التى تحوى لفظ « **ثمانى** » فالأقرب إذن أن نتوجه بالنظر إلى عبارة « السنة الثامنة من خلافته » فنقول إنه لا يخلو من عدة أمور :

الأول : إمكان حدوث إيهام أو لبس أو سهو من المؤلف ، وهذا صعب تصديقه بالنسبة لمؤرخ محقق مثل المقريزى .

الثانى : أنه حدث تحريف فى كلمة (الثامنة) وأن المقصود بها (السادسة) .

الثالث : أو الغالب أن المقصود بها السنة الثامنة من (نظام الخلافة) أى منذ تولى أبو بكر الصديق ، فيكون ذلك أوائل سنة ١٨ هـ .

إذن فسنة ١٨ هـ هى السنة التى يقصدها النص .

وأما المكان ، فقد حدده النص بالبصرة ، فأهل البصرة يشكون وعمر يقرر . إن هذا ربما يشير إلى أن موضع ضرب العملة الجديدة هو البصرة ، أو الناحية الشرقية للدولة الإسلامية عامة (وسنرى فيما بعد أن البصرة ، وما تبعها إبان الفتح من الولايات الشرقية فى خراسان وفارس وغيرهما ، كانت أماكن للدور سكة نشيطة أيام الخلفاء الراشدين والدولة الأموية بعدهم) .

وأما السبب فإنه يعود ، كما يشير النص إلى مصالح اقتصادية ، ترتبط بالجزية أو الخراج ، أو قل ترتبط عامة بالضرائب إذا استعملنا مصطلحاً حديثاً

حديثاً ، كما قد يرتبط أيضاً بمصالح الناس العامة وتداولهم للنقد فى حركة البيع والشراء ، لأن النقد كان يرد إلى العراق من عدة دور ساسانية ، فلعل صعوبة حركة الفتوحات الإسلامية فى الجناح الشرقى سببت صعوبة فى ورود الدراهم إلى المناطق التى تم فتحها .

وأما نمط العملة المضروبة ، فهو النمط الساسانى (نقش الكسروية) لا يختلف عنها كثيراً من حيث القياسات الوزنية والمساحية (أى من طول القطر وسمك العملة ، وربما عيار المعدن كذلك) ، إن عمر (شكلها بأعيانها) الساسانية .

وأما التطور ، فقد أشار إليه النص (وتكملته فى الإغاثة) فى أمرين : من حيث النقش ، ومن حيث الوزن ، فأما النقش فهو إضافة عدة عبارات إسلامية بعد أن ضربت أول الأمر بدونها ، ولعل حجم العبارة الإسلامية المضروبة له دلالة تاريخية أعنى أن كبر العبارة يعنى تأخر النقد الذى يحملها فى الظهور ، فنقش (الحمد لله) ، يمكن أن يكون ظهر أولاً ، ثم نقش (محمد رسول الله) ثم نقش (لا إله إلا الله وحده) ، ولعل نقش (عمر) يكون أول هذه النقوش ظهوراً بناء على الفكرة نفسها ، ويقوى ذلك تعود الضاربين على ذكر اسم الحاكم فيما سبق من نقد ساسانى .

والتطور الثانى الذى يشير إليه النص ، هو تطور فى وزن الدرهم المضروب إذ يشير النص إلى أن آخر عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان وزن الدرهم فيه ٠,٦ من المثقال (كل عشرة دراهم تزن ستة مثاقيل) . فهل يعنى هذا أن وزن الدرهم أول ضربه كان مخالفاً لذلك ؟

إن هناك نصاً آخر للبلاذرى يشير إلى أن الوزن الشائع الذى أقره رسول الله ﷺ للدرهم هو ٠,٧ من المثقال أى كانت كل عشرة دراهم تزن سبعة مثاقيل « وأقره أبو بكر وعمر وعثمان وعلى »[٣] فهل نقرن النصين ، لنفترض أن وزن الدرهم الأول الذى ضربه عمر كان ٠,٧ من المثقال ، ثم صار بعد ذلك ٠,٦ من المثقال ؟

---

(٣) البلاذرى رسالة النقود ص ١٠ .

إن لدينا نصاً ثالثاً يؤكد ذلك ، هو ما نقله المقريزى عن نصيحة [...]
لمعاوية لما جمع له الكوفة والبصرة ، بأفضلية تصغير الدرهم أسوة بما فعله [...]
ابن الخطاب ، إذ أورد المقريزى[4] : « يا أمير المؤمنين ، إن العبد الصالح [...]
المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه صغر الدرهم ، وكبر القفيز ... »

إذن فنحن كنا أمام نص تاريخى متكامل ، يمكن اعتباره وثيقة تاريخية [...]
معظم معلوماتها صحيح جداً ، إذا قارناها بما سيرد من وثائق النقود.

لقد ضرب الدرهم الإسلامى الأول فى عهد عمر بن الخطاب فى [...]
الثامنة عشرة من الهجرة على النمط الكسروى[5] ، لكن هل كان هذا هو [...]
نقد إسلامى يضرب ؟ إن هناك إشارة سابقة إلى وجود نقد إسلامى [...]
على نمط ثان من أنماط السكة الإسلامية الأولى ، أعنى على النمط البيزنطى.

إن اعتمادنا لتوضيح هذه النقطة الأخيرة سيكون على وثائق نمية لا على [...]
النص التاريخى[6] . إن هذه الوثائق النمية تشير إلى وجود نقد إسلامى سبق [...]
الظهور الدرهم الإسلامى الساسانى ، هو فلوس نحاسية ضربت على النمط
البيزنطى فى السنة السابقة لضرب الدرهم (أى سنة ١٧ هـ)[7] وقبل ذلك [...]

---

(٤) كتاب النقود القديمة الإسلامية ص ٣٢ .

(٥) هناك نص أورده البلاذرى عن ملاحظة أوردها ابن أبى الزناد لأبيه ، لما قال له إن عبد [...]
ابن مروان أول من ضرب العملة ، فقال الابن بأن ابن مسعود كان يأمر بكسر الزيوف ، [...]
زيوف النقد الإسلامى الأول لا زيوف ضربها الأعاجم فغشوا فيها كما قرر الأب ، مع ملاحظة [...]
ابن مسعود كان هو المتولى لبيت المال أيام عمر بن الخطاب (البلاذرى : المصدر السابق ص [...]

(٦) ينبغى ألا نقف مكتوفى الأيدى أمام غياب النص التاريخى ، أو عدم دقته ، [...]
ستعد بمثابة الوثيقة ، وهى وثيقة تحتل مركزاً أكثر تقدما من النص التاريخى ، وأن النص يجب أن [...]
تعارض مع وثائق مؤكدة ، ونحن أمام النصوص القديمة كثيراً ما نفقد بعضها لفقدان كتب بأكملها [...]
لعدم اهتمام المؤرخين الناقلين بالنقطة التى تثبتها وثيقة نمية صحيحة .
وما حدث فى النصوص الأولى ، حدث فى نصوص تاريخية أكثر تأخراً ، ففى القرن العاشر [...]
نفتقد فى كتاب التاريخ الحفصية المعروفة اسم أحد حكامها (خلفائها) وهو أبو زكريا الثالث ، [...]
لم نعرف تولى هذا الحاكم إلا من نقد ذهبى ظهر اسمه عليه ، ومنه فهم أنه استمر فى الحكم مدة [...]
(انظر فى هذه النقطة الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب : النقود العربية فى تونس ص ٤١)

(٧) نقلاً عن د . عبد الرحمن فهمى الصنج الإسلامية الأولى ص ١٨ .

بقليل أيضاً ، إذ وجدت فلوس إسلامية بيزنطية ظهرت إلى الوجود فى سنة ١٥ هـ . إن هذه التواريخ جميعاً لا تتناقض مع ما سبق أن أوردناه من أن العملة الإسلامية الأولى ظهرت أيام عمر بن الخطاب فالدرهم الإسلامى الساسانى ظهر سنة ١٨ ، والفلس الإسلامى البيزنطى ظهر سنة ١٧ ، ١٥ هـ .

القطع النقدية الإسلامية الأولى :

ركزنا فى الحديث السابق على فكرة ظهور النقد الإسلامى ، ووضح أنه ظهر فى خلافة عمر بن الخطاب . والآن نريد هذه النقطة تفصيلاً لتوضيح القطع النقدية الإسلامية الأولى .

١ - فقد اكتشفت عدة قطع تناولها الدارسون متكئين عليها يحاولون فك مشكلها . من هذه القطع تلك القطعة التى تحويها الآن مجموعة Jean University ونشرها De Saulcy فى مجلة J. A. العدد السابع سنة ١٨٣٩(٨) وأعاد Walker نشر الشكل فى كتالوجه القسم البيزنطى العربى الشكل O .

وقراءة De Saulcy لوجه هذه القطعة ، تقول بوجود نقش عربى على يمين ويسار الصورة الامبراطورية الواقفة الممسكة بصليب ، وأن إحدى كلمات هذا النقش دون شك من الدارس هى كلمة قنسرين وعبارته :

« Des traces insaisissables dùne legende arabe , qui Sans doute Contenait le nom قنسرين » .

وهناك محاولة لقراءة هذا النقش العربى الموجود على وجه العملة حاولها ستيكل Stickel بعد أن قدم رسماً أفاده من القطعة هذه وقطعة أخرى منشورة قرأ فيه اسم عمر بن الخطاب وارداً - فى رأيه - هكذا : عمر بن الخط ...

أما قراءة ظهر العملة كما أوردها De Saulcy فقد تردد فيها على رأيين .

(أ) الرأى الأول ، وهو الذى نشره فى المقال المشار إليه قبل ، أن الظهر يحوى الرمز m ، وكلمة XAAC| مكررة مرتين ، وفسرها على أنها اختصار لكلمة قنسرين .

(٨) PP 439 - 440

وقرأ نقشاً آخر غير كامل ، وغير واضح ميز منه الأحرف OMA وحار فى تفسيرها ، وإن كانت بدت له دون تأكد أنها جزء من اسم الخليفة عمر .

(ب) وعلى الرغم من تقبل عدد من الباحثين المعاصرين له لهذا التفسير إلا أن De Saulcy عاد فغير رأيه ، وقدم تفسيراً آخر ، فى نفس المجلة العدد ١٨ ، ركز فيه على الرمز XAΛC الذى تكرر مرة أخرى ، أساسه تكرار هذا النقش ، ومحاولة قراءة أخرى للحرف الأخير فيه .

وفى هذا التفسير الجديد ، اقترح أن يكون أحد النقشين : XAΛE والآخر XAΛK . فأما النقش الأول فجعله اختصاراً أصح لقنسرين إذ إن كتابتها باليونانية هكذا : XAΛKIC وأما النقش الآخر XAΛE ، فقد فسره بأنه XAΛEΔ وهى خالد (يعنى ابن الوليد) . ويرشح هذا فى رأى De Saulcy وجود اسم خالد كاملاً فى عملة وجدت بالقدس سنة ١٨٦٩ . وهى العملة التى سنعرضها الآن .

٢ - أما القطعة المنسوبة إلى خالد بن الوليد هذه ، فقد عثر عليها فى القدس سنة ١٨٦٩ م وهى من فئة الفلس (النحاسى) ونشر Muller فى كتابه : Der Islam im Morgen und Abendland واهتم بها De Saulcy فى مقاله السابق (المنشور فى J. A. العدد الثامن عشر) ووصفها كالتالى :

الوجه : صورة امبراطور فى الوضع الواقف ، يمسك صليباً ، وإلى الجانب الأيمن صورة مثل صورة كبش ، وعلى الوجه نقش باليونانية .

الظهر : **عليه الرمز** m يعلوه صليب ، وعلى جانبيه وأسفل منه نقش باليونانية ، مكون من ثلاث كلمات ، وكل كلمة منها يحيط بها شكلان مدوران صغيران ، كالنقط ، وداخل الرمز m شكلان مدوران كالسابقين .

ونأتى الآن إلى النقش ذاته :

فأما نقش الوجه ، فقد قرىء على الصورة التالية TIBEIIA

وأما نقش الظهر فهو ثلاث كلمات هكذا: XAΛEΔBON ΛAN
وقد قدمت عدة تفسيرات لهذه النقوش . فأما نقش الوجه TIBEIIA
فقد لحظ في نقش مشابه نشره لافوا وحاول فكه Cottevieille , Girauder
مفسرين إياه بأنه TIBERIO يعنى Tiberius وهو ابن قسطانز الثانى ،
وكان شارك أباه فى الحكم وذلك من سنة ٦٥٩ م ، أو هو الامبراطور طبروس
الثانى . وعلى هذا التفسير تكون هذه القطعة وشبيهاتها ليست من ضرب
العرب ، وإنما هى عملة بيزنطية محضة .

بيد أن هذا الرأى لم يلق كثير ترحيب من الدارسين ، ومال بعضهم إلى
تفنده ، ومنهم Bellinger (٩) الذى قرر أن طبروس ابن قسطانز لم يعرف نقد
ذكر فيه مقروناً مع أبيه ، بله منفرداً بنفسه ، فهذه القطعة إذن لا تنسب إليه
لأنه ليس له نقد ينسب إليه . وهذه القطعة أيضاً ليست لطبروس الثانى
لاختلاف طرازها عن طراز نقوده ، كما يقرر Bellinger ، من حيث الحجم
والشكل والأسلوب ، واعتمد فى تقرير عربية مثل هذه القطع إلى وجود
أشكال دائرية صغيرة كالنقط داخل الرمز m هكذا m وهى تطريز وجد فى
النقود المضروبة على نهر الأردن ، وهى نقود ثابت أنها تخص العهد
الإسلامى (١٠) .

وما دام قد ثبت أن هذه القطعة ، وشبيهاتها ، قطعة خاصة بالعهد
الإسلامى ، ضربها الفاتحون المسلمون (أى نقد عربى بيزنطى) فإن التفسير
الآخر للنقش TIBEIIA يكون أكثر قبولاً ، أعنى التفسير الذى قدمه De
Sulacy إذ قال إن المقصود به TIBEPIA أى (طبريه) .

وكما دار خلاف حول نقش الوجه ، دار خلاف أيضاً حول نقش الظهر
ثلاثى الكلمات XAΛEΔ BON ΛAN فالكلمة الأولى XAΛEΔ وردت
بصورتها هذه كاملة واضحة ، فقرئت على انها اسم (خالد) .

---

(٩) انظر : Rev . Num . السنة ١٩٣٤
(١٠) نشرها Sir Alec Kirkbride فى المجلة السابقة .

والكلمة الثانية BO اعتبرها من لم يشك فى أن الكلمة الأولى هى اسم خالد ، أنها تعبر عن كلمة (أبو) المتصدرة للكنى .

وقد حاول بعض الدارسين أن يرد على هذه الكلمة أن تكون اختصاراً لكلمة Bonus اليونانية التى تقابل فى الاصطلاح النقدى كلمة طيب ، اعتماداً على أن النقد العربى البيزنطى لم يعرف هذه العلامة والذى عرف بعد ذلك نقش كلمة طيب ، أو جيد ، تكتب على القطعة بالخط الكوفى . أما إذا كان المراد ذكر جودة العملة باليونانية فإنها تكتب باليونانية هكذا KAΛON التى تعنى (جيد) أو (طيب) .

لكننا ، مع هذا ، ومجاراة للفكرة السابقة ، وليس اقتناعاً بها ، لو قبلنا أن BO اختصار لكلمة Bonus ، فإنها ليست تعنى بالضرورة وصفاً لجودة القطعة النقدية لأنها قد تعنى أيضاً (إذا أخذنا فى الاعتبار معنى الكلمة الثالثة) معانى السلام والخير ، وهى معان يمكن أن تكون كتبت على القطعة وعداً من المسئولين الجدد بالسلام والخير والأمان لأتباع الدولة الإسلامية .

الكلمة الثالثة NΛΑΝ قرأها De Saulcy هكذا ZAIMAN حيث جعل الحرف الأول (N) يكتب فى وضع معاكس ليصير Z) . وفسره على أنه الجزء الثانى من كنية خالد بن الوليد أبو (سليمان) .

فى حين قرأها من ضم الحرف الأول منها N إلى الكلمة السابقة BO (أى لتصير BON) على أنها AMAN واعتبرها نقلاً بالأحرف اليونانية للكلمة العربية أمان .

لكن الوجه أن تعتبر هذه الكلمة يونانية وليست نقلاً حرفياً لكلمة أمان العربية وعلى هذا يكون النقش يعنى ما يأتى :

خالد أبو سليمان يعنى به خالد بن الوليد .

ونود هنا أن نشير إلى من لم يعتبر هذه النقوش عربية ، وذكر أنها يونانية فى نقد بيزنطى بحت ، لم يكمل تفسير النص من جهة ، ومن جهة أخرى

يلاحظ أن هذا النقد من حيث أسلوبه نقد عرفي بيزنطي وليس من طراز النقد البيزنطي البحت .

• • •

إذن فقد وجد النقد الإسلامي على عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، دل على ذلك النص التاريخي والوثيقة أيضاً ، وقد استمر ظهور هذا النقد في عهد عثمان بن عفان ، وها هو ذا المقريزي[11] يشير إلى أن عثمان رضي الله عنه استمر في ضرب الدراهم ، ويفهم من نصه في الإغاثة أنه ضربها أوائل خلافته ، قال : « فلما بويع عثمان بن عفان رضي الله عنه ضرب دراهم » كما ذكر زيدان[12] نقلاً عن جودت باشا : « أنه رأى نقوداً ضربها الأمراء والولاة في عهد الخلفاء الراشدين ، أقدمها ضرب سنة ٢٨ هـ في قصبة هرتك بطبرستان .... ورأى نقداً مضروباً سنة ٣٨ هـ » ويشير هذا النص إلى زيادة إنتاج العملة الإسلامية وإعطاء الحرية للولاة ليضربوا نقداً إسلامياً بولاياتهم . وقد استمر هذا الضرب إلى آخر عهد علي بن أبي طالب آخر الخلفاء الراشدين .

---

(١١) رسالة النقود ص ٣٢ وإغاثة الأمة ص ٥٢ .

(١٢) التمدن الإسلامي ج ١ ص ١٤٢ .

نقود الراشدين

كما وردت فى المصادر

ما سبق ، كان الإرهاصات الأولى للنقد الإسلامى ، الذى ظهر فى عهد عمر وعثمان وعلى رضوان الله عليهم أجمعين .

ونأتى الآن إلى وصف هذا النقد كما ذكرته المصادر ، والإشارة إلى أوزانه ، وقد انقسم نقد الخلفاء الراشدين قسمين : الأول : قسم ذو نمط أجنبى خالص فى الشكل والنقش واللغة والثانى : قسم عليه نقوش عربية .

(أ) فأما القسم الأول فتمثله عملة خالد المضروبة فى طبرية سنة ١٥ هـ ، والفلس الذى ضرب باسم عمر بن الخطاب فى قنسرين سنة ١٧ هـ ، والوجه أن تكون الدراهم التى أمر عمر بضربها سنة ١٨ هـ على النمط الأجنبى ، ويشير الدميرى[١٣] إلى أن رأس البغل ضرب لعمر بن الخطاب دراهم على السكة الكسروية تحمل نقش الدراهم الفارسية من صورة الملك وكرسيه ونقشاً فارسياً هو (نوش خور) ويعنى : كل هنيئا .

(ب) والقسم الذى عليه نقوش عربية تشير المصادر إلى ظهوره فى عهد عمر بن الخطاب نفسه فالمقريزى[١٤] يصف هذا النوع من الدراهم بقوله : « وضرب عمر رضى الله عنه الدراهم على نقش الكسروية وشكلها بأعيانها ، غير أنه زاد فى بعضها : (الحمد لله) ، وفى بعضها : (رسول الله) ، وعلى آخر : (لا إله إلا الله) ، وعلى آخر : (عمر) ، والصورة صورة الملك ، لا صورة عمر » .

---

(١٣) حياة الحيوان الكبرى ج ١ ص ٢٧ عند الحديث عن خلافة عبد الملك بن مروان . ويلاحظ أنه جعل رأس البغل هو الذى يضرب لعمر النقود ، فى حين تشير مصادر أخرى إلى أن رأس البغل هذا رجل يهودى لقب بهذا اللقب كان يضرب النقود للفرس وإليه نسبت الدراهم الفارسية البغلية الوافية .

(١٤) إغاثة الأمة ص ٥١ ، وكتاب النقود ص ٣١ ، ٣٢ وقد مرا .

ويصف المقريزي[١٥] نقود عثمان بأنه اكتفى بنقش « الله أكبر » غير أن جودت باشا فيما نقله زيدان يقول إنه رأى نقداً ضرب سنة ٢٨ هـ ، ٣٨ هـ منقوش على دائره بالخط الكوفي « بسم الله ربي »[١٦].

هذا ويتصور دارس محدث أن سبب ضرب عمر للدراهم على الصورة الفارسية مخالفة ما فعله خالد من ضربه النقود الرومية ، ثم يعترض على اختيار عمر قائلاً : « مع أن المذهب السياسي يقضي على عمر أن ينسلخ عن الفرس بتة ، لكي يلاشي هيبتهم من نفوس العرب الذين كانوا خاضعين للفرس ، ويضرب بقوتهم المثل » وهذا الدارس جانبه التوفيق في تصوره هذا ، وفي اعتراضه ، وفي تفسيره[١٧].

---

(١٥) ونصه في الإغاثة ص ٥٢ وكتاب النقود ص ٣٦ واحد هو (فلما بويع عثمان رضي الله عنه ضرب دراهم ونقشها « الله أكبر »).

(١٦) التمدن الإسلامي ج ١ ص ١٤٢ .

(١٧) الأستاذ روكسي زائد العزيزي صاحب هذه المقولة (انظر : بحثه في كتاب الكرملي : النقود العربية من ص ٨٧ - ١٠١) له رأي خاص لا أتفق معه فيه ، فهو أولاً يضخم قضية ضرب خالد ابن الوليد نقوداً ، ويتصور أنها مسألة أساسية ، ويحاول أن يوهم أن خلافاً قد وقع ، وأن عمر حاول مخالفة النمط البيزنطي للنقد أي النمط الذي ضرب به خالد ، فاختار نمطاً آخر في حين أن القضية لا تستأهل هذه التصورات وهذه المغالاة فخالد قائد من قواد الدولة الإسلامية إن أحس استمر في عمله ، وإن لم يحالفه التوفيق أمكن اختيار غيره دون مشاكل تذكر ثم إن ما ضربه من نقد بسيط محدود . والرأي عندي أن الأستاذ روكسي جانبه التوفيق في تصوره هذا لأكثر من سبب :

(أ) أن عمر ضرب الدراهم على مقتضى النمط الشائع منها ، وهو النمط الساساني .

(ب) ثم إنه ضربها لأهل العراق الذين كانوا يتداولون النمط الساساني البحت فهو لا يحاول أن يتعرض لدرهمهم بالتغيير إلا في أضيق حدود .

(ج) وهو إن ضربها على النمط الرومي ، فهل كان سيتعرض لنفس الملحوظة من الأستاذ روكسي ؟! أظن أن الملحوظة قائمة لأنه هناك من العرب من كانوا خاضعين للروم البيزنطيين مثل هؤلاء الذين كانوا خاضعين للفرس .

(د) ثم أين هذا الخضوع للفرس ، وأين هذه الرهبة ؟ ليس هناك في الحقيقة ما يوجب الخشية من الفرس ، لأن العرب الذين كانوا خاضعين لهم قلة قليلة ، ولأن - وهذا هو الأهم - مثل هذه الرهبة لو كانت موجودة لأمكن أن تزول نهائياً بعد الانتصار الإسلامي الساحق في أكثر من موقعة ، مما أدى إلى التداعي السريع للقوى العسكرية والسياسية الفارسية .

(هـ) هذا ، والكاتب لم يشر إلى نفسية العرب ، فإن العرق عندهم سريع النزع ، وليس ببعيد =

وبعد وصف عملات الخلفاء الراشدين اعتماداً على المصادر ، نأتى الآن إلى الحديث عن أوزانها كما وردت أيضاً فى المصادر .. فأما وزن درهم عمر ، فقد أشارت إليه النصوص موردة أنه اختلف إلى وزنين اثنين : أولهما كان سبعة أى كل عشرة دراهم تزن سبعة مثاقيل ، متابعة لسابق الوزن ، لكن آخر عهده لجأ إلى التخفيف على الرعية فجعل الدرهم على وزن ستة أى كل عشرة دراهم تزن ستة مثاقيل ، يقول المقريزى : « وفى آخر مدة عمر وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل » وهناك إشارة إلى تصغير عمر الدرهم فى مقالة زياد لمعاوية : « يا أمير المؤمنين إن العبد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، صغر الدرهم ، وكبر القفيز وصارت تؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند ، وترزق عليه الذرية طلباً للإحسان إلى الرعية ..... » .

ولم تشر المصادر إلى وزن درهم عثمان وعلى ومن الصعب تقرير أى الوزنين أخذ به أوزن ستة أم وزن سبعة ؟

= وقعة ذى قار فى الجاهلية ، عندما تعاون العرب الداخلون فى طاعة الفرس والمنضمون إلى جيشهم تعاونوا مع إخوانهم عرب قلب الجزيرة مما أدى إلى الإطاحة بجيش الأعداء فى يوم افتخر به الشعراء من ذلك قولهم :

لو أن كل معد كان شاركنا فى يوم ذى قار ما أخطاهم الشرف .

الخلاصة : أنه من النص والوثائق تبين أن عمر بن الخطاب ضرب في عهده أول نقد إسلامي ، إذ **ظهرت سنة ١٥ هـ** فلوس نحاسية ضربت على النمط البيزنطي (ضربها خالد بن الوليد) ثم ظهر اسم عمر نفسه على فلوس أخرى من ذات النمط ضربت سنة ١٧ هـ - كما ذكر جروهمان - تلا ذلك ظهور النقد الفضي الذي ظهر على النمط الساساني .

وأغلب الظن أن عملة خالد المضروبة على النمط البيزنطي ، قد ضربت بأمر الخليفة عمر بن الخطاب ، وأنه نقد تجريبي بدأ باستعمال معدن النحاس ، وأنه خرج صورة تكاد تكون طبق الأصل من النقد البيزنطي حتى بالصلبان . إن هناك من تصور أن خالداً ضرب بدون إذن الخليفة ، وأن خلافاً حدث بينهما بسبب ذلك ، وبسبب احتواء النقد على الصليب ، ثم زادت النتائج فقرر من مال إلى هذا القول بأن هذا هو السبب الحقيقي للخلاف بين عمر بن الخطاب وقائده خالد بن الوليد عزل بسببه قبل معركة اليرموك (لا أثناءها) . وهو قول تعوزه الأدلة التاريخية ، وهو فريد في بابه ، ثم إن شكل الصليب ربما وجد في نقد تالٍ لخلافة عمر بن الخطاب .

إن سياسة الدولة الإسلامية من الناحية النقدية ، كانت تعتمد أساساً على ما يرد إلى الدولة من نقد خارجي ، ذهبي رومي ، وفضي ساساني ، فلما انتشرت الفتوحات وقلت الموارد (وخاصة الذهب) بدأت الدولة في سك عملات داخل الحدود الإسلامية مع بقاء المصدر الخارجي إن وجد فأي شكل يمكن أن يأخذه النقد الإسلامي الأول ؟

إن مبدأ التدرج التي نهجت عليه سياسة الفتوح الإسلامية في تعاملها مع أنظمة الدول المفتوحة ، يمكن أن تساعدنا في الإجابة على السؤال السابق ، لقد مالت الدولة الإسلامية إلى عدم مخالفة النظام النقدي المتبع ، لا من حيث الشكل ولا من حيث المعدن ، ولا من حيث الوزن ، وذلك أول الأمر مراعاة لمبدأ التدرج المشار إليه ومراعاة لنقطة هامة هي عدم إرباك المتعاملين بظهور نقد جديد بصورة مفاجئة ، غريب من حيث النقش وغريب من حيث الوزن والقيمة فلا نعجب إذن أن نرى خالداً أو غيره يضرب على النمط البيزنطي أو

الخلاصة : أنه من النص والوثائق تبين أن عمر بن الخطاب ضرب فى عهده أول نقد إسلامى ، إذ ظهرت سنة ١٥ هـ فلوس نحاسية ضربت على النمط البيزنطى (ضربها خالد بن الوليد) ثم ظهر اسم عمر نفسه على فلوس أخرى من ذات النمط ضربت سنة ١٧ هـ - كما ذكر جروهمان - تلا ذلك ظهور النقد الفضى الذى ظهر على النمط الساسانى .

وأغلب الظن أن عملة خالد المضروبة على النمط البيزنطى ، قد ضربت بأمر الخليفة عمر بن الخطاب ، وأنه نقد تجريبى بدأ باستعمال معدن النحاس ، وأنه خرج صورة تكاد تكون طبق الأصل من النقد البيزنطى حتى بالصلبان . إن هناك من تصور أن خالداً ضرب بدون إذن الخليفة ، وأن خلافاً حدث بينهما بسبب ذلك ، وبسبب احتواء النقد على الصليب ، ثم زادت النتائج فقرر من مال إلى هذا القول بأن هذا هو السبب الحقيقى للخلاف بين عمر بن الخطاب وقائده خالد بن الوليد عزل بسببه قبل معركة اليرموك (لا أثناءها) . وهو قول تعوزه الأدلة التاريخية ، وهو فريد فى بابه ، ثم إن شكل الصليب ربما وجد فى نقد تالٍ لخلافة عمر بن الخطاب .

إن سياسة الدولة الإسلامية من الناحية النقدية ، كانت تعتمد أساساً على ما يرد إلى الدولة من نقد خارجى ، ذهبى رومى ، وفضى ساسانى ، فلما انتشرت الفتوحات وقلت الموارد (وخاصة الذهب) بدأت الدولة فى سك عملات داخل الحدود الإسلامية مع بقاء المصدر الخارجى إن وجد فأى شكل يمكن أن يأخذه النقد الإسلامى الأول ؟

إن مبدأ التدرج التى نهجت عليه سياسة الفتوح الإسلامية فى تعاملها مع أنظمة الدول المفتوحة ، يمكن أن تساعدنا فى الإجابة على السؤال السابق ، لقد مالت الدولة الإسلامية إلى عدم مخالفة النظام النقدى المتبع ، لا من حيث الشكل ولا من حيث المعدن ، ولا من حيث الوزن ، وذلك أول الأمر مراعاة لمبدأ التدرج المشار إليه ومراعاة لنقطة هامة هى عدم إرباك المتعاملين بظهور نقد جديد بصورة مفاجئة ، غريب من حيث النقش وغريب من حيث الوزن والقيمة فلا نعجب إذن أن نرى خالداً أو غيره يضرب على النمط البيزنطى أو

الساسانى بعينه دون تغيير يذكر . وسنرى فى النقد الإسلامى الساسانى كيف احتفظت العملة فى ظهرها بصورة النار (وهى النار الزرادشتية المقدسة) مدة طويلة جداً إلى عهد عبد الملك بن مروان قبل نقد التعريب ، لقد حرص المسلمون على عدم مفاجئة المتعاملين بظهور نقد لا يعرفون شكله ولا قيمته ولا لغته المنقوش بها ، ثم بتوالى الأيام ، وبتسرب كلمات عربية إلى الأهلين الذين لا يعرفونها ، وبداية تعلم اللغة ذاتها ، بدأ النقش الجديد فى الظهور ، ثم بدأ النقد الجديد نفسه بعد مدة طويلة نسبياً (حوالى نصف قرن)[١٨] لكن يجب التنبيه على أن ظهور النقد الإسلامى البحت بدأ من حيث الكم تدريجيا ، وربما ارتبط ظهوره بحاجة جند الفتح لنقد يتداولونه فيما بين أنفسهم أو فى أسواق البلدان المفتوحة .

---

(١٨) أشار الحسينى فى كتابه : (تطور النقود العربية الإسلامية) ص ١٩ إلى أنه ورد فى خطاب رجل دين مصرى معاصر للفتح يسمى بسندى) كتبه إلى زملائه يقول لهم فيه : « إن العرب أحلوا النقود الذهبية المنقوش عليها الصليب المقدس ، وصورة المسيح ، وأزالوا الصليب وصورة المسيح ، وأحلوا محلها اسم نبيهم محمد الذى يتبعون تعاليمه ، واسم الخليفة ، ونقشوا الأسمين معاً على السكة الذهبية » .

وغرابة هذا النص تنبع من أكثر من ناحية ، أولا : الإشارة إلى نقد ذهبى ضرب فى عصر أوائل الفتح فى حين أن أول إشارة إلى نقد ذهبى - كما سنرى - تقع بعد عدة سنوات من خلافة معاوية فى منتصف الأربعينات .

كتالوج أو دليل وصفى

لنقود الخلفاء الراشدين

من واقع النقد الموجود منه الآن

يلاحظ أن نقد الخلفاء الراشدين ، ظهر فى نمطين ، أولهما : النمط البيزنطى ، وثانيهما : النمط الساسانى ، وأول هذين النمطين نحاس (فلوس) والثانى : فضة (دراهم) . أما النقد الذهبى ، فلم تشر المصادر إلى أن الراشدين ضربوها ، ولم تظهر ولا وثيقة تدل على عكس ما فهم من النصوص التاريخية .

وفيما يلى وصف لنقود الخلفاء الراشدين مرتبة حسب نمطها ، مع ترتيب النقد فى كل نمط من نمطيه ترتيباً تاريخيا ما ساعدت الأدلة فى القطع النقدية على ذلك .

أولا

النقد الإسلامى البيزنطى النمط

يوجد فى النقد الإسلامى البيزنطى ، ما يحوى نقوشاً مختلفة من حيث اللغة ، يونانية أو لاتينية ، أو عربية ، أو بهلوية ، أو نقوشاً من أكثر من لغة يونانية عربية ، أو لاتينية عربية ، أو يونانى لاتينى عربى . فهذه سبعة أنواع من النقوش اختلفت بحسب اللغة أو اللغات التى تحويها .

وتحمل هذه القطع الإسلامية البيزنطية النمط صوراً متنوعة تمثل الامبراطور جالساً ، أو الامبراطور واقفاً ، أو الامبراطور وزوجته ، أو

الامبراطور وولده[19] .

وهذا النقد ، حتى القطع الخلو من النقش العربى ، إسلامى ، ضربه الخلفاء الراشدون ، وهو يحمل أدلة داخلية على مخالفته للنمط البيزنطى البحت ، وقد ضرب فى مناطق متعددة مثل بعلبك وحمص ودمشق ، ويرجع تاريخ أقدم عملة منها إلى سنة ٢٣ هـ ، فى حين يمكن تقدير بقية العملات زمناً حول هذا التاريخ إلى أواخر العقد الرابع من القرن الأول الهجرى (أوائل النصف الثانى من القرن السابع الميلادى) أعنى أواخر عهد الخلفاء الراشدين .

وفيما يلى كلمة سريعة عن كل نوع :

(أ) النقد الذى يحوى صورة الامبراطور وزوجه :

يحوى نمطين لغويين : أولهما نقشه يونانى لاتينى ، والثانى نقشه يونانى لاتينى عربى . وقد ضرب النموذج الثانى فى بيسان وتوجد منه قطعة نشرها بلنجر فى مقالته نقود من جرش Coins from Jersh وقد أوردها ووكر فى كتالوجه وتشمل هذه القطعة الرمز M يعلوه صليب ، وعلى يساره من أعلى إلى أسفل كلمة ANNO وعلى اليمين كلمة NIK كما توجد كلمة بيسان وردت دون نقط ودون ايراد حرف المد الأخير هكذا بيس . ويوجد من هذا النمط فى كتالوج ووكر ثمانى قطع كلها فلوس (حوالى أوائل عهد عثمان) .

(ب) الامبراطور الجالس على العرش :

يوجد منه نمط لغوى واحد يحوى نقشاً يونانياً لاتينياً ويحوى كتالوج ووكر من هذا النمط قطعتين ضربتا فى دمشق .

الوجه : صورة امبراطور يجلس على العرش ، ويرتدى رداء طويلاً ،

---

(١٩) يمكن أن تكون صورة الإمبراطور ممثلة لهرقل . وصورة الإمبراطور وزوجته كنستانس الثانى وصوفيا ، وصورة الإمبراطور وولده ممثلة لهرقل وولده .

فوق تاجه صليب ويحمل فى يده اليمنى صولجان الملك ، وفى الجهة اليسرى كرة وكلاهما يعلوهما صليب كما يوجد صورة طائر كأنه نسر ، ونقش الأحرف الثلاثة AEO .

الظهر : يحمل حرف M تحته خط أفقى ، وفوق هذا الخط بين ذراعى ذلك الحرف خط أفقى صغير ، والحرف محاط بالكتابة من ثلاثة أوجه ، ويعلوه رمز لعله أحد الرموز التى تستعملها دور السكة تميز به إنتاجها .

أما يمين الحرف فحروفها A N O ويساره L وتحته ΔAM ، وفوقه X .

فأما الكلمة الأخيرة ΔAM فتدل على دمشق موضع الضرب ، وأما كلمة ANO فهى اختصار للكلمة ANNO التى تعنى سنة ، وأما النقش الباقى فهو خاص بالسنة وربما رجع إلى العشرينات لوجود حرف L واضحاً فيه .

(ج) الامبراطور الواقف :

يحوى هذا النوع من النقد نقوشاً عدة بعضها يونانى لاتينى وبعضها يونانى عربى ، والبعض الآخر يونانى لاتينى عربى ، وقد ضرب هذا النقد فى بعلبك وحمص ودمشق وطبريه .

ووجه هذه العملات يحمل صورة الامبراطور واقفاً ، يرتدى رداءً طويلاً ، وناحية ذراعه اليمنى يوجد صولجان طويل ، وفوق ذراعه اليسرى شكل كروى . ويحمل نقشاً هو AEO فى حين يحمل الظهر الرمز M ونقوشاً أخرى :

١ – فأما النمط اليونانى اللاتينى فتمثله عدة قطع ضربت فى دمشق يحفظ منها المتحف البريطانى قطعتين .

٢ – وأما النمط اليونانى العربى فعدة قطع ضربت فى بعلبك ، ودمشق ، وطبريه ، وقطعة بعلبك منقوش عليها موضع الضرب بالعربية بالإضافة إلى اليونانية ، وخطها العربى كوفى . والقطع المضروبة فى دمشق

عددها ثلاثة إحداها فى الجمعية الأمريكية للنميات A.N.S. والقطعتان الأخريان فى المكتبة الوطنية بباريس .

وتمتاز القطع المضروبة فى دمشق بكثرة النقش العرفى على الظهر إذ تحوى العبارة التالية : جائز - ضرب - دمشق - بالخط الكوفى غير المنقوط (كما فى قطعة المتحف البريطانى) أو دمشق وفيه - درهم ، أما الوجه فتحمل بعض القطع موضع الضرب دمشق باليونانية AMACKO وبعضها يحمل رموزاً مثل النجمة الثمانية أو صورة طائر يرتكن على قاعدة على شكل حرف T .

وأما قطع طبرية فتوجد منها قطعة فى مجموعة المكتبة الوطنية بباريس ، وفى مجموعة F.D. Whitting فى لندن ونقوشها الكتابية فى الظهر فقط : وهى كلمة طبرية بالعربية ، و THBEPI AΔO ولعلها تشير إلى موضع الضرب باليونانية .

هذا ، ويشك ووكر فى استحالة قراءة حرف L على الظهر ، وهى إذا صح وجودها دلت على أن القطعة ضربت حوالى العشرينات مثل النقد الدمشقى السابق ، وهى فى مشابهتها للقطعة المضروبة فى دمشق عاليه توحى بأنها ضربت حوالى ذلك التاريخ أعنى حوالى سنة ٢٣ هـ .

٣ - وأما النمط الثالث من النقود التى تحوى صورة الامبراطور الواقف ، فهو النقد ذو النقش اليونانى اللاتينى العرفى ، ويوجد منه تسع قطع ضربت فى حمص ، وقطعتان فى دمشق ، وقطعة فى طبرية ولأهمية النقد المضروب فى دمشق نبدأ به .

إذ أورد ووكر قطعة منها فى كتالوجه تحت رقم ٢٦ وتمتاز هذه القطعة بأمرين : **أولهما** : أنها تحمل تاريخاً إذ ظهر فيها الحرفان L و K مقلوبين وهما يعنيان ٢٣ ، أى أنها من النقد المضروب فى هذه السنة أى أواخر عهد عمر ابن الخطاب أو أوائل عهد عثمان ، **والأمر الثانى** : أنها تحوى حرف M محاطاً بالكتابة العربية (دمشق - وفية - درهم) مع رمز فى أعلى الحرف ، وداخل الحرف نجمة ثمانية وتحت الحرف خط أفقى ، وأضلع هذا الحرف جميعها منقوشة بصورة غليظة .

وأما القطع الحمصية فتمتاز باحتوائها على نقش عربى إسلامى الطابع هو (بسم الله) مع نقوش أخرى يونانية KAΛO وينقصها فى آخرها حرف N لتكون الكلمة الكاملة لما يقابل بالعربية (طيب) أو (جيد) كما يوجد على الظهر كلمة طيب باللغة العربية بالخط الكوفى مع موضع الضرب باللغة اليونانية فى سطرين رأسيين وإن ورد فى بعض القطع أفقياً .

(د) صورة الامبراطور وولده :

وهى تحاكى نقداً هرقلياً ، يحوى وجهه صورة هرقل وعلى يساره ولده قسطنطين يحمل كلاً منهما صولجان ويرتدى تاجاً ورداء طويلاً ، وقد حاولت بعض القطع الإسلامية أن تغير صورة الصليب إلى نجمة . وظهرُ هذه العملة الإسلامية البيزنطية يحوى حرف M وداخله خطان صغيران أفقيان شبه مستقيمين ، وتحت هذا الحرف وباتساع قاعدته خط أفقى آخر .

وقد ضرب المسلمون على هذا النمط فى عدة دور للضرب فى بعلبك وفى دمشق . ونقش هذه المجموعة يونانى عربى ، أو عربى بحت .

١ - فأما النقش اليونانى العربى فتمثله عشر قطع سبع منها بالمتحف البريطانى ، وواحدة فى المكتبة الوطنية بباريس وأخرى فى مجموعة الجمعية الأمريكية للنميات ANS وأخرى فى مجموعة Borgia فى روما وموضع الضرب مكتوب بالعربية واليونانية على الظهر وهى كلها من ضرب بعلبك .

٢ - وأما النقش العربى البحت فتمثله قطعتان مذكور فيها أنهما من ضرب دمشق . وهذا النوع بالغ الأهمية لأكثر من سبب لأنه ذو نقش عربى محض ، ولأنه يحوى عبارات إسلامية أكثر من نقش (بسم الله) الذى سبقت الإشارة إليه .

ويمثل هذا النوع نمطان :

أولهما : يحمل صورة الامبراطور وولده فى الوجه ، وعلى الظهر عبارة (ضرب دمشق جائز) مع حرف M .

وثانيهما : يحمل صورة الإمبراطور وولده فى الوجه ، لكن تزيد فى وجهه نقش إسلامى هو (محمد رسول الله) وفى الدائر (لا إله إلا الله وحده لا شريك له) . وإن كان وجه هذه العملة جديداً ، فإن ظهرها جديد كذلك بالنسبة لهذا النمط إذ يحمل صورة جمالية لصولجان يرتكن على ثلاث درجات : اثنان منها تقطعان الخط الرأسى للصولجان من أسفله ويحيط بهذا الرمز نجمة على اليمين وأخرى على اليسار ، وتوجد هذه القطعة الأخيرة فى القاهرة .

ويلاحظ مدى التطور الذى وصلت إليه هذه القطعة الأخيرة ، من حيث كثرة النقش العربى الإسلامى ، ومن حيث اتجاهها إلى رموز جمالية تحوّر بها أشكالاً لا يريد الضارب المسلم إظهارها .

(هـ) صورة الامبراطور وولديه :

والمقصود بهذه الصور فى القطع البيزنطية البحتة ، الامبراطور هرقل وولده هرقل قسطنطين وولده الآخر هرقلوناس Heraclonas ، وكلهم يرتدى التاج والأردية السابغة ويحمل الصولجان .

وقد حاكى الضاربون المسلمون هذا النمط ، وظهر فى أكثر من شكل إذا أخذنا فى الاعتبار شكل الرمز M الذى فى ظهر العملة وظهر الشكل الجمالى الجديد الذى أشرنا إليه فى القطعة السابقة فى أكثر من صورة .

ويوجد من هذا النمط عدد من الفلوس ، يوجد منها فى المتحف البريطانى تسع قطع ، لا تحوى من الكلمات العربية غير موضع الضرب فقط ورد بالخط الكوفى بالإضافة إلى اسمه باليونانية . فهى إذن يونانية عربية النقش .

ويوجد من نفس هذا النمط عدد آخر من القطع لم يرد فى ظهرها موضع الضرب ، فى حين وجد بدلاً منها نقش إسلامى عربى هو محمد رسول الله (القطعة ٥٢ من كتالوج ووكر) و(لا إله إلا الله وحده لا شريك له) وذلك فى قطعة تضمها مجموعة جامعة Jena (وأوردها ووكر فى كتالوجه كذلك ص ١٧ تحت رقم J.1) .

(و) نقود تحمل صورة نصفية للامبراطور :

وهى صور نصفية للامبراطور هرقل يرتدى خوذة ، بالإضافة إلى الصولجان وعلى الظهر الرمز M وعلى يسارها كلمة ANNO التى تعنى (سنة) وعلى اليمين تاريخ الضرب وموضعه .

وقد ضرب المسلمون على هذا المثال نقداً مشابهاً أو مع تغير قليل ، أما المماثل فهو المحتوى على رمز M والمتغير يحتوى على الرمز ذاته مكتوباً بطريقة أخرى أقرب ما تكون إلى m .

ويوجد من النمط الأول عدة قطع ضربت فى طرسوس والنمط الثانى يوجد منه قطع ضربت فى حمص ، وكلا النمطين يحوى نقشاً يونانياً عربياً .

ووجه كلا النمطين يحمل الرسم وموضع الضرب بالعربية مع كلمة ΚΑΛΟΝ أى طيب ، وظهرها يحمل كلمة (طيب) باللغة العربية بالإضافة إلى موضع الضرب باليونانية ، بيد أن النمط الحمصى يمتاز بالكتابة حول حرف m حيث يدور من اليسار إلى اليمين بادئاً من أسفل إلى أعلى[٢٠] .

---

(٢٠) انظر للنمط الأول رقم ٥٥ ، ٥٦ والنمط الثانى رقم ٥٧ - ٧٢ من كتالوج ووكر

ثانياً : نقود الخلفاء الراشدين

الإسلامية الساسانية

يلاحظ على هذا النمط الإسلامي الأول أنه يتكون من الفضة فقط ، وأنه ظل يحمل النقش الساسانى فى الوجهين معاً من حيث ظهور صورة الملك بشعار الساسانيين فى الوجه ، وشعلة النار فى ظهر العملة مع احتفاظ الوجه باسم الملك الساسانى ، بالإضافة إلى هذا يوجد نقش بهلوى يرد معه أحياناً نقش عربى .

وعلى الرغم من الإشارات التاريخية إلى ضرب عمر بن الخطاب للدراهم على النمط الكسروى ، إلا أن ما تحفظه المتاحف والمجموعات الخاصة لا يحوى نقداً يرجع إلى هذه الفترة ، وعلى ذلك يكون المتبقى من نقد الراشدين الإسلامى الساسانى لا يمثل إلا عهد عثمان وعهد على رضى الله عنهما .

وقد وجد على هذا النوع من النقد اسم ملك من الملوك الساسانيين الثلاثة التاليين : هرمز الرابع ، أو كسرى الثانى ، أو يزدجرد الثالث . والأول تولى من سنة ٥٧٩ - ٥٩٠ م وتلاه الثانى إلى سنة ٦٢٨ فيكون كسرى الثانى قد عاصر بداية الرسالة المحمدية ، والثالث حكم من سنة ٦٣٢ إلى ٦٥١ م وهو الذى قابل حركة الفتوحات الإسلامية واضطر للتقهقر أمام دعوة الدين الجديد حتى انكمش يزدجرد فى بقعة صغيرة إلى أن مات .

١ - فأما النقد الإسلامى الساسانى المنقوش عليه اسم هرمز الرابع ، فهو بالغ الندرة وتوجد قطعة واحدة فضية منه يحتفظ بها متحف استانبول ، وذكرها ووكر فى كتالوجه ص ٢٤ تحت رقم I. 12 ، ووجهها وظهرها كما مر وصفه ، والنقش الدائرى باللغة العربية (لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله) .

ويلاحظ فى هذه القطعة عدة أمور :

(أ) أنها تحوى رموزاً تعتمد على الهلال والنجمة ، إذ يوجد بين كلمة (محمد) وكلمة (رسول) هلال وعلى يساره نجمة .

(ب) أن النقش العربى الإسلامى قد كُسر جزء منه فى أوله ، وهو شهادة الوحدانية لم يبق منها إلا الهاء فقط (......... ه) وهى التى كشفت عن الجزء الأول (لا إله إلا الله وحده) وساعد على ذلك أيضاً شيوع ذكر الشهادة فى نقد هذه الفترة[21] .

(ج) لا يوجد فى هذه القطعة أية إشارة لموضع الضرب ولا لتاريخه وربما رجعت لأوائل الثلاثينات .

٢ - وأما نقد يزدجرد الثالث فهو أكثر من السابق غير أنه أقل بوضوح من نقد كسرى الثانى الذى سنذكره بعد . ويوجد من نقد يزدجرد الثالث ثلاث عشرة قطعة فضية ، جلها يحتفظ بها المتحف البريطانى ، وتعود إلى سنتين هما ٢٠ ، ٢١ من تقويم يزدجرد الموافقتين لسنة ٣١ ، وسنة ٣٢ من التقويم الهجرى . ومعظم هذه القطع مضروب فى سستان ، والباقية مضروبة فى الرى ومرو ونهر تيرا ، وأوزانها تتراوح بين ٢,١٠ - ٤,٠٦ جرام ، وأيا ما كان الأمر فإن الأوزان تمثل ثلاثة أنماط على وجه التعميم ، بعضها يدور حول رقم ٤ يقل قليلاً أو يزيد بنسبة صغيرة ، وبعضها يدور حول وزن ٣,٥ جرام وبعضها أقل من ذلك (ومتوسط أوزان القطع الموجودة ٣,٦١ جرام تقريباً) .

والنقوش العربية فى هذه القطع بعضها كلمة واحدة وبعضها يحوى جزءاً من البسملة ، فالأولى هى كلمة (جيد) والثانية (بسم الله) . وموضع الضرب يظهر على ظهر العملة .

---

(٢١) لا يمكن التأكد من أن الجزء المقطوع هو ما أشرنا إليه فقط ، إذ أن بعض القطع يحوى البسملة مع شهادة الوحدانية .

٣ - أما النقود الباقية ، وهى النقود المنقوش عليها اسم كسرى الثانى فهى أكثر هذه المجموعة . ويتضح من النصوص التاريخية العربية مدى تقدير العرب لهذه العملات ، حتى إنهم وصفوا كل النقد بصفة « الكسروية » . وتنقسم هذه النقود بدورها ثلاثة أقسام : بعضها يحوى موضع الضرب وتاريخه باللغة البهلوية ، وهى معظم القطع الموجودة (إحدى وثمانون قطعة) وبعضها حوى موضع الضرب وتاريخه باللغة العربية (قطعتان فقط) وقطعة واحدة لم تحو موضع الضرب ولا تاريخه .

ويستعمل هذا النوع التقويم اليزدجردى للتاريخ ، وتبدأ من سنة ٢٠ - ٥١ من تقويم يزدجرد بلا خروم إلا فى أول الفترة إذ لا يوجد نقد يمثل السنوات الثلاثة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ (٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ هـ) أى أواخر عهد عثمان بن عفان [٢٢] .

وما عرف وزنه من هذه القطع يتفق مع الوزن السابق ، وأقل قطعة تزن ٢,٧٥ وأكبرها تزن ٤,٣٦ ومتوسط الوزن ٣,٧١ (بالجرامات) .

ونقد الخلفاء الراشدين من هذه المجموعة الكبيرة هو المؤرخ بالسنوات من ٢٠ - ٢٩ من تقويم يزدجرد الموافقة للسنوات من ٣١ - ٤٠ بالتقويم الهجرى ، فيما عدا السنوات ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ التى لم تمثلها قطع نقدية كما أشرنا ، وهذا يعنى أن هذا النوع من النقد المعاصر لعثمان كان فى سنتى ٣١ ، ٣٢ ، فى حين وجد نقد عاصر عهد على كله تقريباً .

فأما النقد (من هذا النوع الكسروى) المعاصر لعثمان فقد ضرب فى مرو ، فى حين أن النقد المعاصر لعلىّ ضرب فى أردشير خره وايران (سوس) وبشابور ، والرى وسستان ومرو ونهاوند ونهر تيرا وهرات وهمدان [٢٣]

---

(٢٢) يمكن الإشارة هنا إلى ما حدث حوالى هذه الفترة من الإضطرابات فى خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه ، فهل أثرت هذه الخلافات فى توالى ضرب النقود ؟

(٢٣) لا يمكن عقد مقارنة بين النقدين اعتماداً على كثرة مواضع الضرب ، لأن نقد عثمان لم [illegible] هذه المنطقة كاملاً ولم تمثله سوى سنتين ، فى حين أن نقد على استمر من سنة ٣٦ - ٤٠ هـ ، ويمكن الإشارة هنا إلى احتمال زيادة محبة الجناح الشرقى لعلى لكونه من آل البيت ، ولنتأمل فكرة الوراثة فى نفوس أهالى هذه المنطقة .

فأما نقود عثمان التي ضربت في المناطق الشرقية :

١ - قد حوت اسم يزدجرد الثالث ، أو اسم كسرى الثاني ، ولم تحو اسم عثمان .

٢ - ظهرت أوائلها سنة ٣١ هـ لكنها مؤرخة بالتاريخ اليزدجرى (٢٠) وتمثل سنوات ٢٠ ، ٢١ (٣١ ، ٣٢ هـ) .

٣ - يظهر على وجه معظم هذه العملات نقش عربي صغير يتكون من كلمة واحدة هي (جيد) أو كلمتين (بسم الله) .

ويمثل النقش الأول (جيد) درهمان أوردهما ووكر في كتالوجه تحت رقم Th -I- 1 ، والقطعة الأولى منهما ترجع إلى سنة ٣١ هـ وضربت في مرو .

ويمثل النقش الثاني (بسم الله) عدة قطع ضربت في نهر تيرا (القطعة رقم ٢ في كتالوج ووكر) وسستان (القطع من ٨ - ١٠ من نفس الكتالوج) وهي جميعاً مضروبة سنة ٣١ هـ .

٤ - توجد قطعة مماثلة عليها نقش (بسم الله) لكن من نموذج ساساني وضربت سنة ٣٢ هـ ، إذ عليها نقش كسرى الثاني بدل يزدجرد وموضع ضربها مرو . وهي قطعة تمتاز بدقة الصنع إذا قورنت بالقطع المنقوش عليها اسم يزدجرد الثالث ، مما يدل على تقدم دار السكة الإسلامية الأولى في الصناعة .

٥ - لا يمثل عهد عثمان من نقد المشرق سوى هاتين السنتين ٣١ ، ٣٢ هـ بعدها فجوة تنتهي سنة ٣٦ هـ أي أوائل عهد علي كما مر .

وأما نقود عليّ من هذا النمط :

١ - فتمثله سنوات ٢٥ - ٢٩ من تقويم يزدجرد (٣٦ - ٤٠ من التقويم الهجري) بدون خروم إلا أن سنة ٢٤ ي (٣٥ هـ) لم يظهر لها نقد ، وهي سنة انتقالية شهدت خلافتين اثنتين هما خلافة عثمان وخلافة علي ، رضي الله عنهما .

٢ - حافظت بعض نقود هذه الفترة على النقش السابق (بسم الله) لكن زاد بعضها نقطة بعدها هكذا (بسم الله .) وهى الخاصة بسنة ٣٦ م .

٣ - زادت بعض هذه القطع النقش فصار هكذا (بسم الله رفى) وجعلت بين لفظ الجلالة (الله) و(رفى) رمز الهلال الذى يحتوى تحته نجمة خماسية(٢٤) .

٤ - هناك قطعة أخرى ضربت سنة ٢٩ من تقويم يزدجرد (٤٠ هـ) أواخر عهد على نشرها Mordtmann فى المجلة ZDMG سنة ١٨٦٥ م وهى من مجموعة صبحى باشا ، ولكن لا تحمل البسملة ، وقد ميز الناشر فيها كلمة فسرها على أنها عربية وقرأها على أنها (محمد) . وقد رفض ووكر هذه القراءة واعتبرها نقشاً بهلوياً(٢٥) .

٥ - دور الضرب متعددة ، أهمها ظهور قطعة ضربت فى البصرة سنة ٢٩ من تقويم يزدجرد (٤٠ هـ) حواها متحف استانبول وصنفها كتالوجه تحت رقم ٣ ونشرها ووكر فى كتالوجه ، وإن حاول أن يرجعها دون سند إلى نقد عبيد الله بن زياد سنة ٦٢ هـ .

ومع البصرة توجد عدة دور فى الشرق هى :

أردشير ، بشابور - الرى - سستان - سوسا (إيران) مرو - نهاوند - نهر تيرا - هرات - همدان .

٦ - (طبيعى ألا يشهد عهد الحسن بن على نقداً لقصره الواضح)

---

(٢٤) انظر القطعة التى نشرها Mordtmann فى مجلة ZDMG سنة ١٨٧٩ وهى ترجع لسنة ٢٦ من تقويم يزدجرد (٣٧ هـ) وهى قطعة فريدة ، وربما أدى تفردها هنا وتشابهها لعدد بعد ذلك بعدة سنوات إلى شك ووكر فى تاريخها وترجيحه إرجاعها لسنوات أخرى متأخرة ، كتالوجه P. 7.

(٢٥) إن خلو هذه القطعة من البسملة يرجح رفض ووكر لقراءة Mordtmann

الفصل الثالث

النقود الإسلامية زمن الأمويين
إلى ما قبل التعريب

فى عهد الدولة الأموية ، ومنذ أوائله ، بدأت الفتوحات تتوسع بشكل واضح شرقاً وغرباً ، ولم يأت منتصف عهد عبد الملك بن مروان (أى حوالى سنة ٧٥ هـ) إلا وقد بدأ استقرار البلاد المفتوحة يأخذ طريقه إلى مزيد من الثبات والطبيعية ، فى الولايات الشرقية ، وفى الجناح الغربى كذلك ، ولم ينته عهد عبد الملك إلا وقد كاد انتشار الفتوح المكانى يأخذ شكله النهائى .

وكان الراشدون (ابتداء من السنة السادسة من خلافة عمر ابن الخطاب ، رضى الله عنه) قد أحسوا حاجة البلاد المفتوحة إلى مزيد من السيولة النقدية لاستعمال جند الفتح ، ثم لاستعمال عامة الأهلين ، فضربوا نقداً نحاسياً ، وفضياً على النمط البيزنطى ، والساسانى على الترتيب .

وعندما تولى معاوية ، فالأمويون من بعده ، زادت هذه الحاجة ، وكثرت دور الضرب ، وبالتالى عدد القطع المضروبة ، فى الفترة التى يتعرض لها هذا الفصل .

على أن ضرب النقد الإسلامى هذا لم يكن كافياً بالدرجة المناسبة ، فاستمرت حاجة الدولة إلى النقد الأجنبى (البيزنطى البحت) وخاصة النقد الذهبى ، وظل الناس يتداولونه حتى منتصف عهد عبد الملك على وجه التقريب .

وكما حاكى النقد الراشدى النمطين البيزنطى والساسانى ، كما رأينا فى الفصل الثانى ، فإن هذين النمطين نفسيهما يمكن القول بكثير من الصدق إنهما كانا المثالين للنقد الإسلامى الأموى فى فترة ما قبل تعريب النقد ، أو حركة الإصلاح النقدى الذى قام بها عبد الملك بن مروان .

وحديثنا عن النقد الإسلامى زمن الدولة الأموية إلى منتصف عهد عبد الملك بن مروان : سيشمل نقداً مختلفاً آخر لفرق مختلفة ، فهو يشمل أولاً نقد معاوية ، فالأمويين من بعده أعنى يزيد ولده ، ومعاوية حفيده ، ثم مروان ابن الحكم ، وجزءاً من خلافة عبد الملك بن مروان ، وهو يشمل ثانيا نقد

الثائرين ضد الدولة الأموية ، أعنى عبد الله بن الزبير[1] ، والخوارج .

والنقد الذى نتعرض له هنا ، يمكن تقسيمه عدة أقسام :

١ - النقد الإسلامى الساسانى :

ظل هذا النقد يضرب منذ بدأه الراشدون ، وطبيعى أن يكون قد لحقه مزيداً من التطور ، وخاصة فى طبيعة النقش والزخرفة .

ويهمنا هنا أن نشير إلى لون من النقد جديد ظهر أواخر هذه الفترة المدروسة لا يمكن وصفه بأنه نقد ساسانى ، إلا من حيث ضربه فى جزء من الولايات الشرقية ، إلا أن نقشه ليس بالبهلوية ، وإنما بلغة أخرى ، هذا النقد يطلق عليه النقد الهيطلى نسبة إلى قوم يسمون الهياطلة ، وقد يطلق عليهم العرب أحيانا الأتراك[2] .

---

(١) ذلك أن عبد الله بن الزبير ثار ضد الأمويين ثورة يمكن أن توصف بأنها ثورة دستورية غضباً لمخالفة الأمويين لمبدأ من أهم المبادىء الدستورية فى الإسلام هو مبدأ الشورى ، وحق الأمة فى اختيار من يحكمها ، فثار فى مكة سنة ٦٠ هـ معلناً خلافته ، وبويع فى جهات متعددة بعد ذلك ، فى الولايات الشرقية والعراق ومصر ، وانكمش سلطان الأمويين وأحسوا بالخطر ، لكنهم تمكنوا بعد ذلك من القضاء على هذه الحركة وذلك سنة ٧٣ هـ .

وإبان هذا الوقت تقريباً كانت حركة الخوارج ما زالت تضرب فى الدولة الأموية فى جهات مختلفة ، وعلى الخصوص فى الولايات الشرقية والعراق . ويهمنا فى هذا المقام عدة أسماء ، سنتعرض لها فيما بعد ، منها : قطرى بن الفجاءة ، وعطية بن الأسود ... بيد أن نجاح عبد الملك فى اجتذاب أشهر القادة العسكريين هو المهلب بن أبى صفرة والاتفاق معه على مكاسب خاصة تعود على القائد عند النصر ، ساعد على التعرض لهذه الحركات الخارجية . ويكاد المهلب يكون متخصصاً فى قتال الفئات الثائرة مثل الخوارج .

هذا ، وإن كان بعض هذه الثورات لم تنته فى منتصف عهد عبد الملك ، وقبل ظهور النقد الإسلامى البحت ، فإننا عالجناها جميعا قبل حركة التعريب ، لأن معظم انتاجها النقدى كان قبل حركة التعريب ، وما استمر منها بعد حركة التعريب لم يمثل خطراً يذكر ، أو لم يستمر إلا سنوات قليلة ، ثم إن نمط هذا النقد لم يتغير بعد فترة التعريب عما كان قبلها هذا كله سوغ لى معالجة نقد الثائرين فى هذا الفصل .

(٢) يقول ووكر عن الهياطلة فى كتالوجه القسم الإسلامى الساسانى : « أطلق العرب على الجنس الحديث نسباً من Ephthalite اسم الهيطل (جمعه هياطله) ، وقد ظهر هذا الاسم فى الآثار الصينية المبكرة هكذا : Yen - tei - i -li -to واختصاره Yi -ta (يلاحظ عدم بعده كثيراً عن اللفظ العربى) وكان الاسم القديم لهم ، طبقاً لما قرره الأستاذ متش : Hua (فى السنسكريتية Huna) وهو مساوى =

وكان هذان النقدان يضربان من الفضة اتباعاً للنقد الساسانى القديم .

وقد استمر هذا النمط الإسلامى الساسانى فى الظهور حتى سنة ٨٣ هـ تقريباً ، أى حتى بعد ظهور النقد الإسلامى البحت ، ويمكن اعتبار الفترة التى تلت ظهور النقد الإسلامى البحت وظهر فيها هذا النقد الإسلامى الساسانى فترة تحول ، أو فترة انتقالية ، يظل النقد القديم يضرب فيها إلى جانب النقد الجديد ، على أن استمرار هذا النمط الإسلامى الساسانى كان محدوداً بأماكن بعينها .

٢ - النقد الإسلامى البيزنطى :

ظل هذا النمط يضربه المسلمون فى الشام وغيرها مثل بلاد الشمال الإفريقى ، إلى أن انتهى فى المشرق حوالى سنة ٧٧ هـ . والجدير بالذكر أن هذا النمط من النقد ضرب من النحاس (كما كان الأمر على عهد الراشدين) وظهر معدن آخر أواخر الفترة المدروسة هذه ، هو معدن الذهب إذ وجدت قبل سنة ٧٥ هـ عدة دنانير منسوبة إلى عبد الملك بن مروان كما سنرى ، (كما أن هناك إشارة إلى ظهور هذا النوع من النقد الذهبى قبل ذلك إبان معاوية ومصعب ابن الزبير ، أوردها بعض المؤرخين المسلمين مثل المقريزى ، وسيأتى تفصيل ذلك) .

= للفظ Chuni أو Phuni المستعمل فى التواريخ الغربية . ويُظن أن هؤلاء القبليين كان لهم صلة بالرعاة Hiung-NU الذين اكتسحوا آسيا الوسطى فى القرن الثانى قبل الميلاد ، وتدل الشواهد على أن قبائل الهياطلة كانوا فى أوج قوتهم فى القرن الخامس الميلادى فى بلاد القوقاز ، وقد استولوا على ولاية خراسان ...... ونجد هؤلاء الهياطلة مرة أخرى فى عهد هرمز الرابع (٥٧٩ - ٥٩٠ م) يندفعون بقوة حتى باذغشت وهراة .... ويستمر الصراع بين الدولة الساسانية وهؤلاء البدو والقبائل التركية عدة سنوات ....

ولم تبد الامارات الهيطلية فى باذغشت وهراة كثير مقاومة ، بل لم تبد مقاومة تذكر أحياناً ، ضد التقدم الإسلامى سنة ٣١ هـ وإن لم يكن هذا هو شأنهم دائماً ، إذ اندلعت فى سنوات تالية ثورات قبلية لهؤلاء الأتراك ، كما يسميهم أحياناً المؤرخون العرب .

وقد ابتعد الهياطلة عن مسار الأحداث بسقوط زعيمهم طرخان نيزك ، الذى بدأ أمره فى الظهور فى ثورة نشبت سنة ٩٠ هـ وقتله القائد العربى الكبير وقائد خراسان قتيبة بن مسلم .

(PP IXV - IXVI)

وقبل أن نذكر أقسام هذا النقد الإسلامى البيزنطى ، أود أن أشير إلى وجود عملة أو أخرى لمعاوية بن أبى سفيان مزجت النمطين الساسانى والبيزنطى ، حيث أخذ وجه العملة الشكل الساسانى ، وأخذ ظهرها النمط البيزنطى ، وهو نقد بالغ الندرة على أية حال .

وينقسم النقد الإسلامى البيزنطى عدة أنماط حسب لغة النقش المضروب على العملة :

(أ)- النمط الإسلامى البيزنطى اللاتينى النقش .

(ب) النمط الإسلامى البيزنطى اليونانى النقش .

(ج) النمط الإسلامى البيزنطى البهلوى النقش .

فأما القسيم الأول (أعنى النمط الإسلامى البيزنطى اللاتينى النقش) فسوف نفرد له قسماً خاصاً فى الفصل الخامس عندما نتعرض للحديث عن النقد الإسلامى الأول فى المغرب الكبير ، لأن جله ، إن لم يكن جميعه ، نقد ضرب فى افريقية والأندلس .

وأما القسيمان الآخران (اليونانى والبهلوى) فيتم معالجتهما فى هذا الفصل ، وسنبدأ بالحديث عن نقد هذه الفترة ، معتمدين أولاً على النصوص التاريخية ، ثم يعقب هذا دليل وصفى للنقد الموجود منسوباً إلى ضاربه ، مع معالجة نقد الأمويين وولاتهم أولاً ثم نقد الثائرين بعد ذلك .

أولاً : نقد معاوية

تشير المصادر التاريخية[٣] إلى أن معاوية ضرب نقداً متعدد الفئات ، من دراهم ودنانير ، إذ قرر المقريزى أن معاوية ، أول حكمه ، ضرب الدراهم ، وأنه بمشورة معاونيه اختار وزناً مخفضاً لها ، فأمر بضرب الدراهم السوداء الناقصة ، وجعل وزنها ستة دوانيق .

---

(٣) انظر إغاثة الأمة ص ٥٢ .

وكما ضرب معاوية نقداً ، كان لبعض ولاته الحرية فى ضرب أموال بأسمائهم ، وعلى رأسهم زياد وعبيد الله ابنه وبشر المقريزى[4] إلى أن زياداً ضرب دراهم أخرى أثقل[5] .

وهناك أيضاً إشارة إلى ضرب معاوية لدينار عليه تمثال يتقلد سيفاً ويضيف المقريزى[6] بعض التفاصيل ، فيذكر أن هذا الدينار لم يحظ بقبول المتعاملين ، إذ احتج عليه أحد الشيوخ من جند معاوية لما وجده فى عطائه ، قال : « إنا وجدنا ضربك شر ضرب » .

هذا هو ملخص النقول التاريخية عن نقد معاوية . فماذا تقول الدراسات الحديثة المعتمدة على وثائق نمية ؟

لقد أشارت المصادر الحديثة إلى اكتشاف نقد لمعاوية ساسانى النمط وآخر بيزنطى النمط ، ووجد له ما يمكن وصفه بأنه نقد ساسانى بيزنطى النمط (مع إضافة وصف « إسلامى » إلى كل هذه الصفات بالطبع) .

فأما النقد الساسانى النمط الذى ضرب فى عهد معاوية ، فقد عثر على عدة قطع تمثله ، صحيح أنها قليلة ، وصحيح أن هذا القسم من النقود الأموية يمكن وصفه بالندرة ، لكنه من جانب آخر نقد ممثل ، يظهر على بعضه اسم معاوية ، ويظهر على بعضه الآخر أسماء بعض عماله مثل زياد بن أبيه وسمرة ابن جندب ، وعبد الله بن عامر .

---

(٤) نفسه .

(٥) لسنا هنا بصدد الحديث عن السياسة المالية لمعاوية ، ولكن يحسن الإشارة فى هذا المقام إلى أنه ربما مال إلى هذا أوائل حكمه ليتقرب إلى الناس ، بيد أن سياسة معاوية المالية ، ثم سياسة الأمويين بعد انتقال الأمر إليهم ، لم تستمر على هذا الأمر ، وتأرجح وزن الدرهم بين الزيادة والنقصان وزادت رغبة الأمويين فى جميع الأموال بطرق شتى ، ليوازنوا بهذه الموارد مصارفهم المتنوعة والكثيرة ، وقد وصف بعض خلفائهم (هشام) بأنه جموع للمال ، وقد أدت هذه السياسة المالية إلى عدة مكاسب للأمويين ، كما أدت أيضاً إلى عدة خسائر بالنسبة للأمويين - لعل من أهمها ثورة بعض الجهات المتطرفة مثل المغرب - أواخر الربع الأول من القرن الثانى الهجرى .

(٦) كتاب النقود ص ٣٣ وقد نقل زيدان عن مولر أنه وجد دينار لمعاوية من النمط النقدى الساسانى وعليه نقش اسم معاوية ، انظر : التمدن الإسلامى ج ١ ص ١٤٢ .

والظاهرة اللافتة للنظر فى النقد المنسوب إلى معاوية أنه مؤرخ بسنة واحدة هى سنة ٤١ هـ . ويكاد المرء يميل إلى أنها السنة الحقيقية لضرب القطع لولا أمران :

أولهما : عدم العثور على قطعة تمثل تاريخاً آخر لعهد معاوية المستمر طيلة عشرين عاماً .

وثانيهما : أن هذا التاريخ نفسه يتكرر على قطع ضربها بعض ولاته ممن لم يكونوا فى الولاية فى هذا الوقت(٧) .

ولهذا يميل المرء إلى الموافقة على أنه تاريخ ابتداء الدولة الأموية أو تاريخ ضرب أول القطع فى عهد معاوية احتفظت به القطع الأخرى وكررته فى القطع التى ضربت فى سنين لاحقة .

وقد استمر ضرب نقود معاوية طيلة عهده ، وعرفت له عدة دور للضرب ، فى دمشق ، والولايات الشرقية . ويرجع تاريخ القسم الشرقى منها إلى سنوات مبكرة فى عهده ، ويمتاز بما يأتى :

(أ) ظهور اسم الخليفة ، أو الوالى ، وموضع الضرب إن وجد ينقش بالبهلوية .

(ب) التاريخ إن وجد ينقش بالبهلوية أيضاً ، ولا يحدد نوعية هذا التاريخ فى القطعة ، فقد يقصد به أحياناً التاريخ اليزدجردى أو التاريخ الهجرى .

(ج) سمة العملة البهلوية متمثلة كاملة تقريباً على الوجه والظهر ، بصورة الملك (واسمه أحياناً) على الوجه ، وشعار الفرس على الظهر .

(د) يحمل الظهر نقشاً إسلامياً باللغة العربية ، وغالباً ما يكون (بسم الله) وأحيانا (بسم الله ربى) وفى عملة وجد النقش (ربى الله) هذا كله

---

(٧) ورد تاريخ ٤١ بالبهلوية دون الإشارة إلى كونه هجرياً أو غيره لكن المقصود به سنة ٤١ هـ لأن هذا التاريخ لو كان بالتقويم اليزدجردى لوافق سنة ٥٢ هـ ، ولا يتفق هذا التاريخ مع عملات ضربت لولاة أمويين انتهت ولايتهم قبل ذلك بعقد كامل .

برموز أو بدونها[8] .

هذا هو النمط الساسانى ، أما النمط الأموى البيزنطى فيمتاز فى عهد معاوية ومن بعده بسمة خاصة ، هو اتخاذه نقشاً جديداً على الوجه لشخص واقف يمسك سيفاً ، ويرتدى رداءً طويلاً ، وغطاء رأس بدوى يغطى الكتفين .

إن هذا الشكل المنقوش على نقد لمعاوية ، أشارت إليه النصوص التاريخية ، فهذا هو المقريزى ، يشير إلى أن معاوية ضرب (ديناراً) عليه صورة فارس يمسك سيفاً ، وبغض النظر عن نوع النقد المضروب هنا (نحاسى كان أم ذهبا) فإن هذا الرسم ظهر على نقد لمعاوية بالفعل .

وهناك من حاول أن يجعل صورة هذا الفارس ممثلة للخليفة ، أو هى صورة معاوية نفسه . ولسنا نميل إلى هذا الرأى ، ولا نميل إلى تمثيل بعض الخلفاء الأمويين بصورهم على النقد ، على الرغم مما يمكن أن يقال إنهم صوروا أنفسهم على جدران قصورهم ، ذلك لأن ما ينقش داخل القصور شىء ، وما ينقش على عملة يتداولها المسلمون شىء آخر .

أما معدن النقد الذى ضربه معاوية ، فإنه النحاس والفضة والذهب . أما المعدنان الأولان فهما امتداد لما ضرب فى عهد الراشدين قبله ، وأما الذهب فيفهم من إشارة للمؤرخ المقريزى أشار فيها إلى أن معاوية ضرب دنانير . إن الاستعمال اللغوى لكلمة دنانير لا تنسحب عادة إلى الدراهم ، فى حين أنه ربما يدل لفظ درهم على مطلق النقد لا يعنى نقداً من معدن بعينه . إن استعمال المؤرخ المسلم لهذا اللفظ يعنى أن المقصود به الذهب ، لما سبق ، ولأن معاوية كان قد ضرب الفضة والنحاس من قبل .

---

(٨) تعتمد هذه الرموز الجمالية على عدة وحدات هى النقطة ، الهلال ، النجمة تستخدم فى تباديل متعددة ، فقد تأتى النقطة مفردة ، أو ثلاثية مكونة لمثلث ، وأما النجمة فقد تأتى تحت الهلال أو فوقه أو على يمينه أو على يساره ، وقد تتشارك الوحدات جميعاً فى تشكيل الرمز فيتكون من نقطة مفردة بعدها هلال تحته نجمة ثم النقاط الثلاثة مثلثة الشكل ، وهكذا .

يقول المقريزى : « وضرب معاوية أيضاً دنانير ، عليها تمثال متقلداً سيفاً فوقع منها دينار ردىء فى يد شيخ من الجند ، فجاء به إلى معاوية ، وقال : يا معاوية إنا وجدنا ضربك شر ضرب . فقال له معاوية : لأحرمنك عطاءك .... » .

إنه نص واضح فى أن معاوية ضرب الذهب ، من نمط الشخص الواقف الممسك بالسيف الذى أشرنا إليه آنفا . ويبدو من النص أيضاً ، أن هذا النقد كان نقداً رديئاً ، ولا نعلم على وجه التحقيق من أى الجوانب جاءت رداءته : هل من حيث صورته وتدويره وسمكه (لعل ذلك يكون صحيحاً إذا قارنا ذلك النص بنص آخر يشير إلى أن عبد الله بن الزبير أول من دور الدراهم أى ضربها بصورة مدورة جيدة) ، أو هل من حيث الوزن لعل هذه تكون أقرب ، لأن الجندى يهمه فى المقام الأول - وخاصة فى النقد الذهبى - وزن العملة وعيار معدنها ، فإن كانا جيدين أمكنه أن يبادل بها ذهباً ، أو يصرفها بما دونها من العملات من دراهم أو فلوس دون عنت يذكر .

إن فى النص ما يشير إلى عدم تقبل المتداولين لعملة معاوية الذهبية ، لعلهم قارنوها بالعملة البيزنطية الذهبية ، وهى عملة جيدة الوزن جميلة الشكل ، ولعل هذا بالتالى أدى إلى توقف معاوية عن ضرب الذهب ، بل لعل ضربه هذا كان قليلاً للغاية ، حتى نسيه بعض المؤرخين فنسبوا أول نقد ذهبى لمصعب بن الزبير أو لعبد الملك بعده ، إن قلة هذا الضرب لمعاوية وتوقفه يقف معه عدم العثور على عملة ذهبية ضربت على عهد معاوية ، (لكن هذا فى الوقت ذاته لا ينفى ضربه لها اعتماداً على النصوص التاريخية) .

هذا وقد وجد نقد لمعاوية منقوش عليه اسمه فيها بالبهلوية لكنه نقد قليل ، ولا يوجد من الخلفاء الأمويين فى هذه الفترة من ضرب اسمه على النقد سوى معاوية (فى نقد قليل له) وعبد الملك بن مروان ، سواء نقده الذى ذكر عليه اسمه عبد الملك بن مروان - أو خليفة الله أمير المؤمنين . وسنلاحظ أن نقد الثائرين حوى هذا اللقب كذلك فى نمط من نقد عبد الله بن الزبير ، وقطعة لقطرى بن الفجاءة ، ذكر فيه هذا اللقب فى النقدين السابقين باللغة البهلوية لا باللغة العربية .

ويلاحظ أن بعض عملات معاوية ذكر عليه تاريخ الضرب ، بيد أن التاريخ الوحيد الذى ظهر على نقد معاوية هو سنة ٤١ هـ . فهل يعنى هذا عدم الضرب إلا فى هذه السنة ؟ لقد وجدت دراهم ضربت فى الولايات الشرقية باسم ولاة لمعاوية تولوا بعد سنة ٤١ هـ ، ومع ذلك أرخ نقدهم بهذه السنة ذاتها . إن هذا يشير إلى أن تاريخ هذه السنة ربما لم يقصد منه إلا الإشارة إلى السنة التى تولى فيها معاوية الحكم . وهى فى الحقيقة سنة فاصلة بين نظامين للحكم : نظام دستورى شورى ونظام وراثى .

ويمكن الحكم بصورة عامة إلى أن النقد الأموى فى خلال الفترة من أول حكم يزيد بن معاوية إلى آخر حكم مروان بن الحكم ، لم يتغير بشكل واضح عن النقد الذى ضربه معاوية ، مع ملاحظة عدم احتواء نقد هؤلاء على اسم أحدهم (بعكس وجود اسم معاوية على بعض عملاته كما رأينا) .

ثانيا : نقد عبد الملك

أما نقد عبد الملك ، فقبل أن نلخصه نحب أن نورد الملاحظات التاليه :

١ - أن بعض نقده حمل اسمه أو حمل اسمه ولقبه الخلاق معاً وهو بهذا يقف مع معاوية وحيدين إذ لم يظهر على النقد الأموى الذى نقش عليه أسماء الخلفاء سوى اسميهما .

٢ - ظهور عملات ذهبية له . ويتفق هذا مع نص المؤرخين الذين أشاروا إلى ضربه للذهب .

٣ - ظهور نمط آخر هو النمط البيزنطى البهلوى الذى يأخذ شكلاً بيزنطياً ونقشاً بهلوياً .

وفيما عدا هذا فنقد عبد الملك مثل نقد سابقيه اتخذ النمطين التقليديين الساسانى فى العملات الفضية ، والبيزنطى فى العملات النحاسية (والذهبية) .

أما نقده البيزنطى (**قبل التعريب**) فنوعان ......

(أ) عليه صورة رجل .

(ب) عليه صورة رجلين .

والنوع الأول يمثل معظم نقده ، في حين أن النوع الثاني لم يظهر منه سوى قطعتين[٩] .

وسنركز هنا على نقد عبد الملك (قبل التعريب) من النوع الأول الذي يحوي صورة رجل . وهذا النقد ينقسم بدوره عدة أقسام :

(أ) نقد بدون اسم ، وبدون لقب الخلافة .

(ب) نقد يحوي لقب الخلافة فقط .

(ج) نقد يحوي اسم الخليفة ولقبه الخلافي .

(د) نقد مؤرخ .

وفيما يلي كلمة موجزة عن كل نوع :

(أ) نقد بلا اسم وبلا لقب خلافي :

يوجد منه خمس وثلاثون قطعة ، خمس وعشرون منها في المتحف البريطاني ، وثلاث في الجمعية الأمريكية للنميات في نيويورك ، وثنتان في المكتبة الوطنية في باريس ، وواحدة في كل من متحف برلين ومتحف استانبول ، والفاتيكان ، ومجموعة بيلنجر ، وكتالوج Tieserhausen في كتابه نقود الخلفاء الشرقيين Monnaies de Khalifes Orientaux [١٠] .

ويوجد من هذا النوع نمطان أولهما ضرب في فلسطين ويحمل نقشه في الظهر الرمز m ، وثانيهما يحمل شكلاً جمالياً يعتمد على عمود تحمله عدة درجات[١١] .

---

(٩) يحتفظ بهاتين القطعتين متحف عمان ، وظهر القطعة يحمل رمز M ونقشه : مما أمر به بسم ، الله عبد الله عبد الملك أمير المؤمنين .

(١٠) نقلنا قطعة من هذا القسم من كتالوج ووكر إلى القسم التالي لوجود لقب الخلافة عليها .

(١١) هذا الرمز ، هو تحوير لما كان يوجد في النقد البيزنطي من علامة الصليب وقد استخدم هذا الرمز الجديد كوحدة جمالية في الغالب .

ونقش هذا النقد عرفى ، ودور ضربه متعددة هى ايليا فلسطين - فلسطين - حران - دمشق - الرها - عمان .

ويمتاز النقد الفلسطينى من هذا القسم ، بالإضافة إلى علامة m فى الظهر ، بنقش الوجه : « محمد رسول الله » أما النقد الآخر فيختلف رمز ظهرها من حيث شكل رأس العمود ومن حيث الطول وعدد الدرجات المعتمد عليها وسمكها وطولها ، حتى يكاد يكون لكل دار ضرب منها رمز بعينه يكاد تعرف به حران ، توجد منها ثلاث قطع واحدة فى الفاتيكان والثانية فى باريس والثالثة فى نيويورك ، ووجهها يحمل كلمتين هما : محمد - حران . والظهر يوجد فيه (محمد) وحرفان يكادان يكونان يونانيين هما I6 وربما استخدما للزخرفة . وأما الرمز فهو (بالإضافة إلى القطعتين ٩٨ ، B3 التى رجحنا أنها من حران) .

دمشق : ست قطع فى المتحف البريطانى جميعاً ، نقشها لا إله إلا الله محمد رسول الله ، تزيد فى بعضها فى البداية بسم الله . والظهر يحوى موضع الضرب ونقشاً هو لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله . وعلامة الظهر بتنوعات متقاربة .

الرها : قطعتان فى المتحف البريطانى وجهها مثل الدمشقى . وظهرها يوجد عليه (الرها) و(بسم الله لا إله إلا الله وحده) . ورمزه يختلف فى القطعتين من حيث رأس الشكل ، وطول العمود الرأسى ، وسمك الدرجات التى يعتمد عليها الشكل . (رأس القطعة الأولى والثانية) .

عمان : الوجه : لا إله إلا الله محمد رسو(ل)

الظهر : عمان لا إله إلا الله (و) حده (محمد) رسول الله

والرمز

(الأرقام المذكورة هى الأرقام التى استخدمها ووكر فى كتالوجه القسم البيزنطى) .

(ب) نقد (صورة الرجل الواقف) بلقب الخلافة فقط :

توجد منه ست قطع تحوى فى الوجه صورة الرجل الواقف ، ونقش خليفة الله أمير المؤمنين وفى الظهر الشكل المحور ، على نوعين حسب دارى الضرب (معرة مصرين ومنبج) فأما معرة مصرين فشكلها يعتمد على ثلاث درجات فى حين شكل منبج يعتمد على درجين وقد يوجد فى منبج على الظهر كلمة (واف) .

ويحوى الظهر نقش (لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله) .

(ج) نقد باسم عبد الملك ولقبه :

يوجد منه نمطان من حيث علامة الظهر ، أولهما يحو علامة M والثانى يحوى علامة الشكل المحور والأول يوجد منه قطعة واحدة فقط بدون موضع ضرب توجد فى المتحف البريطانى والثانى يوجد منه ٣٧ قطعة معظمها فى المتحف البريطانى فيما عدا قطعة واحدة فى كل من الفاتيكان - برلين - وعمان - واستانبول ، ومجموعة Horburn بلندن ، و٣ فى باريس و٢ فى جامعة Jens .

ودور الضرب فى هذا القسم الثانى المحتوى فى الظهر على الشكل المحور هى : بعلبك - جبرين - حلب - حمص - عمان - قنسرين - قورس - منبج ، وكما وجدت قطعة من غير موضع ضرب فى القسم الأول من هذا النوع توجد قطعة أخرى من هذا القسم الثانى بدون موضع الضرب .

ويلاحظ أن بعض الدور لم تحافظ على هذا الشكل الجمالى المحور ، فإذا أخذنا حلب مثلاً وجدنا لها عدة أنماط : ما يعتمد على درجين ، وما يعتمد على ثلاث درجات ، وما رأس العمود دائرة واسعة ، أو دائرة صغيرة .

كما يلاحظ أن بعض القطع غلظت الدرجات الثلاث ، وبعضها رققتها ، ومن الرقيق ضرب قنسرين ، ومن الغليظ ضرب عمان . وقد اتخذت

درجات دار الضرب فى عمان شكلين أحدهما أفقى مستقيم والآخر يشبه القارب[١٢].

أما النقش ، فالوجه يحمل : (لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين) قد يسبق أحيانا بالنقش (بسم الله) .

والظهر : لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله قد يسبق أيضاً بالنقش (بسم الله) . ويوجد فى الظهر موضع الضرب ، وقد يضم معه أيضاً كلمة : واف[١٣] .

(د) نقود بدون تأريخ :

كل الأنواع السابقة نقود نحاسية ، والنقد الذهبى الوحيد تمثله قطعتان ليس عليها اسم ولا لقب ، ولكنها تمتازان بالتأريخ ، وهما تعودان إلى سنة ٧٦ هـ و٧٧ هـ . ولا يعتبران من نقد فترة الإصلاح على أية حال ، نظراً لوجود رمز الشكل الجمالى المحور على الظهر ، وعموده تعلوه كرة ، وتحته خط أفقى قاعدة له ، ويعتمد على ثلاث درجات أخذت شكلاً جمالياً كأنه القارب غليظة الخط .

والظهر يحمل الشكل المحور السابق وصفه ، والنقش التالى : بسم الله ضرب هذا الدينر سنة ست وسبعين (القطعة الأخرى سنة سبع وسبعين)[١٤] .

(٢) أما نقد عبد الملك (قبل التعريب) من النمط البيزنطى البهلوى :

---

(١٢) القطعة رقم P. 12 فى كتالوج ووكر القسم البيزنطى التى لم يذكر فيها موضع الضرب تشبه إلى حد كبير من حيث الشكل الجمالى المحور ما ضرب فى حلب ، وعليه نرجح أنها مضروبة فى حلب أيضاً .

(١٣) توجد قطعة من هذا النمط ورد نقشها غير معتدل كأنك تقرأه فى مرآة مما يدل على خطأ فنى فى كتابة أزواج الضرب ، إذ نقشت فيها معتدلة وليست مقلوبة .

(١٤) هاتان القطعتان من محفوظات المكتبة الوطنية بباريس ووزنها على نمط الوزن البيزنطى أولهما ٤,٤٨ وثانيهما ٤,٤١ من الجرامات .

فهو نقد يحمل الطابع الإسلامى البيزنطى مع نقوش بالبهلوية ونقوش عربية بالكوفية ، ويبدو أنها ضربت فى سوسا الفارسية . وتوجد منها عدة قطع فى متحف طهران ، وفى باريس ، وجميع قطع هذه المجموعة من النحاس فقط .

(٣) نقود عبد الملك بن مروان الساسانية :

يوجد من نقد عبد الملك الساسانى نوعان :

(أ) نوع يحمل اسم ملك ساسانى .

(ب) نوع لا يحمل اسم ملك ساسانى .

مع ملاحظة أن النوعين ، معاً ، يحملان النقش المعتاد فى الوجه والظهر وأن النقش باللغة العربية ، (فيما عدا ما يحوى اسم كسرى فهو بالبهلوية وحدها) .

والنوع الأول : ينقسم بدوره إلى عدة قسائم ، فمنه ما يحمل موضع الضرب وتاريخه ، ومنه ما لا يحمل هذين الأمرين ، والقسيم الأول منها يحمل اسم عبد الملك ، فى حين لا يحوى القسيم الثانى سوى لقب الإمارة (بالإضافة إلى بقية النقش الإسلامى) .

والنوع الثانى : يحمل تاريخ الضرب ، ولقب الإمارة (بالإضافة إلى النقش الإسلامى) .

وفيما يلى كلمة عن هذين النوعين بالقسائم الداخلية :

(أ) نقد لعبد الملك لا يحوى اسمه بل اسم ملك ساسانى ، وفيه موضع الضرب وتاريخه : وتوجد منه قطعتان : أولاهما ضربت سنة ٧٣ هـ والثانية ضربت سنة ٧٤ هـ ، وكلتاهما ضربت بدمشق ، ووجه هذه العملات يحمل اسم الملك كسرى الثانى بالبهلوية ، مع الشعار الساسانى ، أما النقش فإسلامى باللغة العربية وهو (بسم الله لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله) .

ولا تختلف صورة الوجه إلا من حيث الرموز الجمالية التى تعتمد على الهلال والنجمة .

ويلاحظ وجود بعض الخطأ فى إحدى هاتين القطعتين إذ وردت كلمة سعين هكذا سعين ولا يمكن اعتبارها محرفة عن تسعين لاستحالة استمرار هذا الخط لنهايات القرن الأول الهجرى .

(ب) نقد لعبد الملك يحوى اسم الملك كسرى الثانى ، دون ذكر موضع الضرب ولا تاريخه . وتحوى مجموعة الجمعية الأمريكية للنميات بنيويورك قطعة واحدة منه ، ووجهها كالنقد السابق لا يختلف إلا فى الرموز ، وأما الظهر فيحمل نقشاً آخر هو (أمير المؤمنين ، خليفة الله نصر الله) مع وجود رمز الهلال ذى النجمة .

(ج) نقد لعبد الملك لا يحمل اسم ملك ساسانى ، غير أنه ما زال يحمل شعار الساسانيين فى الوجه وهو قسمان : قسم مزدوج اللغة وقسم عربى اللغة :

١ – فأما القسم مزدوج اللغة ، فتوجد منه مجموعتان حملت أولاهما نقش (عبد الملك أمير المؤمنين) باللغة البهلوية ، ونقش إسلامى أولهما عربى (بسم الله) والثانى بهلوى ، ويوجد من هذا القسم مزدوج اللغة سبع قطع ضربت سنة ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٧ فى عدة دور هى : أردشير خره – بشابور – داربجرد .

والمجموعة الثانية من النقد مزدوج اللغة لا يحمل النقش السابق (عبد الملك أمير المؤمنين) وإنما يحمل نقشاً آخر هو (عبد الملك بن مروان) باللغة البهلوية ، ونقشه على الدائر : (بسم الله) باللغة العربية دون أية نقوش بهلوية أخرى . وتمثل هذه المجموعة قطعة واحدة ضربت فى مرو سنة ٧٥ هـ .

٢ – القسم التالى من النقد الذى لا يحمل اسم ملك ساسانى هو نقد عربى النقش توجد منه قطعة واحدة تحوى تاريخ الضرب دون موضعه ، ويحمل النقش التالى :

الوجه : الشعار الساسانى دون اسم كسرى

و(ضرب فى سنة خمس وسبعين) .

وفي الدائر (بسم الله لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله) . تتخللها ثلاثة أشكال لهلال يضم نجمة مختلفي الاتجاهات .

والظهر : يحوى اختلافاً مهماً ، فهو أول عملة من عملات عبد الملك يختفي منها الشعار الساساني ، ليحل محله ، في دائرة ، شكل الرجل الواقف ، يرتدي زياً وغطاء رأس عربيا ، ممسكاً بيده اليمنى سيفه والنقش فيه : (أمير المؤمنين خليفة الله) وعلى أول الدوائر الثلاثة من الخارج أربعة أهلة بنجومها على نقاط التقاء القطرين المتعامدين[١٥] .

هذا وقد ضرب ولاة الأمويين نقداً ونقشوا عليه أسماءهم وخاصة في البصرة ، وما يليها من الولايات الشرقية ولم يخرج هذا النقد في عمومه عن النمط الأموي الساساني السابق وصفه ، ومن أهم ولاة الأمويين في هذه الفترة زياد وبنوه وسنتخذ زياداً وبنيه نموذجاً لهم ، لكثرتهم وطول مدتهم ومعاصرة بعضهم للمدة كلها من معاوية إلى عبد الملك بن مروان مع إضافة المهلب ابن أبي صفرة لدوره العسكري والنقدي أيام عبد الملك .

زياد وبنوه :

كان زياد أحد أعوان عليّ بن أبي طالب في صراعه ضد بني أمية قبل قيام دولتهم ، والمشهور عن بني أمية حسن تأتيهم للأمور ، وبراعتهم في اكتساب الأعوان ، هذه قاعدة مشهورة عنهم ، يستميلون من يريدون استمالته بالطريقة التي تتناسب مع فهمهم لطبيعته ، فهذا يستميله المال ، وذلك يستميله المنصب ، لذا نرى معاوية يعمد إلى زياد فيحاول استمالته عدة مرات حتى ينجح أخيراً ، ولعل ثمن استمالته هو وعد بإلحاقه بنسب أبي سفيان ، إذ المشهور عن زياد تلقبه بابن أبيه ، وإلى أمه فيقال ابن سميه لإنكار أبي سفيان نسبه ، فجاء الابن ليلحق زياداً إلى الأب ، فاعترف به أخا له ، ابناً لأبي سفيان من سمية ، فصاروا يلقبونه زياد بن أبي سفيان وعين على البصرة

---

(١٥) يلاحظ وجود اتجاه كتابي في وجه هذه العملة إذ تعودت أن أرى التاء المربوطة في كلمة خليفة مفتوحة هكذا (خليفت) .

سنة ٤٥ هـ ، وجمع له المصران (الكوفة والبصرة) سنة ٤٩ هـ ، فكان بذلك أول من جمع له العراق ، وصار عوناً كبيراً لمعاوية ، وصار أبناؤه عوناً لمعاوية ثم للأمويين من بعده .

وقد تولى عدد من أبناء زياد أعمالاً لمعاوية والأمويين بل منهم من عاصر الدولة الأموية منذ بدايتها إلى عهد عبد الملك بن مروان ، وقام لها بعدد من الأعمال .

وظهر نقد باسم زياد وباسم عدد من أبنائه هم : عبيد الله بن زياد ، ومسلم بن زياد ، وعبد الرحمن بن زياد .

فأما زياد فظل فى ولايته حتى توفى ، وتاريخ وفاته فيها مشكل إذا قارنا النص التاريخى بما ظهر من نقد ، إذ أجمعت المراجع التاريخية على أن زياداً توفى سنة ٥٣ هـ فى حين ظهر نقد منقوش عليه اسم زياد سنة ٥٥ هـ .

فهل تاريخ المؤرخين هو الصحيح ؟ وفى حالة الإيجاب : فبم نصف هذا النقد ؟ وإلى من ينسب ؟ ومن جانب آخر ، هل تاريخ المؤرخين غير صحيح ، وأن زياداً ظل على قيد الحياة إلى سنة ٥٥ هـ ؟ إن هذا يقف ضده إجماع المؤرخين ، وللإجماع قوة ، بالإضافة إلى ظهور نقد باسم ولده عبيد الله فى حدود هذا التاريخ .

إن هذه الحالة من الحالات النادرة فى تاريخ النقد وإنى لأميل إلى النص التاريخى ، فتكون سنة وفاة زياد هى ٥٣ هـ لكن كيف إذن توفق بين النص والنقد ؟

لقد تولى عبيد الله خراسان لمعاوية سنة ٥٣ هـ قبل وفاة والده ، وتمكن من تحقيق عدة انتصارات فى عدة مواقع أدت إلى تمكين قدم الأمويين فى النواحى الشرقية ، كما أدت إلى فتح عدة مناطق ، وآخر معاركه كانت ضد خوجات بخارى (أو سادة بخارى) استدعى بعدها ، ليحل محل والده فى حكم البصرة .

والظاهر أن عودته إلى البصرة قد تأخرت أشهراً طويلة ، وذلك أن هناك إشارة إلى أن سمرة بن الجندب (أحد عمال زياد والذى كان يعيه على

البصرة أثناء غيبته فى نصف العام الذى كان يقضيه فى الكوفة) قد استمر فى البصرة مدة ثمانية عشر شهراً ، وهى فترة كافية للعبد من سنة ٥٣ هـ (سنة وفاة زياد) إلى سنة ٥٥ هـ حيث تسلم عبيد الله عمله ، وكانت السكة فى هذا الوقت ما زالت تضرب باسم زياد .

إن النقد الذى ضرب بالبصرة باسم زياد باق منه عدة قطع مؤرخة بالسنوات ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ فى حين أن النقد الذى ضرب بالبصرة باسم عبيد الله بن زياد أرخ بالسنوات التالية ٥١ ، ٥٢ ثم من ٥٦ إلى ٦٤ هـ .

فهل يمكن افتراض أن عبيد الله كان عاملاً بالبصرة فى حياة أبيه وأنه ضرب مع أبيه نقداً فى فترة غياب الأب عن البصرة . وهذا يفسر وجود نقد لهما فى سنة واحدة هى ٥١ هـ . ثم إن غياب نقد لعبيد الله سنة ٥٣ يفسره عمله الجديد فى خراسان ، ومعاركه فى الولايات الشرقية ، وإن تأخر ظهور نقد باسمه إلى سنة ٥٦ هـ يرشح ما قيل عن بقاء سمرة بن الجندب على البصرة ثمانية عشر شهراً من وفاة زياد . وهذا كله يرشح فكرة أن سمرة بن الجندب ظل يضرب السكة باسم زياد أو باسمه واسم ولده معاً إلى حين عودة الابن .

إن هذه حالة فريدة فى النقد الإسلامى .

ضرب زياد نقداً باسمه إذن ، كما ضرب ولده عبيد الله ، ويوجد من نقدهما عدة قطع تتورعها المتاحف وبعض المجموعات الخاصة ، وقد سبق إيراد نص المقريزى الذى يشير فيه إلى ضرب زياد الدراهم أيام معاوية على وزن سبعة ، كما أشار المقريزى فى بحث آخر[16] إلى أن عبيد الله ضرب نقداً (وذلك فى معرض حديثه عن ضربه لنقد زائف بعد خروجه من البصرة سنة ٦٤ هـ) .

وإذا كانت المصادر قد أشارت إلى زياد وولده عبيد الله ، فإنها لم تشر إلى نقد توجد منه عدة قطع ضربت باسمى ولدين آخرين من أولاد زياد هما سلم وعبد الرحمن .

---

(١٦) إغاثة الأمة ص ٦١

فأما سلم فقد تولى ليزيد بن معاوية خراسان حوالى سنة ٦١ هـ ، وهو ثالث ثلاثة من أبناء زياد تولوا أعمالاً فى الدولة الأموية ، أولهم عبيد الله المشار إليه آنفاً ، وثانيهما عبد الرحمن ويشتهر سلم من بين أبناء زياد بشهرة خاصة ، وهى الكرم حتى قيل إنه أجود بنى زياد ، وقد ضرب نقداً باسمه فى عدة دور فى الولايات الشرقية ، وظل نقده فى هذه المناطق حتى سنة ٦٩ هـ .

وأما عبد الرحمن فقد تولى خراسان لمعاوية قبل أخيه سلم وذلك سنة ٥٨ هـ وأنه أقيل عنها بأخيه سلم السابق . وقد ضرب نقداً بالولايات الشرقية حمل اسمه .

وفيما يلى حديث عن نقود ولاة عبد الملك : سلم بن زياد ، عبيد الله ابن زياد ، وحمران بن أبان ، وعبيد الله بن أبى بكرة ، وأمية بن عبد الله القرشى ، ومقاتل بن مسمع ، وبشر بن مروان ، والمهلب بن أبى صفرة ، والحجاج بن يوسف .

١ - سلم بن زياد :

يوجد من نقده ما ضرب سنة ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ وذلك فى عدة دور للضرب : بلخ (٦٧ هـ) ، مرو (٦٦ - ٧٠) ، مرو الروذ (٦٧ ، ٧٠) ، هرات (٦٧ ، ٦٩) .

٢ - عبيد الله بن زياد :

نقده فى خلافة عبد الملك يوجد منه ما ضرب سنة ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ هـ ودور ضربه : البصرة (٦٧ ، ٦٩) ، بهقاذ (٦٩) ، الرى (٦٨) .

ويكاد الدارس لا يلمح فرقاً بين نقد ابنى زياد هذين قبل عهد عبد الملك وإبانه إلا فى التأريخ وحده تقريباً .

٣ - حمران بن أبان :

نازع فى محاولة لتولى البصرة بعد انتهاء سيطرة عبد الله بن الزبير عليها حوالى سنة ٧٢ هـ ، وقد ظهر له نقد مؤرخ بهذه السنة ، لكن ما تبقى منه قطعتان اثنتان ، إحداهما لم يحسن ضربها فضاع نقش دائر الوجه ، والأخرى

ظهر نقشها كاملاً وهما من نمط النقد الإسلامى الساسانى الذى أشرنا إليه من قبل .

٤ – عبيد الله بن أبى بكرة :

نازع هو الآخر حمران بن أبان فى ولاية البصرة ، ثم ظهر له نقد بعد ذلك بعدة سنوات فى سستان (٧٩ هـ) فلعله عيّن على بعض المناطق الشرقية فى هذا الوقت ، أو قبل ذلك بقليل كما سنرى .

ولا يوجد من نقده سوى قطعة واحدة فى المجموعة الشخصية التى يمتلكها Philip Thorburn بلندن ، وهى أيضاً من النمط الإسلامى الساسانى .

٥ – أمية بن عبد الله القرشى :

كان غرض الدولة الأموية المحافظة على ممتلكاتها وإجراء بعض العمليات العسكرية فيما وراء النهر ، فعين أمية لذلك ، غير أنه أخفق فى تحقيق هذه المهمة ، فأحل الحجاج محله المهلب بن أبى صفرة فى خراسان ، وعبيد الله ابن أبى بكرة فى سستان حوالى ٧٧ هـ أو بعدها بقليل .

وقد ترك أمية نقداً بقى منه ما ضرب فى بلخ سنة ٧٧ هـ وفى خراسان وفى مرو ، والأخيران أرخا بالتقويم اليزدجردى وإن وجدت قطع ضربت فى خراسان استعملت التقويم الهجرى وحده إلى جانب قطع أخرى مؤرخة بالتقويم اليزدجردى .

وهناك قطعة ضربت فى مرو أرخت بسنة ٦٤ (بتقويم يزدجرد) وهى موافقة لسنة ٧٦ هـ .

ومعنى هذا أن التاريخ اليزدجردى كان يستعمل إلى وقت معاصر لتاريخ الإصلاح النقدى الذى قام به عبد الملك بن مروان (من سنة ٧٤ إلى سنة ٧٦ هـ) . ولما كانت النقود التى تضرب فى هذه المنطقة لا تتعدى الدراهم إلى الذهب ، ولما كانت دراهم الحجاج قد أمر بإشاعتها فى الآفاق سنة ٧٦ هـ ، فربما كان مثل هذا النقد آخر النقد الذى استعمل فيه تأريخ يزدجرد ليحل محله نهائياً التأريخ الهجرى .

٦ - بشر بن مروان :

أخ لعبد الملك بن مروان ، تولى الكوفة لأخيه سنة ٧١ هـ ثم ضمت إليه البصرة سنة ٧٣ ، ونقده نادر للغاية لم يصل منه سوى قطعة واحدة تحويها مجموعة Philip Thorburn ، وهى درهم كبير الوزن يصل إلى ٤,١٢ جم مضروب فى الرى سنة ٧٤ هـ ويحمل اسم بشر بالبهلوية فى سطرين ونقشه جزء بالعربية (بسم الله) بعده جزء بالبهلوية مع رموز جمالية متعددة مثل الأشكال العنقودية والأهلة والنجوم والنقاط .

وهناك إشارة إلى عثور متحف استانبول على قطعة أخرى أرخت بسنة ٧٥ هـ ، مع أن وفاته كانت فى سنة ٧٤ هـ .

٧ - مقاتل بن مسمع :

شاركت أسرة مسمع هذه فى خدمة الأمويين ، فقد عمل منهم ولدان لمسمع وحفيد واحد له عمالاً من قبل والى البصرة على بعض الولايات الشرقية ، وعلى الأخص ولاية فارس ، حيث تولى (مقاتل) بشابور وأخوه عامر أردشير خرة ، وابن أخيهما (مسمع بن مالك بن مسمع) على كل من دارابجرد وفسا .

أما مكان عمل مقاتل ، أعنى بشابور ، فيستفاد ذلك من الوثيقة النقدية ، وهى لا تتفق مع ما نقله الطبرى إذ جعل مقاتلاً على أردشير ، فى حين جعل أخاه عامراً على بشابور وإذ كنا نحاول أن نوفق بين النقل والوثيقة (إن لم يكن هذا من قبيل السهو من الناقل) فإنه يمكن اعتبار مقاتل فى أردشير خرة كما بنص الطبرى مع رئاسة بقية المنطقة بما فيها المنطقة التى يتولاها أخوه وابن أخيه .

وأيا ما كان الأمر ، فإن من بنى مسمع هؤلاء لم يظهر نقد إلا باسم مقاتل وحده ، ثم إنه نقد نادر لم يظهر منه سوى قطعتين أولاهما ضربت سنة ٧١ هـ ، واضح أنها ضربت فى بشابور ، وليس فيها من جديد سوى نقشها : بسم الله نصر به وثانيتهما ضربت فى فسا (وهذا يؤكد ما اقترحناه عاليه من أن رئاسة المنطقة لمقاتل فهذه المنطقة فسا من عمل ولد أخيه كما مر) .

٨ - المهلب بن أبى صفرة :

هو أحد عظماء القادة المسلمين فى ميادين القتال ، فى عهد الدولة الأموية ، والمتتبع لتاريخه يرى أنه يكاد يكون متخصصاً فى قتال الفرق الخارجة على الفكر العام ، مثل قتاله الخوارج والشيعة ، ومن الغريب أنه كان أول أمره يساعد الزبيريين ، غير أن الأمويين - وهم بارعون فى ذلك - تمكنوا من اجتذابه إليهم بعد مقتل مصعب بن الزبير سنة ٧٢ هـ ، فأصبح من ذلك التاريخ أحد قواد عبد الملك العظام .

ويهمنا من الناحية الفنية هنا ، أن نشير إلى ظاهرة طريفة ، فإن نقد الثائرين من طوائف الخوارج كان يختفى ليحل محله فى نفس الوقت أو بعده بقليل نقد باسم المهلب بن أبى صفرة ، كأنه تذكار لإقصائه الخوارج وانتصاره عليهم وإذا راجعنا نقد ولاية فارس وكرمان وجدنا ما يلى :

- أنهى المهلب نقداً لقطرى بن الفجاءة فى أردشير خرة ، وبشابور ودارابجرد كان آخرها سنة ٧٥ هـ ، تلاها مباشرة نقد للمهلب فى بشابور فى نفس السنة ، وفى أردشير خرة ودار بجرد فى السنة التى تليها (٧٦ هـ) .

- تمكن المهلب من إنهاء نقد عطية بن الأسود من كرمان ، كان آخره سنة ٧٥ هـ ، وضرب بعدها نقداً باسمه سنة ٧٦ هـ .

ويكاد المرء يحكم بأنه حيثما وجد نقد للمهلب كان ذلك إشارة إلى وجود نقد مناوىء ضرب فى سنة ضرب المهلب أو السنة التى قبلها مباشرة .

ويلاحظ أن هذا الضرب جميعه كان باسم القائد المنتصر لأنه لم يقم بولاية إلا سنة ٧٨ هـ حيث تولى خراسان من قبل الحجاج بن يوسف والى العراق إبانها . ومن ثم يمكن تقسيم نقده إلى قسمين : قسم الولاية العسكرية أو تخليد الانتصار على القوى المناوئة للأمويين ، وهو يتراوح بين سنتى ٧٥ ، ٧٨ هـ ، وعملات أخرى تمت بعد ولايته لخراسان منذ سنة ٧٨ هـ .

ونقد المهلب بن أبى صفرة تقليدى من حيث نمطه الإسلامى الساسانى ، فى الصورة ، وفى ورود اسمه بالبهلوية فى سطرين ، وفى وجود

النقش (بسم الله) ، ودور ضربه متعددة فى فارس وكرمان وخراسان ، وهو يؤرخ فى نقده بالتاريخ الهجرى ، وبتاريخ يزدجرد أحياناً .

٩ — الحجاج بن يوسف :

يمثل الحجاج ، من بين ولاة عبد الملك ، معلماً خاصاً ، فى عدة ميادين إدارية ، وعسكرية ، واقتصادية ، وقد تولى البصرة والكوفة سنة ٧٥ هـ ، وكانت له اليد الطولى فى الدولة .

ومن أهم إنجازاته الاقتصادية والإدارية :

(أ) نقل ديوان العراق من الفارسية إلى العربية .

(ب) أسس مدينة واسط .

(ج) له الفضل فى مجال إصلاح الزراعة ، بإعادة المزارعين إلى قراهم ، وجلب أدوات الزراعة .

(د) شارك فى الإصلاح النقدى حيث أشرف على إصدار الدرهم الإسلامى البحت .

وسنعود إلى النقطة الأخيرة بالتفصيل فى الفصل القادم ، أما هنا فسنتناول نقد الحجاج المماثل لنقد ولاة المشرق قبله وله منه عدة قطع باقية ضربت فى عدة سنوات تبدأ من ٧٦ وتنتهى سنة ٨٠ هـ بلا خروم ، ودور ضربه هى أردشير ، وبشابور ، وهناك قطع ضربت سنة ٧٨ ، ٨٠ هـ لم يُهتد بالتأكيد إلى موضع ضربها .

وسنهتم هنا بوصف نقد الحجاج لنرى مدى مشابهته أو مخالفته لنقده — أعنى نقد الأمويين — بعد التعريب ، ولنأخذ مثالا لذلك القطعة رقم ٢٢٩ التى وصفها ووكر فى كتالوجه ص ١١٨ ، وهى من مقتنيات المتحف البريطانى ، وهى على الرغم من وجود شرخ فى موضع النقش إلا أنها مع ذلك قطعة واضحة (انظر اللوحة رقم XXI القطعة رقم ٦ من الكتالوج نفسه) ، ووصفها كالتالى :

الوجه : الصورة الساسانية ، مع وجود ما يمكن وصفه بالقرط هكذا وهو رمز سبق وجوده فى قطع أخرى قليلة قبل ذلك ، ويوجد اسم الحجاج باللغة العربية بالخط الكوفى غير المنقوط فى سطرين هكذا :

بالحجاج

بن

ونقش الدائر هكذا : يوسف

"بسم الله لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله"

[مع ملاحظة أن لفظ الجلالة الذى ورد فى وسط النقش قبل الهلال والنجمة ورد من غير الألف ولعله سهو من الناقش] .

الظهر : الشعار الزرادشتى ، وموضع الضرب (أردشير خرة) وتاريخه (سنة ٧٨) وعلى الدائر يوجد الهلال ذو النجمة .

وأهم ما يلاحظ هنا بالإضافة إلى النقش ، هو كتابة اسم الحجاج بالعربية فقط دون البهلوية . بيد أن ما لحظناه آنفا من كتابة اسم الحجاج بالعربية فقط لا نراه فى قطع أخرى ضربت بعد ذلك التاريخ ، ففى بشابور نفسها فى قطعة ضربت سنة ٧٩ هـ لا نجد فى الوجه اسم الحجاج بالعربية ، لا فى قلب العملة ولا على الدائر ، بل نراه بالبهلوية فقط هكذا فى سطرين :

HAKAK I

YUSFA

ولغة النقش على هذا العربية والبهلوية ، أو العربية فقط أما النقش نفسه فيوجد على عدة أنماط :

- بسم الله
- بسم الله ربى
- لله الحمد
- بسم الله لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله .

وأما رموزه فى بعض العملات فيوجد على الرسم الساسانى ما يشبه القرط هكذا ، وفى بعضه وفى بعض وفى ظهر عملة وجد على دائرها هلال بنجمة وفوق الهلال وتحته نقطة هكذا : وفيما عدا هذا يوجد فى الوجه الهلال بلونه النجمة بنقطة أو بدونها) ويوجد فى بعض العملات النقاط الأربعة والدائرة المنقوطة المركز

وختاماً لحديثنا عن نقد عبد الملك وولاته ، أعنى النقد الإسلامى الساسانى النمط ، السابق أو المعاصر لنقد فترة التعريب يهمنا أن نشير إلى وزن العملات التى ذكر عليها اسم عبد الملك ، أو حملت دليلاً على أنها ضربت بأمره (لا باسم أحد الولاة) وكذا وزن دراهم الحجاج بن يوسف متولى الإشراف على إصدار الدرهم الإسلامى البحت إبان فترة تعريب النقد ، ليعتبر أساسا يقارن به وزن الدرهم الإسلامى البحت .

ورد فى كتالوج ووكر ثلاث قطع معروفة الوزن من نقود عبد الملك أوزانها كالتالى : ٣,١٦ ، ٣,٣٤ ، ٣,٥٥ ومتوسطها ٣,٣٥ جم ، وهو وزن يزيد على وزن الدرهم الشرعى ، ويكاد يكون مساوياً لدرهم وثمن من الدراهم الشرعية .

وأما الحجاج فمن بين عملاته توجد خمس عشرة قطعة محددة الوزن ، هى حسب ترتيب ورودها فى كتالوج ووكر المشار إليه : ٣,٧٣ – ٣,٧٨ – ٣,٧٥ – ٣,٧١ – ٣,٤٩ – ٢,٦٨ – ٣,٦٢ – ٣,٧٤ – ٣,٢٧ – ٣,٦٠ – ٣,٦٩ – ٣,٨٦ – ٣,٩٠ – ٤,٠٣ .

فتكون أقل قطعة تزن ٢,٦٤ وأكبر قطعة تزن ٤,٠٣ جم فى حين يمكن الآن نلمح عدة أوزان تدور حول ٣,٧٥ ومجموعة أخرى قلت عن ثلاثة جرامات ، فهل هذه الأخيرة أجزاء من الدرهم أم هى دراهم مضروبة على وزن خاص ، كما نفهم من إشارة المؤرخين المسلمين الذين قرروا ثلاثة أوزان للدرهم الفارسى ، البغلى (وهو الوافى) ، والطبرى (وهو نصف البغلى) وبينهما وزن ثالث .

أيا ما كان الأمر ، فإن متوسط هذه المجموعات (باطراح الرقمين الطرفيين وحساب المتوسط من الباقى حسابيا) هو ٣,٥٩٧ جم وهو يزيد قليلاً عن وزن درهم وربع من الدراهم الشرعية وسنعود إلى استخدام هذه النقطة مرة أخرى عند ذكر وزن درهم فترة التعريب ومدى مسايرته للوزن الشرعى .

نقود الثوار :

قدمنا فى بداية هذا الفصل الإشارة إلى نقد الثائرين ضد الدولة الأموية أعنى عبد الله بن الزبير والخوارج خاصة . وسنبدأ بالحديث عن النقود الزبيرية ثم نقود الخوارج على الترتيب .

(أ) نقود عبد الله بن الزبير وأعوانه :

ضرب الزبيريون نقداً فى كل من العراق والمشرق ، ضرب بعضه باسم الخليفة عبد الله بن الزبير ، وباسم أخيه مصعب وأهم ولاة عبد الله ، عبد الله ابن خازم ، ومحمد بن عبد الله بن خازم ، وعبد العزيز بن عبد الله بن عامر ، وعمر بن عبد الله بن معمر .

١ - نقد عبد الله بن الزبير :

فأما نقد عبد الله بن الزبير فقد ضرب على نمطين اثنين ، أولهما : يحمل اسمه كاملاً دون لقب ، هكذا : عبد الله بن الزبير ، والثانى : يحمل اسمه ولقبه : عبد الله أمير المؤمنين ، وذلك باللغة البهلوية فى النمطين معاً ، وهذا هو الاختلاف الأساسى بين النمطين وبقية السمات لا تختلف كثيراً ، ووصف نقوده كالتالى :

- **فى حقل الوجه** : يوجد الاسم ، وعلى الدائر يوجد النقش ، والجزء الأول منه عربى بالخط الكوفى (بسم الله) ، والجزء الثانى بهلوى (والنمط الثانى من نقود عبد الله بن الزبير لا يحمل الجزء البهلوى) منه إلا عدد قليل من القطع ، فى حين اكتفى معظمه بالنقش العربى) .

- **والظهر** : يحمل موضع الضرب وتاريخه بالبهلوية .

أما تاريخ ضرب هذين النمطين ، فالأول ضرب خلال السنوات ٦٢ - ٦٩ ، أما النمط الثانى فيبدأ من سنة ٦٥ هـ وينتهى سنة ٧٢ هـ .

نقود الثوار :

قدمنا فى بداية هذا الفصل الإشارة إلى نقد الثائرين ضد الدولة الأموية أعنى عبد الله بن الزبير والخوارج خاصة ، وسنبدأ بالحديث عن النقود الزبيرية ثم نقود الخوارج على الترتيب .

(أ) نقود عبد الله بن الزبير وأعوانه :

ضرب الزبيريون نقداً فى كل من العراق والمشرق ، ضرب بعضه باسم الخليفة عبد الله بن الزبير ، وباسم أخيه مصعب وأهم ولاة عبد الله ، عبد الله ابن خازم ، ومحمد بن عبد الله بن خازم ، وعبد العزيز بن عبد الله بن عامر ، وعمر بن عبد الله بن معمر .

١ - نقد عبد الله بن الزبير :

فأما نقد عبد الله بن الزبير فقد ضرب على نمطين اثنين ، أولهما : يحمل اسمه كاملاً دون لقب ، هكذا : عبد الله بن الزبير ، والثانى : يحمل اسمه ولقبه : عبد الله أمير المؤمنين ، وذلك باللغة البهلوية فى النمطين معاً ، وهذا هو الاختلاف الأساسى بين النمطين وبقية السمات لا تختلف كثيراً ، ووصف نقوده كالتالى :

- **فى حقل الوجه** : يوجد الاسم ، وعلى الدائر يوجد النقش ، والجزء الأول منه عربى بالخط الكوفى (بسم الله) ، والجزء الثانى بهلوى (والنمط الثانى من نقود عبد الله بن الزبير لا يحمل الجزء البهلوى) منه إلا عدد قليل من القطع ، فى حين اكتفى معظمه بالنقش العربى) .

- **والظهر** : يحمل موضع الضرب وتاريخه بالبهلوية .

أما تاريخ ضرب هذين النمطين ، فالأول ضرب خلال السنوات ٦٢ - ٦٩ ، أما النمط الثانى فيبدأ من سنة ٦٥ هـ وينتهى سنة ٧٢ هـ .

ومن هذه التواريخ يمكن القول إن نقد عبد الله استمر من ٦٢ إلى ٧٢ هـ بعض الفجوات هى ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧١ هـ لا تمثلها قطع باقية .

ودور ضربه : أردشير ، وكرمان ، وزرنج فى النمط الأول ، واصطخر، ودارابجرد ، وكرمان فى النمط الثانى . وواضح من تكرار كرمان فى النمطين، ومن الكثرة النسبية فيما تبقى من نقدها أنها كانت من دور الضرب الرئيسة للنقد الزبيرى فى المشرق .

٢ – عبد الله بن خازم وولده محمد :

ضرب نقداً أورد فيه اسمه على النمط السابق ، وورد اسمه بالبهلوية : APOULA I- HZMAN ، وذلك فى السنوات من ٦٣ – ٧٣ هـ بفجوة سنة واحدة فقط . ودور ضربه متعددة : أبرشهر (٦٥ – ٦٩ هـ) ، بلخ (٦٧ – ٦٨) ، خراسان (٦٣ هـ) ، زرنج (٦٤ هـ) ، مرو (٦٣ – ٧٣) ، مرو الرها (٦٩ هـ) . وتمتاز مرو بتمثيلها لسنوات الضرب إلا سنة واحدة هى سنة ٧٢ هـ ، كما تمتاز بتعدد القطع الممثلة للسنة الواحدة مما يشير إلى أنها ربما كانت الدار الرئيسة للضرب .

هذا ويوجد نقد آخر ضربه الزبيريون على نمط آخر غير ساسانى يسمى النمط الهيطلى الساسانى ، ضرب منه عبد الله بن خازم دراهم فى كل من خراسان ومرو ، وأرخت نقوده هناك بسنى ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٩ والقطع الممثلة لسنة ٦٨ كثيرة (ست قطع) فى حين مثلت سنة ٦٣ قطعتان وسنة ٦٩ قطعة واحدة ، وهذا النقد يشبه النمط الساسانى فى التصميم فيما عدا النقش الهيطلى بدل البهلوى مع وجود النقش الإسلامى (بسم الله) .

وقد ضرب محمد بن عبد الله بن خازم نقداً لكن الذى ظهر منه مثل سنة واحدة هى سنة ٦٧ هـ ، ضربه فى هرات ، ونقش اسمه بالحروف البهلوية .

٣ - عبد العزيز بن عبد الله بن عامر :

أرسله والى البصرة من قبل عبد الله بن الزبير (الحارث بن عبد الله ابن الربيع إلى سستان حيث اختلف أمره بين السيطرة وعدمها ، بيد أن له نقداً يرجع إلى سنوات ٦٦ ، ٧١ ، ٧٤ هـ ضرب فى سستان وفى أردشير خرة .

٤ - عمر بن عبد الله بن معمر :

تولى البصرة فى سنتى ٦٤ - ٦٥ هـ وضرب نقداً هناك ، وقد ظهرت له قطعة ضربت سنة ٦٥ هـ ذكره Thomas فى مقاله فى JRAS سنة ١٨٥٢ عن مجموعة الجمعية الأسيوية بالبنغال ، وهى مذكورة فى الكتالوج الذى أعده لوصف هذه المجموعة N.A. Smith .

وبعد عزله عن البصرة تولى بعض الولايات الشرقية وظل يضرب بها إلى سنة ٧٢ هـ . ودور ضربه فى هذه المنطقة أردشير خرة ، اصطخر ، بشابور ، كرمان . ونقد بشابور يمثل معظم النقد من حيث عدد القطع المتبقية ، ومن حيث تمثيله لمعظم السنوات مما قد يشير إلى أنها دار ضربه الرئيسية .

ويلاحظ فى نقود عمر بن عبد الله بن معمر أنه خالف المنقش الزبيرى والأموى أيضا إذ اختار عبارة : لله الحمد .

٥ - مصعب بن الزبير :

ضرب فى البصرة نقداً توجد منها قطعة ضربت سنة ٦٦ هـ عليها اسمه بالبهلوية والعربية أيضاً ، ونقش دائرها (مصعب حسبه الله) ، غير أن نقده بالولايات الشرقية لم يختلف عن الشائع هناك من حيث ورود الاسم بالبهلوية وازدواج لغة النقش فالجزء الأول عربى والثانى بهلوى مع ذكر اسم موضع الضرب وتاريخه فى الظهر . وإن وجد الاسم بالعربية فى بعض القطع الشرقية المضروبة فى نهاوند . وقد غطت عملاته فى الشرق السنوات من ٦٨ إلى ٧٢ هـ ، ودور ضربه غير البصرة هى كرمان ونهاوند بالإضافة إلى دور أخرى غير ظاهرة القراءة .

وفى نهاية الحديث عن نقد عبد الله بن الزبير وأعوانه نشير إلى عملة واحدة تحتفظ بها مجموعة الجمعية الأمريكية للنميات فى نيويورك ، وهى من النقد الساسانى الهيطلى ، الذى ضرب على مثاله أيضاً عبد الله بن خازم كما مر ، وهذه القطعة تختلف عن مثيلاتها وعن النقد الإسلامى الساسانى عامة بنقشها العربى فقد زاد النقش كلمة واحدة لم توجد فى غيره هى كلمة (بركة) مع بسم الله ، هكذا : (بركة بسم الله) وهذه القطعة مضروبة باسم ربع ابن زياد .

إن نقشها (بركة) يكاد يوافق ما أشار إليه المؤرخون وذكرناه من قبل من أن عبد الله بن الزبير نقش هذه الكلمة على نقد له إذ أورد البلاذرى أن ابن الزبير ضرب الدراهم على « ضرب الأكاسرة » وأنه زاد عليها كلمتين فقط ، الأولى (بركة) على وجه ، والثانية لفظ الجلالة (الله) على الوجه الآخر .

ويقف إلى جانب هذا الرأى أن النمط الإسلامى الساسانى الهيطلى هذا عرف فى نقد الزبيريين ، لكن يقف ضده أنها مؤرخة بسنة ٥١ هـ على الأكثر (٣٩ يزدجردياً) فهل هى عملة قديمة أعيد سكها أو أعيد نقش كلمات عليها مع الاحتفاظ بالتاريخ وباسم الضارب ؟

(ب) نقد الخوارج :

مثلت الناحية الشرقية مسرحاً لبعض أعمال الخوارج من فرق عدة ، فظهر النجدات ، والأزارقة وغيرهما . ومن رؤساء هذه الجماعات التى أدارت عمليات عسكرية ضد الأمويين عطية بن الأسود وقطرى بن الفجاءة . فأما عطية بن الأسود فكان نجدة بن عامر الخارجى أرسله إلى عُمان والياً عليها ، ولم يستطع ضبطها بعد ثورتها عليه ، وبعد خلاف نشب بين نجدة وعطية توجه الثانى إلى الولايات الشرقية ، حيث وضع يده على كرمان وظل بها إلى أن طرده الأمويون منها ، وانتهى أمره بعد فترة إلى أن قتل .

ويشير ابن الأثير إلى عطية بن الأسود هذا ، وإلى أنه ضرب دراهم أطلق عليها الدراهم العطوية ، وتؤكد الوثائق النمية هذا القول إذ يوجد نقد له

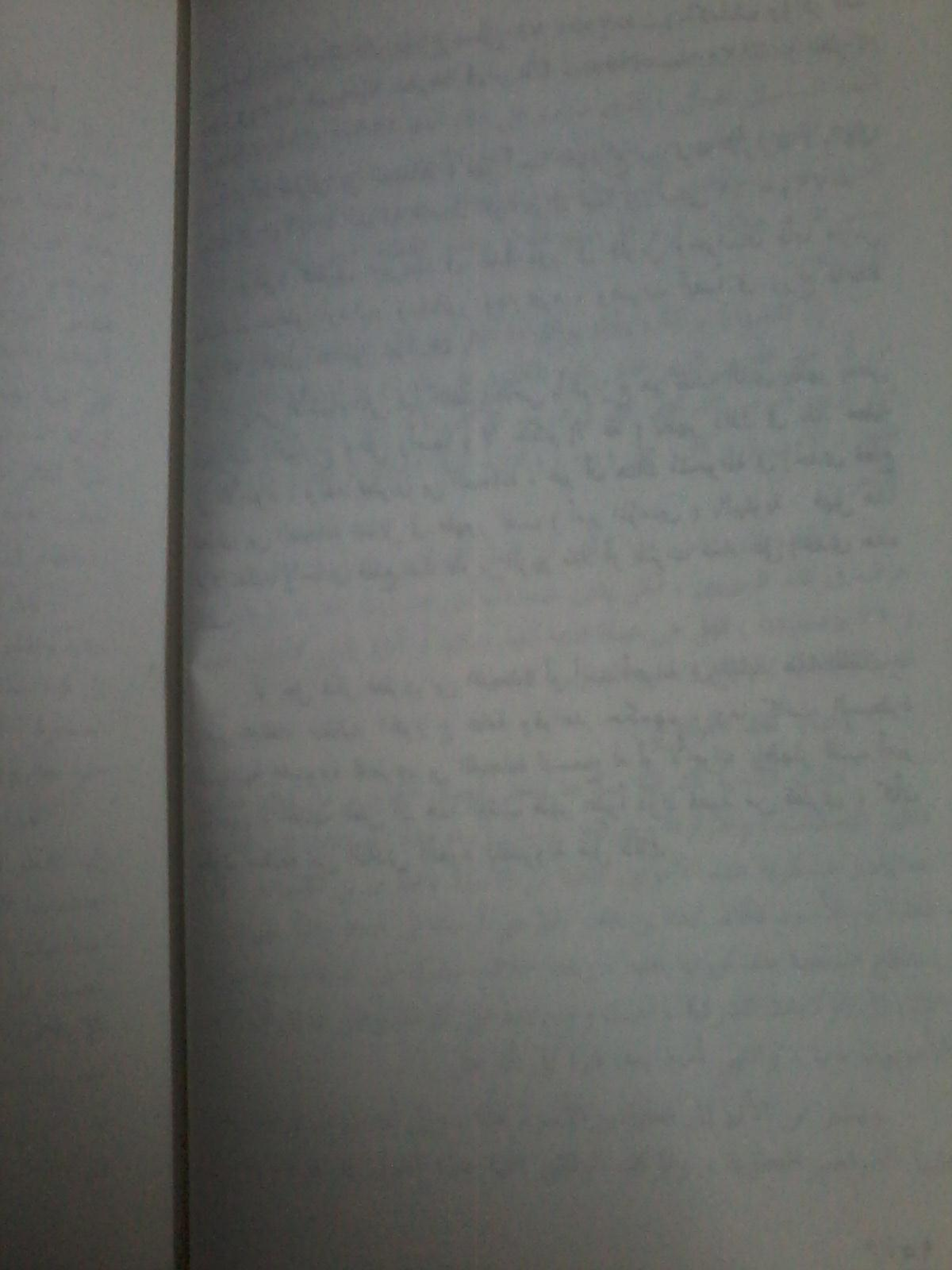
مضروب باسمه فى كرمان مؤرخ بسنتى ٧٢ - ٧٥ هـ . (اكتشف ووكر نقد لعطية ووصفه فى مقالة نشرها فى Num . Ch . سنة ١٩٣٤ (انظر : الصفحات ٢٩٤ - ٢٩٩) .

وأما قطرى بن الفجاءة ، فهو أحد الخوارج من فرقة الأزارقة ، وكان نشاطه فى الولايات الشرقية قاصداً نحو العراق فيما بين سنتى ٦٩ هـ و٧٩ هـ .

ونقود قطرى ضربت فى عدة دور فى فارس وخراسان فأما فارس فشملت مناطق أردشير وبشابور ودارابجرد ، وضرب أيضاً فى زرنج قاعدة سستان إحدى مناطق خراسان .

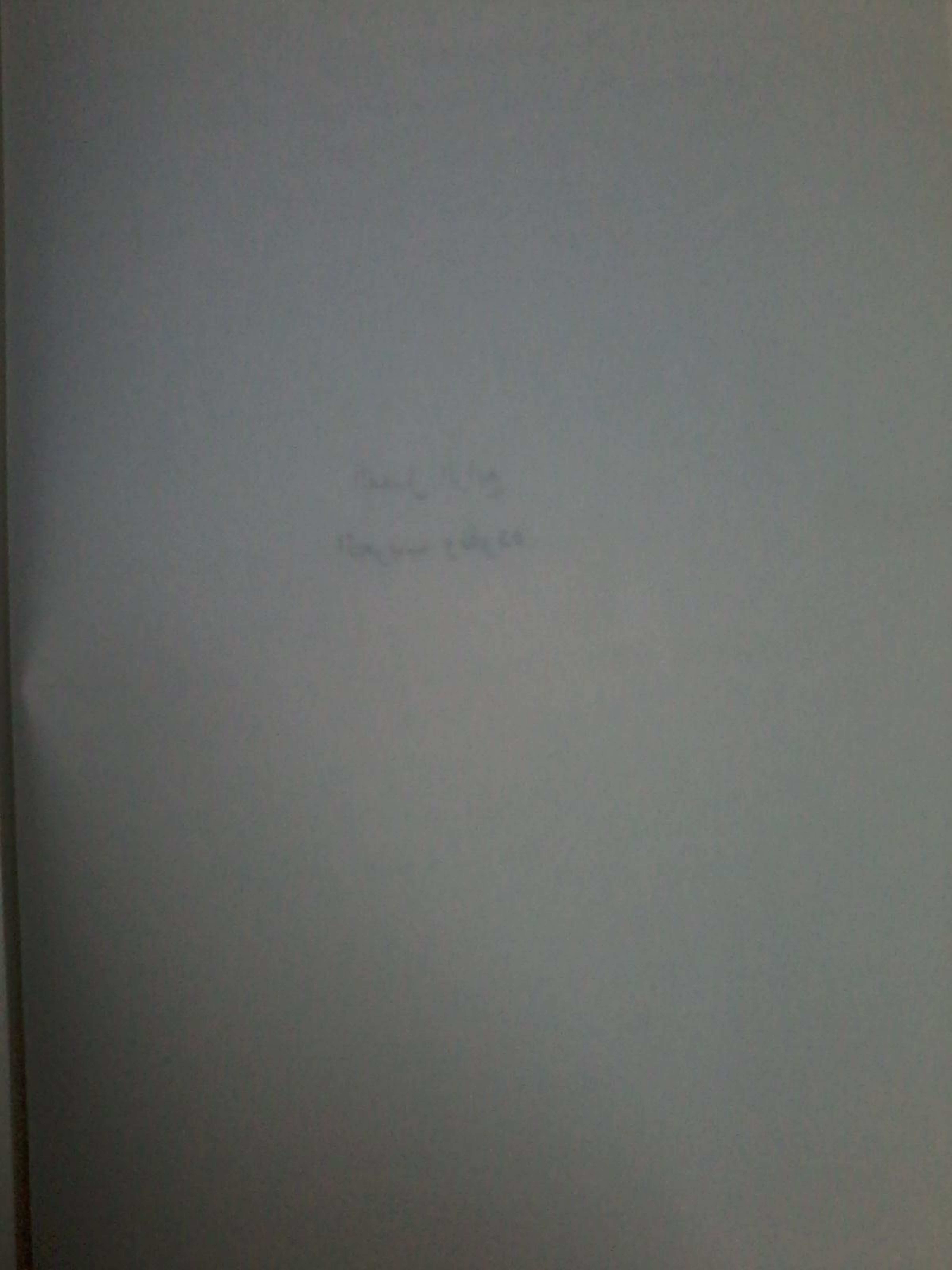
ومن الأشياء التى تميز النقد الخاص بالخوارج هو نقشه الذى يظهر بعض شعارات الخوارج وعلى رأسها (لا حكم إلا لله) يظهر ذلك فى نقد عطية ابن الأسود ، ونقد قطرى بن الفجاءة ، غير أن هناك ملحوظة فى إحدى قطع قطرى بن الفجاءة تتمثل فى ظهور لقب (أمير المؤمنين) بالبهلوية . فهل هذا مجرد تقليد لإحدى قطع عبد الله بن الزبير مثلاً أو ضرب معاد على إحدى هذه القطع ؟

أو هل فكر قطرى بن الفجاءة أو أحد أعوانه فى تقليد هذا اللقب ، رغم مخالفته لتقاليد الخوارج عامة وقواعد حكمهم ، وما كانت السيطرة السياسية المحدودة لقطرى بن الفجاءة لتسمح له أو لأعوانه بإظهار لقب أمير المؤمنين ، أغلب الظن أن هذا اللقب ظهر عفواً دون قصد من قطرى ، كأن يكون متابعة من الناقش للنقود المضروبة قبل ذلك .



الفصل الرابع

التعريب ونقوده



وصل عبد الملك إلى منصب الخلافة بعد أبيه مروان بن الحكم ، حاملاً تراثاً شاقاً من الثورات ، وصل بعضها إلى درجة كادت تطيح بالمروانيين وحكم بن أمية في الشرق أعنى الثورة التى قادها عبد الله بن الزبير ، وبويع بعد فترة قليلة منها خليفة في أجزاء كبيرة من العالم الإسلامى وقتها ، وقد وصلت هذه الثورة إلى ذروتها في أول السبعينات وانكمش سلطان الأمويين وتقلص نفوذهم ، لولا براعة عبد الملك التى تذكرنا ببراعة معاوية بن أبى سفيان ، فشمر الساعد ، واستخدم شتى الأساليب ، لإضعاف مناوئيه باجتلاب أعوانهم وتفريق الجند عنهم ، حتى انهزمت الثورة الدستورية هزيمة فادحة في العراق قتل فيها مصعب ابن الزبير ، لينكمش سلطان عبد الله بن الزبير وتتم تصفية ثورته الدستورية بعد قليل في مكة ذاتها بعد أن أبلى أحسن البلاء ، وقدم مثلاً طيباً للثائر سبق أن رأيناه من الحسين بن على رضى الله عنهم جميعاً وكان إلى جانب هذه الثورة الضخمة يوجد عدد من الثوار الخوارج الذين ركزوا نشاطهم في الولايات الشرقية بوجه خاص .

لقد تمكن عبد الملك من مجابهة هذه الثورات والقضاء على بعضها قضاء نهائياً وتقليم أظافر بعضها الآخر حتى لم يأت عام ٧٣ هـ إلا وكان قد اطمأن إلى قوة سلطانه على العالم الإسلامى بغض النظر عن بقاء بعض القوى المناوئة الصغيرة ، قليلة الخطر التى يتعامل معها قواده العسكريون الأفذاذ ، وسينتهون منها بعد وقت ليس بالبعيد .

هذا في الداخل ، فكيف كانت الأمور في الخارج . إن أول ما يتوجه إليه الفكر في هذا الصدد إنما هى الدولة البيزنطية التى حاول الأمويون ضرب عاصمتها القسطنطينية والقضاء عليها دون جدوى . لقد أبرم عبد الملك مع جستنيان الثانى امبراطور الدولة البيزنطية المعاصر له معاهدة سلم سنة ٦٧ هـ نصت على أن تستمر مدة عشر سنوات لوقف الأعمال العسكرية على الحدود الإسلامية التى كانت تنشب بتشجيع من الدولة البيزنطية ، وذلك في مقابل أن

---

(١) انظر ابن كثير البداية والنهاية ج ٧ ص ٣١٣ والدكتور السيد الباز العرينى : الدولة البيزنطية ص ١٥٧ حيث زاد على مبلغ ال ٣٦٥ ألف دينار ثلاثمائة جواد وثلاثمائة وخمسة وستين عبداً .

تدفع الدولة الأموية مبلغاً من المال اختلفت المصادر البيزنطية والإسلامية في تحديده بين قولين أولهما ٣٦٥ ألف دينار أي ألف دينار كل يوم ، أو حوالي ٥٠ ألف دينار بمعنى ألف دينار كل أسبوع ، والخلاف هنا منصب حول الألف دينار هل هي يومية أو اسبوعية .

بيد أن هذه المعاهدة تعرضت لاختبارات ضغط بدأتها الدولة البيزنطية لما نقلت عدداً من سكان قبرص إلى أحد الأقاليم البيزنطية التي تعرضت لمخاطر شديدة إبان حصار ضد القسطنطينية ، دون أية مبالاة لاحتجاج الأمويين ثم نشبت بين الطرفين حرب كان من نتيجتها أن تمكن المسلمون من استرداد إرمينية وازدادت العلاقة بين الدولتين توتراً ، إلى أن فسخت هذه المعاهدة سنة ٧٣ هـ .

إن سنة ٧٣ هـ تاريخ مهم في الدولة الأموية ، فهو من الناحية الداخلية يؤرخ لانتظام سلطان الأمويين على العالم الإسلامي ، ومن الناحية الخارجية يشير إلى درجة قصوى من التوتر بين الدولتين الإسلامية والبيزنطية أدى إلى فسخ المعاهدة قبل عدة سنوات من مداها .

إن هذين الأمرين ، وغيرهما ، ربما حفزا عبد الملك على ضرورة إيجاد نظام نقدي إسلامي ، يمثل ثبات الأمور الداخلية ، ويضمن عدم تعرض الدولة ، من الناحية المالية ، لخطر يأتيها عبر الحدود بعد أن توترت العلاقة بين المسلمين والبيزنطيين ، والمعروف أن العملات الذهبية المتداولة في بلاد الإسلام حتى هذا التاريخ (٧٣ هـ) إنما كانت ترد من القسطنطينية في المقام الأول .

لقد آن الأوان لبدء الجهود المركزة لإنشاء عملة إسلامية بحتة ، تغطي احتياجات المتداولين ، وتبلور النشاط الإسلامي في سوق إسلامية تغطي بضائعها شتى الأصقاع لاتساع حدود الدولة الإسلامية ، وتلون بيئاتها الزراعية والمناخية .

لقد اعتمدت الدولة الإسلامية فى أول نشأتها على محاكاة العملة التى كان يستعملها الأهلون قبل الفتح ، إن هذا التصرف جدير بأن يوصف بالحكمة ، لأن العرب لا يريدون نقض كيان المجتمعات المفتوحة ، بل العمل على استقرارها ثم تطويرها بعد ذلك تطويراً تدريجياً غير فجائى ليقترب المجتمع من العقيدة الإسلامية من جهة ، وليزداد تقدماً فى النواحى المدنية التى حرص العرب ، ممتثلين لروح دينهم العظيم ، على الأخذ بها وتنميتها قدماً .

ومن الأشياء التى تهمنا هنا فى الناحية الفنية ، هو محاكاة العرب للنقد الذى وجدوه إبان الفتح كما هو تقريبا برموزه وصوره ونقشه الكتابى ، وقد سبق أن رأينا أن خالداً ضرب سنة ١٥ فلوساً بصورة الامبراطور البيزنطى والصليب والنقش اليونانى ، ثم أمر عمر بضرب الدراهم على النمط الكسروى دونما تغيير يذكر بما فيها من صور الملك الساسانى والشعار الزرادشتى والنقش البهلوى[٢] . وبعد ذلك بدأ الشكل الإسلامى يأخذ طريقه إلى النور خطوة خطوة باستخدام اللغة العربية فى كلمة أو أكثر ، وفى استخدام نقش إسلامى بالعربية ، وفى تحوير الرموز وإحلال رموز جمالية أخرى محل القديمة .. إلخ .

ومع ذلك ، فإن محاولة عبد الملك الجادة لإنشاء نقد إسلامى منذ سنة ٧٣ هـ التى أشرنا إليها سابقاً لم تكن الأولى من نوعها بل سبقتها محاولة أو محاولتان لتطوير العملة المستخدمة ، قام بأول هاتين المحاولتين معاوية بن أبى سفيان ، وأما المحاولة الثانية ، فتمت فى الجناح الثائر الذى مثله عبد الله ابن الزبير قام بها مصعب أخوه . وهاتان المحاولتان يفرق بينهما فى الوقت حوالى ربع قرن ، ولم تخلف إحداهما وثيقة ثمة نعتمد عليها ، ولولا المصادر الإسلامية الأولى لما بلغنا نبأ هاتين المحاولتين . إن عدم وجود وثيقة ثمة لا

---

(٢) ليس فى ذلك غرابة لأن الحكمة تقتضى عدم مفاجأة المتداولين بعملة لا يعرفونها وهناك أكثر من مثل فى أوربا الشمالية وفى الهند فى عصور مختلفة عندما قلد ملوك أوربا الشمالية النقد الإسلامى لشيوعه فى أسواقهم وقلد بعضهم النقوش الإسلامية بما فيها الشهادتان لا لشىء إلا لأنه هو النمط الشائع عندهم . وفى الاحتلال الانجليزى للهند استمر الانجليز يضربون نقداً على مثال نقد الشاه عالم حتى سنة ١٨٢٣ م على الرغم من سقوط هذه المملكة سنة ١٨٠٦ . (انظر Arnold فى كتابه Painting in Islam) .

يطعن فى صحة ما نقله المؤرخون المسلمون ، فيسير جداً تصور السبب فى ذلك ، إذ إن نقد الأول لم يكن بالكثرة الواجبة ، وأن النقدين معاً تعرضا أكثر من غيرهما للصهر وإعادة السبك فى عهد عبد الملك ، كما سنرى .

فأما معاوية بن أبى سفيان ، فتشير المصادر إلى محاولة قام بها لإصلاح النقد ، من حيث الرموز التصويرية ، ومن حيث النقش ، ومن حيث شمولها لأنواع النقد المختلفة .

ذلك أنه حتى عدة سنوات من حكم معاوية لم يكن المسلمون قد ضربوا الذهب ، وكان نقدهم الذى ضربوه على النمط الساسانى يعتمد على قاعدة الفضة وحدها مثلما كان النقد الساسانى يعتمد ، وكان نقدهم المضروب على النمط البيزنطى نحاسياً فقط ، لم يتعدوه إلى النقد الذهبى ... إن المصادر الإسلامية تشير إلى أن أول من ضرب الدينار إنما هو معاوية بن أبى سفيان ، ويهمنا هنا أن نصف هذه الإشارة بأنها عمل إصلاحى من الطراز الأول ، ذلك أنه يحول نظام الدولة الإسلامية النقدى إلى نظام ثنائى هو الدينار والدرهم أو قاعدة الذهب وقاعدة الفضة على الترتيب ، ولا يخفى ما فى هذا من زيادة استقرار للعملة الإسلامية وزيادة انتشار لها فى الأسواق .

ولمحاولة معاوية جانب إصلاحى آخر فى مجال الصورة ، ذلك أن دينار معاوية الموصوف لم يحو صورة النقد البيزنطى الذهبى المتداول وقتها ، أعنى صورة الامبراطور أو الامبراطور وولده أو الامبراطور وولديه ، وأحل محلها صورة أخرى ، مشتقة من البيئة العربية ، إذ تمثل رجلاً (عربياً) واقفاً يمسك سيفاً ، إن هذا الأمر لا يمكن وصفه بأنه شىء صورى وإنما ينبغى أن يؤخذ على أنه محاولة أو خطوة لإظهار الشخصية العربية الإسلامية .

شىء آخر ، ربما حاول به معاوية اكمال جانب من جوانب العملة الإسلامية ، هو وضع اسمه ولقبه الخلافى على العملة ، فأما الاسم فقد ظهر قبل معاوية فى نقد سابق إذ نقش خالد اسمه على فلوسه ، ونقش اسم عمر فى عملات أخرى (دل على ذلك أدلة نمية وأشار إليه أيضا النص التاريخى) على أن الجدير بالذكر هنا هو اللقب الخلافى (أمير المؤمنين) لقد ظهر هذا اللقب

على عملات باقية إلى الآن ، والمقبول أن يكون معاوية قد تذكر أن ينقش هذا اللقب على عملته الذهبية .

وإذا حاولنا أن نتصور شكل هذه العملة ، لقلنا إنها ربما كانت على الوضع التالي :

الوجه : على النمط الساسانى بصورة الملك الساسانى دون اسمه مع زيادة النقش (معاوية أمير المؤمنين) باللغة البهلوية . (مثل الدراهم الأموية المضروبة فى عهد (معاوية) .

الظهر : صورة الفارس العربى واقفاً ممسكاً سيفاً مع التأريخ بإحدى سنتين إما سنة ضرب العملة ذاتها وإما التأريخ بسنة ٤١ هـ إشارة إلى سنة تولى معاوية الحكم (ويلاحظ هنا عدم الإشارة إلى صورة الصليب الذى كان سمة من سمات العملة الذهبية البيزنطية) .

هذا تصور تقريبى لشكل هذه العملة ، اعتمدنا فيه على وصف المؤرخين المسلمين لها ، وعدة قطع فضية وصلت إلينا منقوش عليها اسم معاوية مع استخدام اللغة البهلوية .

وقد لجأنا لهذا لأن دينار معاوية هذا ، لم يصل إلينا ولا قطعة واحدة منه فما ترى سبب ذلك ؟ قدمنا منذ قليل أن نقد معاوية هذا تعرض كما تعرض غيره لإعادة صهره وسكه من جديد ضمن القطع التى أعيد سكُّها إبان إصلاح عبد الملك بن مروان ولكن ألا يظهر سؤال هنا يتساءل عما إذا كانت بعض القطع قد أفلتت من هذا المصير لتصل إلينا ؟ الإجابة على هذا فى رأيى ينبغى أن تكون بالنفى ، لقد قضى على هذه العملات الذهبية الأولى أنها لم تلق قبولاً لدى المتعاملين المتداولين لها ، فهذا هو الشيخ الجندى العربى يقف معترضاً عليها واصفاً إياها بأنها شر ضرب امام معاويه نفسه بله المتداولين من غير أنصار معاوية أعنى من الأهلين وخاصة فى الشام ومصر الذين اعتادوا على نمط ذهبى بيزنطى .

لكن لماذا رفض المتداولون هذا النمط الإسلامى الجديد ؟ أغلب الظن أن الخلاف تركز حول أحد أمرين ، إن لم يكن حولهما معاً :

للقطعة ومدى دقة السك .

(أ) الشكل الجمالى للقطعة ومدى دقة السك .

(ب) مدى نقاء المعدن فى الدينار ، ووزنه .

فأما شكل العملة فإن هناك إشارة فى المصادر الإسلامية عند الحديث عن نقود ابن الزبير أنه دورها وحسنها ، مما قد يشير إلى عدم ارتقاء الشكل الجمالى للنقود قبلها .

لقد كانت المنافسة فى هذا الوقت قاسية بين نقد ذهبى وصل إلى نمط قياسى من حيث الوزن والدائر والسمك والنقش ودقة السك وظل متداولاً مدة قرون فى الشام ومصر ، ونمط جديد يمكن وصفه بأنه تجريبى نحو خطوه الأولى ولم يبرع ضاربوه ، وربما تأثر بحاجة معاوية إلى أموال أكثر لا توفر المصادر الشرعية للدولة بها ، فجاء أقل عياراً ووزناً لتفيد الدولة بفارق السعر لحسابها الخاص[٣] .

وبناء على ذلك ، فإن لنا أن نتصور أن المضروب من هذه العملة الذهبية الأموية كان قليلاً لعدم تكرار ضربه بسبب عدم قبول المتداولين إياه ، وأن هذا النقد القليل سارع مالكوه إلى التخلص منه ليصل بطريق أو بآخر إلى دار سك معاوية لتصهره وتحوله إلى سبائك ، والقليل الذى احتفظ به أصحابه بعد وصل ليد خلفاء معاوية وتعرض بدوره للصهر وإعادة السبك وما نجا منه من هذا المصير أخفاه باطن الأرض ، وليس هناك كبير أمل فى العثور عليه[٤] .

هذا بالنسبة للذهب ، أما بالنسبة لوزن فضته ، فقد ضرب درهماً زنة ١٥ قيراطاً أى زنة ستة : كل عشرة دراهم تزن ستة مثاقيل فى حين ضرب ولاته وخاصة زياد دراهم زنة سبعة يعنى كل عشرة منها تزن سبعة مثاقيل فهل أراد معاوية التقرب إلى الناس بإنقاص درهمه حتى تخف عنهم الضرائب

---

(٣) هذا أقرب إلى القبول من تفسير فيليب جريرسون لعدم قبول المتداولين لهذا النقد الجديد لعدم احتوائه على شكل الصليب ، لأنه أمر لا تثبته أدلة من نقد مشابه (انظر مقالته عن الإصلاح النقدى لعبد الملك فى كتابه الجامع لعدد من مقالاته The Dark Age Numismatics) .

(٤) تتأكد إشارة المقريزى إلى ضرب معاوية لنقد عليه (تمثال متقلداً سيفاً) بوثيقة أشار إليها زيادة نقلاً عن مولر ، إذ وصف قطعة حملت رسم فارس فى الوجه ومنقوشاً عليها اسم معاوية (انظر : المدن الإسلامى ج ١ ص ١٤٢ .

(إذا كانت تؤخذ عدداً) أم أن هذه الدراهم كانت تدفع فى الأعطيات فى حين تؤخذ الضرائب على الثقيلة زنة السبعة ؟ (إذا كانت تؤخذ وزناً) . سؤال صعب التأكد من إجابته .

وأما المحاولة الثانية فجاءت بعد حوالى ربع قرن من المحاولة السابقة ولكنها قريبة من المحاولة الكبرى التى قام بها عبد الملك . إنها محاولة عبد الله ابن الزبير لإصلاح النقد .

لقد حاول الزبيريون - بما عرف عنهم من ميل للشرع والدستورية - أن يحشوا النقد الإسلامى المتداول فى حركة إصلاحية شملت الجوانب السابقة التى حاول معاوية شغلها .

لقد تناول إصلاح الزبيريين للنقد الشكل والوزن والنوع .

فأما الشكل فقد أشارت المصادر إلى أنهم حسنوا شكل النقد فأحسنوا تدويره وكان قبلهم غير محكم التدوير وأحكموا تسويته[٥] وأحسنوا إظهار نقشه كذلك .

وأما النوع فقد أشارت المصادر إلى أن مصعب بن الزبير ضرب فى حدود سنة ٧٠ هـ دنانير ، وبعض هذه المصادر وصفه بأنه أول من ضرب ديناراً . يهمنا من هذا وجود نصوص تشير إلى ضرب مصعب للدينار محاولاً سد النقص الملحوظ فى النظام النقدى الإسلامى وإن كان دينار معاوية قد غفل عنه مَنْ وصف مصعباً بأنه أول من ضرب ديناراً ، فإن دينار مصعب هذا تعرض بدوره لإغفال من وصف عبد الملك بأنه أول من ضرب ديناراً فى الإسلام ، ولعل هذا يشير ضمناً إلى قلة القطع التى ضربت فى عهد الزبيريين مما يسوغ عدم وصول ولا قطعة واحدة منه .

وأغلب الظن أن دينار مصعب هذا ، وافى الوزن سليم العيار لما شهر عنهم من حب للشرعيه والدستورية من جهة ، ولما يفهم من نقش وجد على

---

(٥) وكان أول من ضرب الدراهم مستديرة ، وكان ما ضرب منها قبل ذلك ممسوحاً غليظاً قصيراً ، فدورها عبد الله . (كتاب النقود القديمة الإسلامية ص ٣٣) .

« أمر الله بالوفا والعدل »[٦] إن هذا النص قد يشير بعض نقد الزبيريين هو : إلى عدم انتظام أوزان عملات الأمويين وأن نقد الزبيريين يحاول أن يكون عادلاً بأن يفى بالوزن .

ولعلنا نتصور أن الدينار الذى ضربه مصعب سيكون على النمط الفارسي لأنه ضرب فى العراق ، ولأن معظم نقد الزبيريين إن لم يكن كله ضرب فى الولايات الشرقية ، مع وجود اسم عبد الله بن الزبير مع لقبه الخلافى : عبد الله أمير المؤمنين مع نص دينى إسلامى لعله البسملة أو جزء منها مع إحدى العبارات الشائعة (ربى الله) أو العبارة السابقة أمر الله بالوفا والعدل ، أو ما شابه ذلك ، مع تأريخ هذه العملات ، ولعل معظم النصوص الدينية تكون منقوشة بالعربية ، ولعل الاسم والتاريخ يكونان بالعربية أو بالبهلوية أو بهما معاً .

أما بالنسبة لوزن الفضة ، فإن المصادر تشير إلى أن وزنه وزن سبعة يعنى ١٠/٧ من المثقال متفقاً فى ذلك مع الدرهم الشرعى ، ولكن الوثائق التى لا توافق ذلك فى النقد المضروب فى الولايات الشرقية ، فهل إشارة النص منصبة على دراهم مصعب التى ضربها فى العراق وأعطاها الناس فى العطاء كما يشير البلاذرى[٧] ؟

هذا هو ملخص المحاولتين الاصلاحيتين السابقتين لمحاولة عبد الملك ويمكن الحكم عليهما بأنهما محاولتان لم يكتب لهما النجاح ، أما محاولة معاوية فلعدم تقبل المتداولين لها ، وأما محاولة مصعب فلأن الزمن لم يمهلها لبعطيها فرصة إثبات الوجود . وتكفل الحجاج بما نصت عليه النصوص التاريخية من تدمير نقد الزبيريين وإعادة سكه من جديد ، فلم ينج منه إلا القليل النادر .

نأتى الآن إلى المحاولة الكبرى التى بذلت فى النقد الإسلامى ، وهى المحاولة التى أطلق عليها مصطلح الإصلاح النقدى أحياناً ومصطلح التعريب

---

(٦) المصدر السابق نفسه .

(٧) رسالة النقود ص ١١ .

أحياناً أخرى التى قام بها عبد الملك بن مروان . وعهد عبد الملك يرتبط بالتعريب والإصلاح فقد وقفت الدولة الإسلامية على قدميها شامخة من الناحية السياسية ، وشملت برعايتها مواطن عدة فى المشرق والمغرب ، ولم يبق إلا أن تتجه الأنظار إلى الأنظمة الإدارية والمالية التى سايرت الدولة الإسلامية معظمها ، حيث لم يكن من المناسب ، ولا فى الإمكان ، تغيير أنظمة اعتادها الأهلون وألفوها قروناً عدة فجأة أو فى وقت قصير . إن هناك إشارة لطيفة فى حديث رسول الله ﷺ يكاد يفهم منها أنه يبقى للعراق جريبه ودرهمه ، وللشام مده وديناره ، ولمصر إردبها وديناراها ويمكن تأويل ذلك أنه عندما يأذن الله بالفتح فعلى الفاتحين مراعاة النظم الخاصة بالدول المفتوحة .

لقد مر وقت مناسب تمت خلاله عدة تحويرات ، وقد آن الأوان ليكون للدولة الإسلامية نظام نقدى ثابت خاص بها غير مستورد ، وغير دائر فى فلك عملة أخرى .

ووجه عبد الملك جهده تجاه هذه الغاية ، وبذل طاقته ، وتوج هذا الجهد بالنجاح الذى شهده عبد الملك بنفسه قبل وفاته سنة ٨٦ هـ .

إن الجهد الذى بذله عبد الملك يجب أن يوصف بالوصفين السابقين أعنى إصلاح وتعريب ، فهو إصلاح للنظام النقدى الإسلامى من حيث إقرار قاعدة أخرى تضاف إلى قاعدة الفضة ، أعنى قاعدة الذهب فى وقت كانت الدولة البيزنطية المنافسة هى المحتكرة لهذا النوع من النقد أو المعتمدة على قاعدة الذهب فى الطراز الأول ، فهو إذن اصلاح يضمن مجابهة الاقتصاد الإسلامى للاقتصاد البيزنطى . وهو اصلاح لأنه سيعمم نمطاً نقدياً معيناً فى سائر أقطار الدولة الإسلامية ، وهو إصلاح لأنه سيضمن سيطرة الدولة على النقد والتقليل من إمكان الزيف والنقص ، وهو أيضاً تعريب لأن عملاته هى الأولى التى اتخذت اللغة العربية نقشاً وحيداً ، يعتمد على صيغة دينية إسلامية تتفق مع معتقدات المسلمين بعيداً عن الأنماط السابقة التى اعتمد عليها النقد الإسلامى لفترة أعنى النمط الإسلامى الساسانى والنمط الإسلامى البيزنطى بوجه عام ، فهو نمط جديد إذن يمكن أن يوصف بأنه نمط إسلامى عربى .

لقد تعرض عهد عبد الملك لأمور اعتورت النظام النقدى الإسلامى ، يمكن أن تعتبر أسباب الإصلاح . من أهم هذه الأسباب عدم وجود نظام نقدى ثابت للدولة الإسلامية ، فالجناح الشرقى يعتمد قاعدة الفضة استمرارا للنظام الذى كان سائداً قبل الإسلام وإبان الفتح ، والقلب أعنى الشام ومصر كان يعتمد قاعدة ذهبية قبل الإسلام ، وفى إبانه وحتى إصلاح عبد الملك اهتزت هذه القاعدة ، فلم يعد يضرب فيها نقد ذهبى بوجه عام ، بل إن العملات الذهبية التى كانت تتداول كانت قليلة من جهة ، ومن جهة أخرى لم تكن تضرب فى أرض الإسلام بوجه عام ، بل تستورد من الدولة البيزنطية المنافسة (إن لم تكن المعادية) ، وكانت العملات النحاسية هى الغالبة على هذه المواطن ، حتى إن بعض المؤرخين المسلمين لم ينتبه إلى وجود دراهم فى مصر أوائل الفتح[٨] وهذا إن دلّ على شىء فإنما يدل على قلة العملات الفضية والذهبية . وطبيعى أن يؤدى عدم الانتظام هذا إلى مشاكل اقتصادية داخلية أهمها عدم سهولة تبادل البضائع (إلا عن طريق المقايضة وهو أسلوب فيه بدائية وصعوبة فى الأداء) .

إن ارتباط النقد بالضرائب المتنوعة المفروضة على أتباع الدولة الإسلامية مسلمين وغير مسلمين وما تحت أيديهم من أرضين وغيرها ، أدى إلى صعوبة فى تحصيل هذه الضرائب بسبب عدم وجود نظام نقدى ثابت .

ويرتبط النقد كذلك بتكوين أسواق ، فالنقد الجيد يفتح أمام الدولة أسواق ، ويسهل عملية البيع والشراء ، لقد وصلت الدولة الإسلامية إلى درجة من النمو وينبغى أن يكون لها أسواقها التجارية . إن الدولة البيزنطية المنافسة كانت تعرف قيمة النقد الذهبى فى التجارة ، فحظرت على تجارها التعامل مع تجار الدولة الإسلامية بالنقد ، وسمحت لهم فقط بالتعامل على أساس

---

(٨) مصر والشام كانت تتبع النقد البيزنطى ، وقاعدته الذهب ، أى يعتمد ... السوليدوس البيزنطى ، يضرب إلى جوارها النحاس لقضاء صغير الأمور غير أن هذا لا يمنع أن البيزنطية كانت تضرب أيضا الفضة ، وإن لم يكن لهذه الفضة كبير انتشار وقد استدل على وجود عملات فضية من دراهم وأجزائها فى مصر من أوراق البردى التى درسها جروهمان .

التبادل بضاعة ببضاعة ، وقصرت التعامل النقدى فى هذا المجال على نفسها دون مواطنيها »[9] ، محاصرة بذلك البضائع الإسلامية ، ومعوقة لإيجاد سوق إسلامى .

هذا هو السبب الرئيسى ، فى رأيى ، للجوء عبد الملك إلى الإصلاح ، أعنى عدم وجود نظام نقدى ثابت ، بما يرتبط بذلك من مصالح اقتصادية للدولة والأهلين ، ويكون عنوانا على نضوج الاقتصاد الإسلامى ، والنظام الإدارى ، فالدولة نضجت بدرجة ينبغى أن يكون لها نظامها الإدارى والمالى الخاص بها .

لكن إلى جانب هذا السبب الرئيسى ، توجد عدة أسباب أخرى من أهمها :

– تعرض السيولة المالية الذهبية (على قلتها) لخطر التوقف ، بعد أن وصلت العلاقات البيزنطية الإسلامية إلى نقطة حرجة إبان فسخ المعاهدة سنة ٧٣ هـ .

– تعرض النقد الوراد لقلة الوزن[10] أو الزيف فى نوع المعدن أو درجة عياره ، ما دامت الدولة الضاربة ستضمن عدم إمكان إرجاع هذه العملات إلى دار سكتها . إن قلة الوزن أو العيار ، أو الزيف ، سيقلل الثقة فى العملة ، أو يقلل من قيمتها الشرائية ، مما يؤدى بالتالى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الغنث للمتداولين .

– عدم ثبات وزن الدراهم المضروبة ، وتنوعه إلى حوالى ثلاثة أنماط وزنيه وهذا جعل التعامل بهذه الدراهم أمراً صعباً ، يضاف إلى ذلك عدم وجود صيغة شكلية لهذه الدراهم تشير إلى وجود سلطة مركزية مسيطرة .

---

(٩) فيلب جريرسون ص ١٢٨ هامش ٤ ....

(١٠) يشير جريرسون إلى قاعدة مهمة ، هى أن النقد المضروب فى دولة ليصدر إلى دولة أخرى ليتداوله مواطنوها فيها ، يكون عرضة لنقص الوزن عن العملة المضروبة للتداول فى موطن ضربها ، ومثل لذلك بالدولار المكسيكى الذى كان يضرب فى المكسيك ليتعامل به الأمريكيون فى مواطنهم ، حيث كان أقل وزناً من نظيره الذى يُتعامل به فى المكسيك . Ibid P . 130 .

إن كثيراً من المعرضين لأسباب الإصلاح النقدى أو التعريب النقدى ، يشيرون إلى سبب آخر ، بعضهم يعتبره السبب الرئيسى ، وبعضهم يعتبره سبباً واحداً من الأسباب ، أعنى الخلاف الذى نشب بين جستنيان الإمبراطور البيزنطى ، والخليفة عبد الملك بن مروان ، حول تغيير طراز القراطيس والأثواب التى كانت تصنعها مصر ، من عقيدة التثليث إلى شهادة التوحيد ، وقبل أن نناقش هذه القضية ، نعرض ما قاله المؤرخون المسلمون حولها ، إذ تشير بعض المصادر الإسلامية(11) إلى ورود هذه القراطيس إلى جستنيان الثانى ، ومحاولته إثناء عبد الملك عن هذا الأمر بالتلطف والهدايا ومضاعفة الهدية المرفوضة مرة بعد أخرى ، ثم بالوعيد والتهديد بأن يلجأ إلى ضرب نقد ذهبى عليه ما يكرهه المسلمون(12) ، وإذا قرأوه أرفضوا عرقاً ، وتصور المصادر الإسلامية مدى حيرة عبد الملك بن مروان وعدم تمكنه من التصرف (رغم أن بعضها يصفه بالفطنة ، وهو جدير بهذه الصفة بالفعل) ذلك أن الدولة الإسلامية لم يكن لها نقد ذهبى خاص بها حتى هذه اللحظة ، وما يأتيها منه إنما تستورده مضروباً فى القسطنطينية .

وتختلف المصادر فى موقف عبد الملك وهل اتصل بأخيه عبد العزيز أو اتصل بأمويين آخرين ، أو بعلوى ، إلا أنها تتفق فى أن المشير على عبد الملك أشار بسك النقد الذهبى وأراه كيفية ذلك (كأن النقد لم يكن يضربه المسلمون من قبل) كما أشار عليه بضرورة إيجاد صنج زجاجية لضبط وزن القطعة ، وطلب إليه معاقبة من لم يتعامل بهذا النقد الجديد ، فأمر عبد الملك بذلك وأمر بإزالة السكة القديمة وإعادة سكها سكة إسلامية جديدة .

---

(11) يشير البيهقى إلى أنه كان طراز هذه القراطيس قبل ، هو شعار النصرانية ، أباً وابناً وروحاً قدساً ، فأمر عبد الملك بتغييرها إلى عقيدة التوحيد (شهد الله أنه لا إله إلا هو) ويعلق البيهقى على ذلك بقوله : (وهذا طراز القراطيس خاصة إلى الوقت لم ينقص ولم يزد) . [المحاسن والمساوئ ج ٢ ص ٢٣١] .

(12) يشير البيهقى إلى رسالة أرسلها جستنيان لعبد الملك يقول فيها : « ... وأنكم أحدثتم فى قراطيسكم كتاباً نكرهه ، فإن تركتموه وإلا أتاكم فى الدنانير من ذكر نبيكم ما تكرهونه » [المحاسن والمساوئ ج ٢ ص ٢٣٣] .

إن كثيراً من المتعرضين لأسباب الإصلاح النقدى أو التعريب النقدى ، يشيرون إلى سبب آخر ، بعضهم يعتبره السبب الرئيسى ، وبعضهم يعتبره سبباً واحداً من الأسباب ، أعنى الخلاف الذى نشب بين جستنيان الامبراطور البيزنطى ، والخليفة عبد الملك بن مروان ، حول تغيير طراز القراطيس والأثواب التى كانت تصنعها مصر ، من عقيدة التثليث إلى شهادة التوحيد ، وقبل أن نناقش هذه القضية ، نعرض ما قاله المؤرخون المسلمون حولها ، إذ تشير بعض المصادر الإسلامية[11] إلى ورود هذه القراطيس إلى جستنيان الثانى ، ومحاولته إثناء عبد الملك عن هذا الأمر بالتلطف والهدايا ومضاعفة الهدية المرفوضة مرة بعد أخرى ، ثم بالوعيد والتهديد بأن يلجأ إلى ضرب نقد ذهبى عليه ما يكرهه المسلمون[12] ، وإذا قرأوه أرفضوا عرقاً ، وتصور المصادر الإسلامية مدى حيرة عبد الملك بن مروان وعدم تمكنه من التصرف (رغم أن بعضها يصفه بالفطنة ، وهو جدير بهذه الصفة بالفعل) ذلك أن الدولة الإسلامية لم يكن لها نقد ذهبى خاص بها حتى هذه اللحظة ، وما يأتيها منه إنما تستورده مضروباً فى القسطنطينية .

وتختلف المصادر فى موقف عبد الملك وهل اتصل بأخيه عبد العزيز أو اتصل بأمويين آخرين ، أو بعلوى ، إلا أنها تتفق فى أن المشير على عبد الملك أشار بسك النقد الذهبى وأراه كيفية ذلك (كأن النقد لم يكن يضربه المسلمون من قبل) كما أشار عليه بضرورة إيجاد صنج زجاجية لضبط وزن القطعة ، وطلب إليه معاقبة من لم يتعامل بهذا النقد الجديد ، فأمر عبد الملك بذلك وأمر بإزالة السكة القديمة وإعادة سكها سكة إسلامية جديدة .

---

(11) يشير البيهقى إلى أنه كان طراز هذه القراطيس قبل ، هو شعار النصرانية ، أباً وابناً وروحاً قدساً ، فأمر عبد الملك بتغييرها إلى عقيدة التوحيد (شهد الله أنه لا إله إلا هو) ويعلق البيهقى على ذلك بقوله : (وهذا طراز القراطيس خاصة إلى الوقت لم ينقص ولم يرد) . [المحاسن والمساوئ ج ٢ ص ٢٣٢] .

(12) يشير البيهقى إلى رسالة أرسلها جستنيان لعبد الملك يقول فيها : « ... وأنكم أحدثتم فى قراطيسكم كتاباً نكرهه ، فإن تركتموه وإلا أتاكم فى الدنانير من ذكر نبيكم ما تكرهونه » [المحاسن والمساوئ ، ج ٢ ص ٢٣٣] .

إن عرض قضية نشأة الذهب الإسلامي بهذه الصورة أمر فيه تسطيح كبير ، وعدم معرفة بمكانة عبد الملك بن مروان وفطنته ، وتعريض بالدولة الإسلامية كأنها لم تبلغ من النضج مكاناً يسمح لها بضرب الذهب ، وكان القائلين بهذا السبب من المحدثين الغربيين خاصة ، يستكثرون على الدولة الإسلامية أن تنهض ويكون لها نظامها الاقتصادى والإدارى .

ولكن فلنحاول أن نتتبع هذه القصة لنخرج منها بشيء . إن الأدلة الوثيقية تشير إلى أن الطراز تغير إلى الشهادتين معاً ، لا الشهادة الأولى وحدها ، وأن هاتين الشهادتين مطرزتان باللغة اليونانية لا باللغة العربية على الصورة التالية :

OYK ECTIOEOC EL MHOOECO MONCO ΛOCΘEOY MAAMET ATTOCTO .

أى : لا إله إلا الله وحده ، محمد رسول الله .

إن مراسلاتٍ عدة تمت بين الامبراطور والخليفة وأن الامبراطور أهدى وضاعف الهدية أملاً فى أن يعود عبد الملك للطراز السابق ، فهل يعنى هذا أنها تمت قبل فسخ المعاهدة التى بين الدولتين الكبيرتين . أى قبل سنة ٧٣ هـ .

وهل يمكن أن نرجع بهذا التاريخ سنوات أخرى إلى الوراء لتأريخ تغيير الطراز ، ولنقل حوالى سنة ٦٧ هـ ؟ إن اختيارنا هذا التاريخ يعتمد على عدة أسس أولها أن النقش الجديد طرز باليونانية وليس بالعربية وهذا يعنى بعد هذه المحاولة عن اتجاه عبد الملك للتعريب الذى بدأ بعد عدة سنوات . وثانيها أن سنة ٦٧ هى بداية المعاهدة وهذا يتيح سهولة المراسلة والإهداء وثالثها أن رد الفعل الطبيعى لتغيير الطراز لا يكون فى ذكر ما يُسيء المسلمين (لأن المسلمين لم يذكروا ما يسيء إلى المسيحيين) بل فى رفض الشراء أو فى مزيد من نقش شعارات مسيحية على العملة البيزنطية الذهبية ، والأخير قد فعله جستنيان فى حوالى هذا التاريخ عندما غير نقش عملته الذهبية فزاد عدد الصلبان فى

الصورة ، ونقش صورة تمثل السيد المسيح (عليه السلام) على الوجه الآخر للعملة[١٣] .

أخلص من ذلك بعدة ملاحظات أن محاولة تغيير الطراز تمت في أواخر عهد عبد الملك ، وأنها ليست مرتبطة بالنقد ، وأن ربطها به أمر فيه تبسيط كبير للأمور ، وغض من شأن الدولة الإسلامية الفتية التي تحاول أن تجد لها صيغة ادارية واقتصادية جديدة ، تفتح أسواقاً جديدة ، مثلما فتح الفاتحون من قبل أرضين شاسعة .

تاريخ الإصلاح :

نأتي الآن إلى نقطة مهمة اختلف حولها المقدرون ، فإننا نرى من آراء الأوائل والمحدثين عدة سنوات مثل ٧٣ ، أو ٧٤ ، أو ٧٥ ، أو ٧٦ ، أو ٧٧ ، أو ٧٩ هـ وحدد بعضهم فجعل إصلاح الذهب إحدى سني ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، وإصلاح الفضة ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ . وسنحاول الآن أن نتتبع الوثائق المهمة والنصوص التاريخية لنخرج منها بنتيجة مقبولة .

إن النقد الإسلامي - كما مر - بدأ بتقليد النقد الذي كان متداولاً في الدول المفتوحة ، قبل مجيء الإسلام ، ثم أخذ نمطاً آخر يمكن وصفه بالإسلامي الساساني في جهة ، والإسلامي البيزنطي في جهة أخرى ، وقد استمر هذان النمطان دون تغيير كبير قبل عبد الملك فيما عدا المحاولتين الإصلاحيتين اللتين كانتا في عهد معاوية ثم عبد الله بن الزبير .

ولم يظهر النقد الإسلامي البحت هكذا فجأة وبسرعة ، وإنما سبقته محاولات في عهد عبد الملك يمكن وصفها بأنها تجريبية أو انتقالية ، سنفصلها فيما يلي لعلها تضيء لنا ضوءاً يكشف الظلام المحيط بالتاريخ ، ولنبدأ بإصلاح النقد الفضي ، إذ هو أمر أكثر صعوبة لأنه - بعكس الذهب - يتعامل مع عملات فضية كثيرة ، ضربت في مناطق إسلامية شتى ، وزاد انتشارها في

---

(١٣) يرجع تاريخ ضرب هذه العملة إلى الفترة الأولى من حكم [illegible]

الولايات الشرقية خاصة ، ووجد منها أنماط عدة من حيث الوزن ، ومن حيث الشكل ، حتى إن الدارس ليرصد حوالى ثلاث مجاميع من الأوزان (كما سبق أن أشرنا إلى ذلك) .

لقد ظهر لعبد الملك فى فترة النقد التجريبى أو الانتقال عدة قطع يمكن تقسيمها إلى نمطين : نمط إسلامى ساسانى بكثير من النقوش الإسلامية ، ونمط إسلامى قريب من النمط الإسلامى البحت . أو فلنقل إنه نمط بين بين .

أولاً : النمط الإسلامى الساسانى

أهم ما يلحظ فيه :

(أ) أنه اتبع النمط الكسروى فى العملة (صورة كسرى واسمه بالبهلوية) .

(ب) زاد فى النقش الإسلامى فى الوجه هكذا : [بسم الله لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله] .

(ج) يختلف الظهر ، من حيث النقش ، فى أمرين : أولهما : أنه يحوى موضع الضرب بالعربية ، وليس بالبهلوية ككل النقد الذى سبقه ، وثانيهما : أنه مؤرخ بالسنوات الهجرية (باللغة العربية كذلك) هذا مع الاحتفاظ بالشعار الزرادشتى .

ثانيا : النمط البين بين

تمثله قطعة واحدة تحويها مجموعة الجمعية الأمريكية للنميات فى نيويورك (أوردها ووكر فى كتالوجه ص ٢٤ برقم ANS 5) وهى تعتبر مرحلة نهائية فى النقد الإسلامى الساسانى عابرة إلى النقد الإسلامى البحت ، إذ ورد فيها عدة تغييرات فى الوجهين معاً .

فأما الوجه ، فقد تغير التاج فأصبح بدون أجنحة ، ووضع فوقه دائرة داخلها نقطة ، ومع ذلك فقد احتفظ باسم كسرى الثانى بالبهلوية ، واستمر النقش الإسلامى كما فى النمط السابق عرضه .

وأما الظهر، فقد اختفى منه صورة الشجار الزرادشتي (وهذه نقطة في غاية الأهمية) ووضع مكانه نقش آخر، كما حوى الظهر نقشين أحدهما بالعربية والآخر بالبهلوية والنقش العربي هو (أمير المؤمنين خليفة الله) مع ملاحظة ورود التاء المربوطة في كلمة (خليفة) مفتوحة.

ويبدو أن هذه العملة ضربت سنة ٧٤ هـ إلا أنها تقف في مرحلة بين عملات ضربت سنة ٧٣، ٧٤، وعملة ضربت سنة ٧٥، بل يبدو أنها جميعاً من نقد التجارب، إذ توجد عملة أخرى ذكر فيها أنها ضربت سنة ٧٥ أخذت شكلاً آخر في طريق التطور هكذا:

(أ) وجهها ساساني الشكل، لكن لم يذكر فيه اسم الملك الساساني.

(ب) ظهرها بيزنطي الخط، إذ حوى صورة رجل واقف يرتدي غطاء رأس عربياً ويحمل في يده اليمنى سيفاً، وعلى رؤوس أقطار دائر العملة الأربعة نجمة يحويها هلال (مع ملاحظة تشابه النقش الكتابي الآخر مع النماذج السابقة).

لكن، هل هذه القطعة تالية للعملة الخالية من الرسم، أم سابقة لها؟ ربما كان الأقرب أن تكون سابقة لها، وعلى ذلك تكون القطعة الخالية من الرسم هي السابقة مباشرة للنقد الإسلامي، ولعلها ضربت بعد سنة ٧٥ هـ أو في أواخرها.

إن هذه التحولات الانتقالية، حسب ما وجد من وثائق ثمينة يمكن أن تؤرخ بالسنوات من ٧٣ - ٧٥ هـ، وإذا حاولنا الربط بين الوثيقة والنص وأحداث التاريخ، أمكننا أن نقول أن بداية التجريب سنة ٧٣ يرتبط بفسخ المعاهدة البيزنطية الإسلامية، يعني بداية الاتجاه إلى إيجاد نظام نقدي إسلامي جديد لا يرتبط بغيره (في الذهب) وينهى النماذج النقدية المختلفة (في الفضة).

إن هذا التاريخ نفسه يذكرنا بقول أحد العاملين في النقد في العصر العباسي هو داود الناقد عندما أنكر - كما نقل البلاذري - أنه وجد درهماً مكتوباً عليه أنه ضرب في الكوفة سنة ٧٣ هـ، فلم يقبل زملاؤه هذا القول

وردوا عليه بأنه رأى درهما شاذاً لا يقاس عليه . نعم إن الفريقين فى رأيى على حق . فداود رأى درهماً بهذه الصفة ، وهو أيضاً لا يقاس عليه ، لأنه نقد تجريبى إنتقالى لم يظهر منه الكثير والتى تمطه بالنقد الإسلامى البحت .

ومن هنا فإن هذا هو وجه من قال إن إصلاح النقد أيام عبد الملك كان سنة ٧٣ ، إنه يعنى بداية الاتجاه إلى الإصلاح ، وظهور أول القطع النقدية الفضية التجريبية .

ولنأت إلى التاريخ الآخر سنة ٧٥ هـ ، وهو تاريخ ظهور أخريات القطع الفضية التجريبية . هل يعنى عدم ظهور نمط تجريبى آخر أن هذا النمط الأخير اختفى فى هذا العام ليبدأ انتاج النمط الإسلامى البحت الجديد ؟ إن هناك إشارة إلى قطعة فضية من النمط الإسلامى البحت ظهرت سنة ٧٥ هـ .

إن هذا الرأى فى حقيقة الأمر يتفق ما ما نقلته المصادر من أن عبد الملك أمر الحجاج سنة ٧٥ هـ بإصلاح الفضة (لعل ذلك يعنى بضرب النمط الإسلامى البحت) وأن الحجاج بدأ العمل فى هذه السنة ، ثم عمم دراهمه ونشرها فى الآفاق سنة ٧٦ هـ .

إن هذا يعنى اتفاق النص مع الوثيقة فى تحديد سنة ٧٥ هـ تاريخاً لظهور النقد الفضى الإسلامى البحت ، وأن سنة ٧٦ هى (بداية) نشره فى الآفاق . وهذا يتفق مع من قال إن تاريخ الإصلاح كان سنة ٧٥ ، أو سنة ٧٦ الأول على البدء فى الانتاج ، والثانى على البدء فى الانتشار فى الآفاق .

لكن من جهة أخرى فإن هناك رأياً حديثاً يحاول أن يرجع تاريخ إصلاح الفضة لسنة ٧٩ هـ ناقضاً القطعة السابقة التى من ضرب سنة ٧٥ هـ رافضاً لها ، اعتماداً على أن قطعة أخرى لم تظهر من هذا التاريخ (٧٥) وحتى سنة ٧٩ هـ ، فى حين أن منذ هذه السنة الأخيرة وحتى انتهاء الدولة الأموية وجدت قطع فضية تمثل كل سنة من هذه السنوات بدون انقطاع ، وخلص أصحاب هذا الرأى إلى أن سنة ٧٩ هـ سنة ظهور الفضة الإسلامية البحتة .

وسنضطر هنا للعودة إلى النص التاريخى ، (بالإضافة إلى الوثيقة النمية) لقد توقف النمط التجريبى الأخير عند سنة ٧٥ هـ وبغض النظر عن الدرهم

الإسلامى البحت المؤرخ بهذه السنة نفسها ، فإننا سنحيل إلى الخلافات التى دارت حول الدرهم الإسلامى الجديد الذى ضربه الحجاج من حيث الوزن ومن حيث النقش حتى وصفت دراهمه بأنها (المكروهة) وأنه اضطر إلى تعديل نقشها بعد . فهل يمكن المزج بين الرأيين لنقول إن الدرهم الإسلامى البحت ظهر بالفعل سنة ٧٥ هـ وبدأ توزيعه سنة ٧٦ هـ فقوبل بمشاكل عدة ، مما اضطر الدولة إلى البحث عن صيغة نقشية جديدة ترضى المتداولين ، حتى وجدتها سنة ٧٩ هـ فأعيدت صياغة العملات القديمة لتسك حسب الصيغة المرْضيّة الجديدة ، وهذا قد يفسر عدم ظهور عملات ضربت فى سنى ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ هـ .

خلاصة الأمر أن الدرهم الإسلامي البحت بدأ محاولاته الأولى سنة ٧٣ هـ وأن أواخر سنة ٧٥ هـ وجدت نقداً إسلامياً بحتاً ، بدأ توزيعه سنة ٧٦ لكن المتداولين لم يرتضوا هذه الصيغة ونعتوا دراهمها بالمكروهة فأعيد البحث عن صيغة أخرى للنقش عادت إلى الظهور من جديد سنة ٧٩ هـ والتفت إلى الدراهم السابقة ليعاد صهرها وسكها من جديد .

لقد استمر اصلاح الفضة سنوات عدة ، منذ سنة ٧٣ هـ كما قدمنا ، ولم ينته فجأة سنة ٧٥ أو ٧٦ أو ٧٩ بظهور النمط الجديد ، بل استغرق الأمر عدة سنوات أخرى ظل الدرهم الإسلامى الساسانى النمط يضرب جنباً إلى جنب مع النمط الإسلامى البحت إلى حوالى سنة ٨٣ هـ حتى انتهى ضرب النمط الساسانى القديم ليحل محله إلى آخر الدولة الأموية النمط الإسلامى الفضى البحت وحده .

هذا بالنسبة لإصلاح الفضة . وإصلاح الذهب أكثر يسراً من الفضة نظراً لأنه لم يسبق بنماذج متعددة ، بل أن المضروب منه قبل عبد الملك ، حسب قول المؤرخين ، كان أيام معاوية فقط ، وأواخر أيام عبد الله بن الزبير ، ولم يكتب لهذين النقدين النجاح للأسباب التى قررناها سابقاً .

ومثل الفضة ، فإننا سنعتمد على النقد الذى يمكن وصفه بالنقد الذهبى التجريبى أو الانتقالى ، لنخرج منه بتاريخ ظهور الدينار الإسلامى البحت

وليس هناك عدد كبير من النماذج التجريبية أو الانتقالية ، بل هى عدة قطع لا تكاد تصل إلى عدد أصابع اليد الواحدة يمكن تقسيمها إلى نمطين أثنين :

(أ) نمط غير مؤرخ ، عليه صورة ثلاثة شخوص فى الوجه (كأنها تقليد لصورة هرقل وولديه فى العملات البيزنطية) وفى الظهر صورة شكل عالى هو تحوير للصليب المعتمد على درجات ، ظهر هذا الشكل كأنه عمود يرتكن على درجات عدة . (هل يمكن تأريخها بسنة ٧٣ ؟؟) .

(ب) نمط آخر مؤرخ ، يحمل على الوجه صورة الشخص الواقف ، والظهر يحمل أحد التواريخ الثلاثة الآتية : ٧٤ - ٧٦ - ٧٧ هـ .

إن هذا يعنى أن المرحلة التجريبية بدأت قبل سنة ٧٤ (لعلها ٧٣ مثل الفضة أو سنة ٧٤ نفسها) وأنها استمرت إلى سنة ٧٧ هـ حيث أظهرت هذه السنة ذلك النمط الثانى الذى يحمل صورة الشخص الواقف ، والنمط الإسلامى البحت الذى لا يحمل صوراً .

وإذا عدنا إلى قول المؤرخين المسلمين ، وجدنا بعضهم يرجعون إصلاح الذهب إلى سنة ٧٤ ، ولعل فى هذا إشارة إلى بدء المرحلة التجريبية ، وأن نشر هذا الانتاج الجديد تم سنة ٧٥ هـ . إن هذا يتعارض مع استمرار النمط الانتقالى الثانى الذى أشرنا إليه سابقا إلى سنة ٧٧ هـ ولا تنطق القطع الباقية أيضاً مع من أرجع تاريخ الإصلاح الذهبى إلى سنة ٧٥ (حتى وإن افترضنا أن السنة التى تليها هى التى شهدت انتاج الذهب) كما أننا لا يمكننا أن نفترض أن الذهب قد ضرب (فى مرحلته المبكرة هذه) ضرب أكثر من دار سكة ، إن المعقول أن يكون قد تركز ضربه فى دمشق وأشرف عليها الخليفة عبد الملك لأهمية هذا النوع من النقد ، كما أنه ليس هناك فاصل بين آخر قطعة ظهرت فى النقد التجريبى الانتقالى وأول قطعة إسلامية بحتة ، فهما ظهرا فى سنة واحدة هى سنة ٧٧ هـ

لم يظهر قبلها نقد إسلامى بحت ، كما لم يظهر بعدها نقد ذهبى إسلامى يرتطى النمط .

إننا الآن أمام حالة لا تحتمل التأويل ، فلنقل إذن إن الذهب الإسلامى البحت ظهر سنة ٧٧ هـ .

لكن كيف نفسر قول المؤرخين المسلمين ؟ إن من قال منهم إن تاريخ ظهور (أول) دينار إسلامي يعني (أولية) ظهور الذهب في عهد عبد الملك ، فأرخه بسنة ٧٤ هـ التي يظن أنها سنة التجريب (أو أن التجريب بدأ قبلها مباشرة سنة ٧٣ ، وهو تاريخ قريب ، أي بعد فسخ المعاهدة البيزنطية الإسلامية أيضاً) ولم يلتفت أصحاب هذا الرأي إلى كون هذا الذهب نمطه إسلامي بحت أو إسلامي بيزنطي ، لأنهم ركزوا على بدء إنتاج الذهب ، ولعل من أرخ بالسنة التي تليها كان يعني كثرة إنتاج هذه القطع .

إن مجرد البدء في إنتاج الذهب لأمر جدير بأن يلاحظه المؤرخون المسلمون فيسجلونه ، احتفاء بالعملة المهمة الجديدة .

أما النحاس : فيلاحظ أن دور السكة الإسلامية المتعددة في الشام ومصر قد ضربت العملات النحاسية بكثرة ، وأن الفلوس الإسلامية البيزنطية النمط هذه وصلت في أوائل عهد عبد الملك إلى حالة شبه متماثلة ، فالوجه فيها جميعاً يحمل صورة الرجل الواقف ، والظهر يحمل الشكل الجمالي المحور أعني الصولجان المعتمد على عدد من الدرجات ، وتختلف العملات من دار سكة لأخرى في رأس الصولجان أو في عدد الدرجات المعتمد عليها .

وقد ظلت الفلوس تضرب على هذه الصورة في معظم دور السكة (ما عدا المغرب) إلى أن ظهر النمط الإسلامي البحت سنة ٨٧ هـ في قطعة ضربت في دمشق ، في حين ظلت الدور الأخرى تضرب على النمط القديم ، لكنها بدأت تضرب على نمط دمشق ، الإسلامي البحت ، بعد ذلك تدريجياً .

ملخص ما سبق أن بدء إنتاج العملة الإسلامية الفضية البحتة كان سنة ٧٥ هـ اتفاقاً مع نقول المؤرخين المسلمين ، وليس سنة ٧٩ هـ التي كان يتفق حولها معظم الدارسين المحدثين من عرب وغيرهم ، وأما النقد الذهبي فإن ظهور العملة الإسلامية البحتة منه يرجع إلى سنة ٧٧ هـ وهو تاريخ يتأخر سنة أو سنتين عن نقول المصادر الإسلامية ، ولعل المؤرخ المسلم التفت إلى أولية ضرب الذهب مؤرخاً له ، لأنه إنتاج دون سابق مثال يذكر دون أن يقصد

تحديد نمط القطعة[١٤] ، فى حين تأخر ظهور النمط الإسلامى البحت من الفلوس ، نظراً لأنها عملة داخلية ليس لها كبير أهمية ، أو ارتباط بالسوق العالمية المعتمدة على الذهب أو الفضة أو على هذين المعدنين معاً ، فظهرت الفلوس الإسلامية البحتة سنة ٨٧ هـ وما بعدها بصورة تدريجية .

مظاهر الإصلاح :

تعرضنا فيما سبق لفكرة الإصلاح ، وسببه ، وتاريخه فى العملات الثلاثة ، ونأتى الآن إلى العمل الإصلاحى نفسه إلام تعرض ؟ لقد تعرض الإصلاح النقدى لأمرين أساسيين هما شكل العملة ، ووزنها .

(أ) **فأما شكل العملة** ، فسبق أن أشرنا إلى أنه بدأ يحاكى النقد الساسانى أو النقد البيزنطى محاكاة تامة بكل تفاصيلها تقريباً ، ثم بدأت البصمات الإسلامية تظهر شيئاً فشيئاً ، من زيادة اسم القائد ، أو الخليفة ، أو حذف شىء من نقش بعض العملات لا يمثل عقيدة الفاتحين ، مع إضافة نقش باللغة العربية إلى جانب النقش اليونانى أو الساسانى ، فى كلمة أو أكثر تدريجياً ، ثم ظهور نقش إسلامى صغير أولاً كجزء البسملة وأخذ يكبر بإطراد ، والنقد فى كل هذه المراحل ظل محتفظاً بصورة تحاكى صوراً وجدت فى نقد سابق أو تحاول أن توجد نمطاً جديداً ، وكانت المحاكاة شبه تامة فى بعض الحالات وخاصة فى النمط الإسلامى الساسانى (صورة الملك فى الوجه والنار فى الظهر مع تحويرات صغيرة أو إضافات صغيرة) فى حين كان تطور الصورة أكبر فى النمط الإسلامى البيزنطى حتى منذ عهد معاوية كما سبق أن أشرنا أن النقد الإسلامى قبل عبد الملك كان قد تدرج فى التحسن من حيث الشكل والتدوير واستواء الأوجه .

---

(١٤) غير خفى أن هذه التواريخ تعنى بدء النقد الإسلامى عامة ، وأنه ينطبق فى المقام الأول على النقد فى المشرق ، أما النقد المعرب فى إفريقية والأندلس ، فإنه سيتأخر عن هذا التاريخ ، كما سنرى فى الفصل التالى .

وجاء قمة التطور فى شكل العملة حيث أحسن تدوير العملة ، وتسوية أسطحها ، وملاحظة تحرير السك فى وسط دائرها مع مراعاة ألا يشذ السك عن الدائر ما أمكن . بالإضافة إلى عدة أمور :

١ - عدم احتواء العملة على صورة . فأما النقد الفضى فقد اختفى منه صورة الملك الساسانى أو شعاره ، كما اختفى من الظهر صورة النار واختفى من النقد الذهبى والنحاسى ما كان موجوداً فى النقد الإسلامى البيزنطى النمط من قبل ، من صورة (كهرقل أو هرقل وولده ، أو هرقل وأولاده) كما اختفت الصورة المحورة (كالشخوص الثلاثة أو صورة الرجل الواقف) واختفت أيضاً صور الصولجان المعتمد على درجات بهاذجه المختلفة

٢ - اختفاء النقش الأجنبى اللغة وإحلال اللغة العربية محله .

٣ - اختفاء أنواع التاريخ المختلفة ، وعلى رأسها التواريخ الفارسية (تقويم يزدجرد وما بعده) وإحلال التاريخ الهجرى وحده (إن وجد) .

٤ - الاتفاق على صيغة نقشية ثابتة بالنسبة للنقدين : الذهب والفضة تضرب بها دور الضرب المختلفة ، وتكون علامة على النقد الإسلامى البحت روعى فيها أن تمثل العقيدة الإسلامية[15] .

- **وأما وزن العملة** فهو المظهر الأهم من الناحية الاقتصادية ولذا يستلزم بعض التفصيل فى نوعى النقد الذهبى والفضى .

١ - **إن النقد الفضى** السابق لفترة الإصلاح هذه ، كان يمثل القاعدة النقدية للدولة الإسلامية (لغياب النقد الذهبى) ، ومع هذا فإن نظرة إلى أوزان القطع الكثيرة الباقية والتى تتوزعها متاحف ومجموعات شخصية عدة . تُظهر أن وزناً بعينه لا يمثل هذه القطع وأنها ترجع إلى أكثر من مجموعة (ثلاث على الأقل) .

إن عدم وجود درهم محدد الوزن حتى زمن إصلاح عبد الملك ، لمسألة فى غاية الأهمية ، لأن وزن الدرهم يرتبط بأمور مهمة فى الشريعة الإسلامية

(١٥) سنعود إلى هذه النصوص فى الجزء الخاص بوصف العملة الإسلامية البحتة فى هذا العصر

وفى الدخل العام للدولة الإسلامية عامة . فهل كانت الأمور غير منضبطة قبل وهل كان نصاب الزكاة مثلاً وكمه يحددان بالدراهم عداً مع عدم وجود نمط وزنى ثابت للفضة ، أم كان يعتمد على وزن بعينه ؟ عن رسول الله ﷺ أنه قال : « الكيل كيل المدينة والوزن وزن مكة » ، فالوزن هو الأساس فى النظام النقدى وليس العد .

إن المؤرخين المسلمين قد انتبهوا إلى أنماط نقدية فضية كان المجتمع الإسلامى الأول فى الجزيرة العربية يتداولها امتداداً لما كان يتداول فى الجاهلية ، ذكرناها من قبل ، ويهمنا منها الآن النمط الساسانى بأوزانه المختلفة :

(أ) فقسم يزن عشرين قيراطاً أوهم مثقالاً كاملاً ، سمى بالوافى أو بالبغل ، أو بالأسود ، أو أطلق على دراهمه الأوصاف كلها فقيل دراهم بغلية وافية سود .

(ب) قسم يزن اثنى عشر قيراطاً .

(ج) قسم يزن عشرة قراريط ويطلق عليه الطبرى ، ونص على أنه نصف البغلى .

واتفق المؤرخون المسلمون أيضاً إلى أن الدرهم المعتبر فى الأمور الشرعية هو درهم وسط بين هذه الثلاثة (٣/٤٢ = ١٤ قيراطاً) به كان يحاسب جامعو الضرائب (الخراج) وهو درهم ليس له وجود بعينه فى قطعة بعينها ومن ثم يمكن الحكم إن وزن الدرهم قد حدد دون أن يقابل بشخص هذا الوزن من المعدن .

فعندما يأتى عبد الملك لإصلاح النقد ، فإن مهمته لن تكون صعبة فى وجود عدد من الصحابة وأقوام من التابعين ، وأعداد من الفقهاء ، إنه سيبحث عما فعل أصحاب رسول الله ﷺ فيفعل مثلهم ، لينتهى إلى الأخذ بوزنهم أعنى ال ١٤ قيراطاً .

والجديد الذى كان ينبغى على عبد الملك أن يوجده ، هو تمثيل هذا الوزن الحسابى ، فى أشخاص الدراهم ، منشئاً درهماً بوزن ثابت يماثل الدرهم

الحسابي السابق ويساوي ما يسمى بالدرهم الشرعي = ١٤ قيراطاً = ٢,٩٧٥ جراما تقريبا.

وعلى هذا فليست تتفق هذه النتيجة مع ما رمى إليه معظم الدارسين الغربيين من أن وزن درهم عبد الملك بني على غير أساس سابق، وأنه أبدع على غير مثال سابق (من ضمن هذه الأوزان الحسابية) وأن ما قاله المؤرخون إنما هو محاولة منهم لتفسير أمر متأخر في الزمن بأشياء سابقة لم تحدث في الواقع.

لقد انتبه مؤرخ مسلم إلى أهمية هذه القضية ودافع عنها، لارتباطها بأمور شرعية، ففي مقدمة ابن خلدون فقرة خاصة تشير إلى أن وزن الدرهم الشرعي سابق في الوجود لدرهم عبد الملك بن مروان(١٦).

إن وزن الدرهم الإسلامي لا يتفق مع الأوزان التي ذكرها المؤرخون المسلمون، ولا مع الدرهم الفارسي بأنماطه الوزنية المختلفة حسبما أظهرته الوثائق الكمية، أنه متفق مع متوسط الأوزان التي كان يتعامل بها العرب في الجاهلية وأوائل الإسلام من النقد الفضي الفارسي، وهذا الوزن كان معروفا قبل عبد الملك نسبت إليه الأوزان، وخاصة في الأمور الشرعية، وإن عبد الملك أصلح النقد الفضي من حيث الوزن بتمثيل الوزن الحسابي في جرم بعينه لا تتعداه شخوص الدراهم الإسلامية البحتة، حرص عليها، وحرص عليها خلفاؤه من بعد كما سنرى، مكوناً بذلك نمطاً نقدياً فضياً وحيداً ينتشر في غالب أجزاء العالم الإسلامي (بالإضافة إلى إصلاحه الشكلي كما مر).

هناك إشارة أخرى في المصادر الإسلامية إلى اعتبار الدرهم سبعة أعشار المثقال، والمثقال في الوقت ذاته وحدة وزنية متداولة عند العرب في الجاهلية والإسلام ثابتة الوزن، اتفقت المصادر على أنها لم تختلف لا في جاهلية ولا في

---

(١٦) ص ٢١٨ طبعة بولاق ونصه: (فلما رأى عبد الملك اتخاذ السكة لصيانة النقدين الجاريين في معاملة المسلمين من الغش فعيّن مقدارها على هذا الذي استقر لعهد عمر رضي الله عنه) وقد سبقت الإشارة إلى متابعة عمر وأبي بكر من قبله للوزن الذي كان يأمر به رسول الله ﷺ

إسلام ، وهناك إشارة أخرى إلى أن مثقالاً في الجاهلية عثر عليه أيام عبد الملك قيس به بعض نقد عبد الملك فوجد متوازناً معه حسب قيمته ، وسبعة أعشار هذا المثقال كما سنرى كان متفقاً أيضاً مع متوسط وزن أنماط العملات الفضية المختلفة ، أعنى أربعة عشر قيراطاً (باعتبار المثقال عشرين قيراطاً) .

٢ - وزن النقد الذهبي :

إن وزن الذهب المتبقى من فترة ما قبل الإصلاح ، وهو عدد قليل جداً ، يمكن أن يوصف بأنه مطابق لوزن العملة الذهبية البيزنطية المضروبة في القسطنطينية يزيد متوسطها على ٤,٥ جراماً ، في حين كان متوسط وزن عملة الإصلاح الذهبية ٤,٢٥ جراماً ، وهو الوزن الشرعي للدينار .

ويدور التساؤل حول هذا الفرق في الوزن أعنى حوالى ربع الجرام ما سببه ؟ إن مؤلفاً متخصصاً في العملات مثل فيليب جريرسون يثير هذا السؤال في صورة المتعجب بقول : « لماذا ألغى عبد الملك ، وهو يحل الدينار محل السوليدوس ، نمطاً ذهبياً قياسياً ، استمر قروناً عدة في الشرقين الأدنى والأوسط ، وأنشأ بدلاً منه نمطاً قياسياً جديداً ؟ » ، ونراه بعدُ يقدم تفسيرين محتملين لهذا الأمر .

أولهما : أن يكون الدينار الإسلامي البحت لم يَعْدُ وزن السوليدوس البيزنطى على الرغم من فارق ربع الجرام هذا ، لأن الدينار في هذه الحالة يكون قد حاكى وزن السوليدوس المضروب في القسطنطينية لا للتداول في الامبراطورية البيزنطية ، ولكن لتصديرها ليتعامل بها في الدولة الإسلامية . وعلى الرغم من وجاهة هذا الرأى نظرياً ، وعلى الرغم من وجود أمثلة مشابهة في تاريخ النقد عامة ، إلا أنه يقف مضاداً للأوزان المسجلة لدنانير فترة الإصلاح . (لكن قد نعود إلى الإفادة من هذه الفكرة الطيبة بعد عدة أسطر) .

---

(١٧) Ibid P . 132

إن عبد الملك ضرب نقداً ذهبياً يزيد بعضه على أربعة جرامات ونصف الجرام ، فهو يعلم إذن أن هذا الوزن هو النمط الوزني البيزنطي المتداول في الأسواق البيزنطية والعالمية ، وهو حين ضرب ديناره الإصلاحي الجديد لم يكن مخدوعاً بوزن أقل ، بل كان واضعاً نصب عينيه أمراً آخر ليس في مكنته تخطيه .

ثانيهما : أن وزن السوليدوس لم يرض المسئولون المسلمون به ، وأنهم حددوا وزن دينارهم بالقياس إلى شيء آخر ، لعله القيمة التبادلية أو سعر الصرف مع عملات أخرى سبق تحديد وزنها .

إن هذا التفسير الثاني هو الأقرب ، فإن الدينار ، مثله مثل الدرهم ، كان وزنه محدداً نظرياً وحسابياً قبل إصلاح عبد الملك ، إذ إن قيمة الدينار الشرعي كانت قد حددت من قبل ، ومرجعنا في هذا النصوصُ التاريخية التي تنص باتفاق تام على أمر في غاية من الأهمية ، هو أن الدينار زنته زنة المثقال ، هذه مقدمة ، وأن دينار عبد الملك قيس إلى مثقال جاهلي عثر عليه أيامه فكان الوزنان متماثلين .

إن النمط المقيس إليه وزن الدينار الذهبي الإسلامي البحت ، لم يكن السوليدوس (الذهبي) البيزنطي ، ولا الدرهم الأتيكي الساساني (الذي اختلف حول تحديده) وهما أمران ربما لم يشغلا من تفكير عبد الملك ومعاونيه حيزاً كبيراً ، لانصراف الأذهان إلى النمط الواجب القياس عليه .... إنه المثقال الذي كانت توزن به العملات المتداولة أيام الجاهلية (على أنها معدن لا نقد) والذي أقره رسول الله ﷺ وخلفاؤه من بعده (الوزن وزن مكة) والذي أشار المؤرخون إلى ثبات وزنه فهو لم يتغير في جاهلية ولا في إسلام .

إن هذا المثقال كان يتجزأ إلى عشرين قيراطاً (أول الأمر) فإذا حاول دارس كجيرسون أن يبحث عن وزن هذا القيراط لم يجده القيراط اليوناني الروماني (الذي اختلف حول زنته بين ٠,١٨٧ ، ٠,١٨٩) ولم يجده القيراط

المصرى (الذى أظهرت عدة قياسات لصنج زجاجية أنه ٠,١٩٥٦ أو ٠,١٩٥٧ أو ٠,١٩٦ من الجرام) .

إذن فمثقال العرب ذو العشرين قيراطاً لم تكن قراريطه مقيسة إلى قراريط البيزنطية ، بل كان مقياساً وزنياً آخر تتكامل أبعاضه حتى إذا وصلت إلى عشرين صار وزنها جميعاً ٤,٢٥ جراماً .

وهناك احتمال أن يكون وزن هذا المثقال قد أخذ من متوسط وزن عملات الذهبية البيزنطية التى كانت تفد إلى الجزيرة ، وهى نقود بيزنطية .

لقد افترض جورمسون أن المثقال كان زنة السوليدوس = ٤,٥٥ تقريباً ، وأنه كان مجزءاً إلى ٢٢ قيراطاً إلا كسراً ، واختار أحد قولى المؤرخين أنه كان ٣/٤ ٢١ لا ٣/٧ ٢١ ومن هنا يصل إلى أن تحديد قيمة للقيراط لا أجد لها ضرورة ، ولكنى سأفترض منه فرضاً سابقاً هو أن تكون القطع الواصلة إلى أيدى العرب قطعاً من زنة ٤,١ ٤ جرام وبه حدد وزن المثقال الإسلامى ، يرشح ذلك ما سبق أن أوردناه من اتفاق زنة مثقال جاهلى عثر عليه أيام عبد الملك وزنة دينار عبد الملك .

إن الدينار الإسلامى البحت كان يتفق مع المثقال الذى كان متداولاً أيام الجاهلية (ولعله هو نفسه كان أساس إصلاح النقد الفضى أيضاً باعتبار أن الدرهم اعتبر ١٠/٧ المثقال) .

وقبل أن نختم الحديث عن إصلاح عبد الملك ، نود أن نشير إلى نقطة أخرى هى موقف الدولة الإسلامية من العملات القديمة بين النص والوثيقة .

لقد وضح أن غرض عبد الملك كان إقامة نظام نقدى إسلامى بحت ، لا يعتمد على غيره من الأنظمة النقدية بعد أن توسعت الدولة الإسلامية شرقاً وغرباً ، وأصبح لها متاجر وثروات متعددة ، وأوشك أن يكون لها نظام إدارى عربى ثابت .

ومن ثم حرص عبد الملك على نظامه النقدى ، وأحاطه بضمانات نجاحه ، ومن ذلك أنه أمر بإبطال النقد الأجنبى ، وحظر التعامل إلا بالنقود

نقوداً إسلامية

الإسلامية ، وعمل على إعادة سك العملات الأجنبية نقوداً إسلامية ، وتوعد بالعقاب الشديد كل من يخالف هذه الأمور ، إلى هذا أشار الدميرى فى معرض حديث عن عبد الملك أنه نصح فامتثل للنصح فأمر « أن يكتب (بضرب) السكك فى جميع بلدان الإسلام ، وأن يتقدم إلى الناس فى التعامل بها ، وأن يتهدد بقتل من يتعامل بغير هذه السكة من الدراهم والدنانير وغيرها ، وأن تبطل وترد إلى مواضع العمل حتى تعاد إلى السكك الإسلامية »[١٨] .

كما أشار ابن خلدون إلى أن عبد الملك اهتم بنقده « وطرح النقود الجاهلية (غير الإسلامية) رأساً حتى خلصت ، ونقشت عليه سكته وتلاشى وجودها »[١٩] .

هذا ما تشير إليه المصادر ، فماذا يقول الواقع النمى ؟ يبدو أن جل اهتمام عبد الملك كان منصباً على الذهب ، بجمع النقد الأجنبى منه ويصهره ويعيد سكه سكة إسلامية جديدة ، ويتوعد بأشد العقاب من يتعامل بغير نقده ، حتى يضمن له نجاحاً لم يشهده نقد إحدى المحاولتين الإصلاحيتين السابقتين (إصلاح معاوية وإصلاح عبد الله بن الزبير) .

وأما النقد الفضى ، فليس فيه كبير مشاكل ، فهو من ضرب الولايات الإسلامية ، وقد بدأت الصنج فى الانتشار ، فإن وجد نقد ما زال يضرب على زنة النمط الإسلامى الساسانى فإن ضمانة الصنج الإسلامية التى بدأت فى الظهور من أيام بشر بن مروان سنة ٧٤ هـ وزاد انتشارها أيام الحجاج ابن يوسف[٢٠] . إن الوثائق النمية تشير إلى استمرار ضرب النقد الإسلامى ذى

---

(١٨) هذا الحديث أورده الدميرى على لسان الرشيد وهو يخاطب معاوية حول درهم أسود وُجد . انظر : حياة الحيوان الكبرى ج ١ ص ١٧٣ .

(١٩) المقدمة ص ٢١٨ .

(٢٠) فى المصادر الإسلامية ما يشير إلى أن (سميراً) اليهودى هو الذى أنشأ الصنج للحجاج يترضاه حتى لا يعاقبه فى ضربه دراهم أخلص عياراً من دراهم الحجاج خارج دار السكة . لكن لا نذكر أن الصنج البيزنطية كانت تستخدم قبل ذلك ، وأن بعض الولاة كبشر بن مروان نقش اسمه على صنجة برونزية بيزنطية معيداً استخدامها .

النمط الساسانى عدة سنوات بعد تاريخ إنتاج الفضة الإسلامية البحتة وحتى سنة ٨٣ هـ (فى زمن الدولة الأموية)[٢١] ، بيد أن هذا لا يؤثر فى النظام النقدى الإسلامى كثيراً .

مواصلة الإصلاح المالى بعد عبد الملك :

قدمنا أن عبد الملك اجتهد فى إحاطة إصلاحه بعوامل النجاح ، غير أننا لن نغفل عن دور خلفائه من بعده فى المشاركة فى إنجاح هذا النظام باتباعه من جهة ، وبحرصهم على أوزان النقد وعياراته ، حتى صارت قياسية ، وبمساندتهم هذا الإصلاح أيضاً بمجموعة أخرى من الإصلاحات القياسية والمالية والإدارية ، وخاصة فى عهدى الوليد وعمر بن عبد العزيز .

فلقد سار خلفاء عبد الملك من بعده سيرة مشابهة لسيرته فى الناحية النقدية ، فتأكدت مكانة النقد الإسلامى وذاع صيته ، وأصبح العراق مرتبطاً بسك الدراهم فى الدولة الأموية غالباً ، ففى عهد يزيد بن عبد الملك تولى العراق عمر بن هبيرة ، فاشتد فى العيار ، وضرب دراهم جيدة ، سميت بالهبيرية نسبة إليه ، وفى خلافة هشام بن عبد الملك حدثت عدة أمور منها أنه ولى خالداً البجلى العراق فضرب دراهم جديدة ، مغيراً فى عيارها إلى الأنقى ، مكبراً فى حجمها ، فنسبت إليه هذه الدراهم وسميت بالخالدية ومن الأمور التى حدثت فى عهد هشام أيضاً أنه أبطل ضرب الدراهم من كل الآفاق وقصرها على واسط فترة كما يشير المقريزى[٢٢] (وسنناقش هذه النقطة فيما بعد) .

ومن بعد خالد جاء يوسف بن عمر ، فبالغ فى إحكام أمرها كذلك ، وعاقب عليها المتهاونين فيها عقاباً شديداً ، « فكانت الهبيرية والخالدية واليوسفية أجود نقود بنى أمية » كما قرر البلاذرى[٢٣] .

---

(٢١) عادت هذه النقود ذات النمط الإسلامى الساسانى فى الولايات الشرقية فى بعض من عهد الدولة العباسية . ولعل الدارس لظهور القومية الفارسية يعتبرها إحدى المؤشرات الخاصة بها .
(ظهرت هذه النقود فى سنة واحدة هى سنة ٢٠٠ هـ) .

(٢٢) كتاب النقود الإسلامية القديمة فى موضعين ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٢٣) رسالة النقود ص ١٥ .

تكلفة الضرب وسياسته بين المركزية واللامركزية :

بدأت دار السكة الإسلامية الأولى محاكية نمط دار السكة الساسانية والبيزنطية محاكاة تكاد تكون تامة ، بل لعلها موظفيها قبل الفتح استمروا [illegible] هم في أداء مهام وظائفهم كدأب المسلمين على الاحتفاظ بالموظفين حماية للنظام الإدارى من الانهيار المفاجئ(٢٤) ، وطبيعى أن تزداد خبرة العاملين يوماً بعد يوم ، لكننا لا نتوقع زيادة كبيرة حتى بداية إصلاح عبد الملك ، يظهر ذلك من سؤال الحجاج عن طريقة ضرب الفرس لنقودهم وهو بصدد إنشاء دار سكته بالعراق ، قال البلاذرى(٢٥) : « حدثنى عباس بن هشام الكلبى عن أبيه ، قال : حدثنى عوانة بن الحكم أن الحجاج سأل عما كانت الفرس تعمل به في ضرب الدراهم ، فاتخذ دار ضرب وجمع فيها الطباعين » .

وكانت تكاليف الضرب أيام عبد الملك تتراوح بين ١٪ ، ٢٪ حسب نوع العملة المضروبة ، ذكر المقريزى أن الحجاج قدر في كل مائة درهم درهماً عن ثمن الحطب وأجر الضراب(٢٦) ، ومن نص ورد في كتاب النقود للمقريزى غير محرر تحريراً مرضياً(٢٧) يمكن أن نفهم أن تكلفة ضرب المائة من الدنانير ديناران أى ٢٪ .

ولا يُعلم إن كانت الدولة الأموية احتفظت بهذه النسبة أو زادت بزيادة الأعباء المالية للدولة في عهود خلفاء عبد الملك ، وخاصة هشام الذى وصف بأنه جموع للمال(٢٨) .

---

(٢٤) كان متولى مال الشام أيام هرقل نصرانياً يدعى منصور ، واستعمل معاوية ولده سرجون ، ثم حفيده منصور بن سرجون وهو نصرانى أيضاً .

(٢٥) رسالة النقود ص ١٤ .

(٢٦) كتاب النقود ص ٣٦ .

(٢٧) نفسه وعبارته : (وجعل عبد الملك الذهب الذى ضربه دنانير على المثقال الشامى ، وهى المثاقيل الوازنة المائة دينارين) .

(٢٨) هناك إشارة إلى وجود تكلفة إضافية في زمن متأخر عن الأمويين عرفوها باسم « حق السلطان » في دولة المماليك . (ناقشت هذا في بحثى الذى عنوانه دارا السكة الأموية والعباسية ص ٣٥٢ في مجلة ندوة التاريخ الإسلامى العدد الثالث) .

تكلفة الضرب وسياسته بين المركزية واللامركزية :

بدأت دار السكة الإسلامية الأولى محاكية نمط دار السكة الساسانية والبيزنطية محاكاة تكاد تكون تامة ، بل لعلها موظفيها قبيل الفتح استمروا كما هم في أداء مهام وظائفهم كدأب المسلمين على الاحتفاظ بالموظفين حماية للنظام الإدارى من الانهيار الفجائى(٢٤) ، وطبيعى أن تزداد خبرة القائمين يوماً بعد يوم ، لكننا لن نتوقع زيادة كبيرة حتى بداية إصلاح عبد الملك ، يظهر ذلك من سؤال الحجاج عن طريقة ضرب الفرس لنقودهم وهو بصدد إنشاء دار سكته بالعراق ، قال البلاذرى(٢٥) : « حدثنى عباس بن هشام الكلبى عن أبيه ، قال : حدثنى عوانة بن الحكم أن الحجاج سأل عما كانت الفرس تعمل به فى ضرب الدراهم ، فاتخذ دار ضرب وجمع فيها الطباعين » .

وكانت تكاليف الضرب أيام عبد الملك تتراوح بين ١٪ ، ٢٪ حسب نوع العملة المضروبة ، ذكر المقريزى أن الحجاج قدر فى كل مائة درهم درهماً عن ثمن الحطب وأجر الضراب(٢٦) ، ومن نص ورد فى كتاب النقود للمقريزى غير محرر تحريراً مرضياً(٢٧) يمكن أن نفهم أن تكلفة ضرب المائة من الدنانير ديناران أى ٢٪ .

ولا يُعلم إن كانت الدولة الأموية احتفظت بهذه النسبة أو زادت بزيادة الأعباء المالية للدولة فى عهود خلفاء عبد الملك ، وخاصة هشام الذى وصف بأنه جموع للمال(٢٨) .

---

(٢٤) كان متولى مال الشام أيام هرقل نصرانياً يدعى منصور ، واستعمل معاوية ولده سرجون ، ثم حفيده منصور بن سرجون وهو نصرانى أيضاً .

(٢٥) رسالة النقود ص ١٤ .

(٢٦) كتاب النقود ص ٣٦ .

(٢٧) نفسه وعبارته : (وجعل عبد الملك الذهب الذى ضربه دنانير على المثقال الشامى ، وهى الميالة الوازنة المائة ديناران) .

(٢٨) هناك إشارة إلى وجود تكلفة إضافية فى زمن متأخر عن الأمويين تعرف بـ « مكس السلطان » فى دولة المماليك . (ناقشت هذا فى بحثى الذى عنوانه دارا السكة الأموية والمرينية ص ٣٥٢ فى مجلة ندوة التاريخ الإسلامى العدد الثالث) .

أما سياسة الضرب فى المشرق فقد تنوعت بين المركزية واللامركزية ، فأما دراهم الخلفاء الراشدين فيبدو أنها ضربت فى أكثر من موضع فى الشام والعراق وفارس ، إذ وردت إشارات إلى عدة مدن طبعت فيها هذه النقود هى طبرستان ويزد وطبرية ، كما مر .

ويبدو أن هذه السياسة استمرت إلى زمن اكتمال النقد الإسلامى البحت ، أعنى زمن عبد الملك بن مروان ، حيث صارت سياسته تجاه ضرب الدنانير مركزية ، فى حين ضربت الدراهم بالأمصار الإسلامية الأخرى مع وجود حساب جامع فى دار ضرب رئيسية بالعراق أيام الحجاج حيث كانت ترد حسابات دور الضرب الفرعية الأخرى المتفرقة فى الأمصار وعدد الدراهم المضروبة فيها .

غير أن هناك إشارة إلى أن هذه السياسة اللامركزية فى ضرب الدراهم تعرضت للتغيير أيام هشام بن عبد الملك ، فقد أورد المقريزى أن هشاماً أمر سنة ١٠٦ هـ « أن يبطل السكك من كل بلدة إلا واسطا ، فضرب الدراهم بواسط فقط » ثم عاد فكرر هذا عند حديثه عن ولاية يوسف بن عمر فقال : « وضربها بواسط وحدها »[٢٩] .

وتفسير كلام المقريزى أن هشام بن عبد الملك آثر سياسة المركزية فى ضرب الدراهم أيضاً ، فقصر ضربها على واسط بالعراق دون غيرها ابتداء من سنة ١٠٦ هـ .

بيد أن الوثائق لا تقف مع ظاهر هذا القول ، إذ وجدت دراهم ضربت بعد هذا التاريخ فى غير واسط فى القيروان والأندلس مثلاً ، وأن هذه الدراهم ضربت فى القسم الغربى الإسلامى منذ سنة ١٠٤ هـ .

فهل يعنى هذا عدم صحة نقل المقريزى ؟

أو يعنى أن دار الضرب فى واسط ضربت دراهم لكل العالم الإسلامى

---

(٢٩) كتاب النقود ص ٤٤ ، ٤٥ .

ناقشة على كل مجموعة من الدراهم اسم البلد الذاهبة إليه ؟

لقد خطأ ميلز (٣٠) فكرة أن الأمويين زمن هشام قد تحولوا إلى مركزية ضرب الدراهم ، معتمداً على ما سبق أن أشرنا إليه من وجود نقد مغربي وأندلسي ضرب في المدة المشار إليها ، وحدد ميلز السنوات التي ضربت فيها الدراهم الأموية بالأندلس بالسنوات من ١٠٥ - ١٢٤ هـ بتسلسل يكاد يكون متتالياً ، فيكون عهد هشام قد وجدت له دراهم بالأندلس فيما عدا سنى ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٣ والسنة الأخيرة من عهده سنة ١٢٥ هـ .

وقد كدنا نقبل تفسير ميلز لهذه القضية قبولاً تاماً ، عندما أشار إلى أن القصر هنا لم يكن على واسط وحدها ، بل إن سياسة هشام رمت إلى تقليص عدد الدور وتحديدها في مراكز معينة في مختلف نواحي العالم الإسلامي ، بمعنى وجود عدد من المراكز في الجهات المختلفة مثل النواحي الشرقية والغربية ، بالإضافة إلى دار الضرب الأساسية للدراهم في واسط .

كدنا نقبل تفسير ميلز السابق هذا لولا أن وردت إشارة في مقالة نشرها Jungflisch (٣١) نص فيها إلى أن جاك دى مورجان قام بعدة تنقيبات في واسط تمكن فيها من العثور على كم ضخم من نقد سليم يمكن أن يوصف بالجدة مذكور فيه أنه ضرب بإفريقية فهل هذا نقد ضرب في واسط ليرسل إلى إفريقية أم أنه ضرائب أرسلتها دور الضرب بإفريقية . وعلى أى من التفسيرين فإن هناك نوعاً من المركزية بالضرب في دار وحيدة ، أو بإرسال أزواج الضرب جاهزة من واسط إلى عدة دور لتطبع هناك (٣٢) .

---

(٣٠) Ibid P .38

(٣١) Conjectures au Sujet de Certaines lettres isolées Se Recontrant Sur Les Solides Byzantims du VIIe Siecle P . 111 وهى منشورة في مجلة المعهد المصرى بباريس العدد الحادى والثلاثين سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ .

(٣٢) إن هذه الدلائل الجديدة لتقف إلى جانب النقود الإسلامية ، معطية لها مزيداً من الثقة وبها يتأكد دقة نقل المؤرخ الإسلامي المقريزى .

كتالوج النقد الأموى بعد الإصلاح

قدمنا أن النقد الإسلامى البحت بعد ثبات شكله فى عهد عبد الملك ابن مروان ، يمكن إعطاؤه صفة النمطية من حيث الوزن ، ومن حيث النقش عامة . ومن هنا فإن إيراد وصف لقطعة منها يمكن أن تجزىء عن القطع الأخرى من نفس نوع النقد غالباً ، فيما عدا بعض متنوعات خفيفة يمكن تلخيصها فى عبارات محدودة .

ومن هنا ، فإننا سنلجأ إلى المنهج الذى اختاره ميلر حيث اختار عدداً من النقد الإسلامى النادر فى كتابه الصغير والقيم Rare Islamic Coins ، فنعتمد على بعض قطع من مجموعته هذه التى توجد فى متحف الجمعية الأمريكية للنميات بنيويورك (ANS) مع اختيار عدد آخر من القطع النادرة غير الموجودة فى هذا المتحف والمنتشرة فى متاحف أخرى وجل اعتمادنا هنا على الكتالوج الجامع الذى أعده ووكر ، وهو وإن كان خاصاً بالنقد الإسلامى فى المتحف البريطانى ، إلا أن مؤلفه انتهج نهجاً طيباً حيث أضاف قطعاً أخرى لا توجد فى مجموعة متحفه منتقيا إياها من عدد كبير من المتاحف العربية ، والأسيوية ، والأوربية ، والأمريكية .

وسنلاحظ فى هذه المجموعة المنتقاة عدم تمثيل النقد المغربى (أعنى الإفريقى والأندلسى) لأننا قسمنا له فصلاً خاصاً يأتى بعد .

وسيبدأ الكتالوج بالنقش النمطى للفئة النقدية (من ذهب أو فضة أو نحاس) ثم يأتى بعدها ذكر المتنوعات .

أولاً : الذهب

(أ) نقشه النمطي كالتالي :

الوجه		الظهر
لا إله إلا الله وحده لا شريك له	(في مركز العملة)	الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد
محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله	(على دائر العملة)	بسم الله ضرب هذا الدينار في سنة سبع وسبعين

ويلاحظ :

(أ) أن هذا النقش النمطي سيتبع في النقد المغربي ثم يعدل عنه إلى نقش نمطي آخر .

(ب) نقش دائر الوجه سيختلف عنه مثيله المغربي لاكتفاء الأخير بالوقوف عند كلمة (الحق) .

(ج) عبارة الضرب في دائر الظهر ، ظلت تحوي الحرف (في) قبل كلمة (سنة) وذلك حتى عام ٨٠ هـ وابتداء من عام ٨١ اختفى هذا الحرف من عبارة الضرب إلى نهاية الدولة الأموية (وإن كان سيعود إلى الظهور في نقد عباسي ضرب سنة ٢٠٠ هـ فقط) .

(د) هذا النقد المشرقي في الدينار الكامل لم يحو موضع الضرب (إلا في قطعة وحيدة سنوردها بعد) .

(هـ) أجزاء الدينار من أنصاف وأثلاث لم نوردها هنا لاعتبارنا أنها مغربية على الرغم من عدم إيراد موضع الضرب (كما سنرى) .

(و) يطلق على هذا الدينار الذى وصفاه عاليه دمشقى من قولهم (الدنانير الدمشقية) لأنه مضروب فى دمشق على الرغم من عدم إيراد موضع الضرب (لاحظ أن دمشق تركز فيها ضرب الدنانير الإسلامية البحتة فى جهة الشرق الإسلامى أى دون إفريقية والأندلس) .

(ب) نماذج متنوعة للذهب :

١ - دينار من المضروب بعد سنة ٨٠ هـ مثل سابقه ، لكن لا يوجد الحرف (فى) من عبارة الضرب فتكون (ضرب هذا الدينر سنة إحدى وثمنين) .

وتوجد نقطة فوق السنة الأولى من حرف الشين فى كلمة (شريك) وعدة نقاط أخرى فوق حرف أو تحت آخر من نقش الظهر ، ولعل هذه النقاط علامات خاصة بدار السكة يتأكد بها من أنها ضربت داخل الدار وليست مزيفة .

(انظر هذه القطعة فى كتالوج ووكر تحت رقم ١٩١
وهى تزن ٤,٢٧ جم وهو وزن وافٍ)

٢ - دينار يرجع إلى سنة ١١٠ هـ ليس فيه اختلاف يذكر ، فيما عدا خطأ من الناقش حيث نقش سنة الضرب على أنها (سنة عشرة ومئة) وليس (سنة عشر ومئة) . وهذا الدينار يزن ٤,٠٨ جم ويضمه متحف ANS وأورده ميلز فى R. I. C. ص ٢١ - ٢٢ ونشر صورته فى اللوحة IV برقم ٦٨ .

٣ - أهم القطع المختارة فى هذه المجموعة ، الدينار الذى يضمه متحف ANS والذى ذكر فيه موضع الضرب هكذا (معدن أمير المؤمنين بالحجاز) على عكس عادة النقد المشرق عامة . ويبدو أنه كان أحد أربع قطع كانت تضمها مجموعة زوجة الأمير اسماعيل ووصفها P. Casanova سنة ١٨٩٦ وهى تمثل نمطين اثنين للضرب مما يشير إلى أنها من ضرب أزواج للضرب مختلفة .

وفيما يلي وصف نقش ظهر هذه العملة لأنها هي التي تختلف عن مثيلاتها ، فنجد في مركز الظهر العبارة التالية في خمسة أسطر :

(الله أحد الله / الصمد لم يلد / ولم يولد معدن / أمير المؤمنين / بالحجاز) وفي دائر الظهر (بسم الله ضرب هذا الدينر سنة خمس ومئة) .

ويلاحظ في هذا الدينار عدة ملاحظات :

(أ) أنه من النقد بالغ الندرة .

(ب) أن عبارة الضرب لم تحو الموضع ، وإنما ذكر الموضع في مركز الظهر ابتداء من آخر سطر في النص الديني (لم يولد) ثم السطرين بعده .

(ج) نقش مركز الظهر وصل إلى خمسة أسطر .

(د) بعد هذه الملحوظات نأتي إلى عبارة الضرب (معدن أمير المؤمنين بالحجاز) لنشير إلى أن P . Casanova [٣٣] قدم دراسة حلول فيها معرفة كنه هذا المعدن (المنجم) وأين هو ، وبعد أن اعتمد على نصوص تاريخية وجغرافية ، واستعان بكتابات المحدثين من المكتشفين والرحالة واعتمد أيضاً على الخرائط الحديثة توصل P . Casanova إلى أن المقصود به معدن بني سليم الموجود في حرة بني سليم جنوب شرق المدينة المنورة وشمال غربي مكة المكرمة على الطريق التجاري الذي كان يربط مكة والعراق (ذلك الطريق الذي استخدمه تجار مكة بعد أن ضيق المسلمون عليهم خطهم التجاري المعتاد المتجه إلى الشام ، كوسيلة من وسائل الحرب من الحصار التجاري الذي فرضه المسلمون عليهم بعد الهجرة) .

وكان المؤرخون المسلمون قد أشاروا إلى أن رسول الله ﷺ قد أقطع بلال بن الحارث أرضاً وجد فيها بعد ذلك معدن أو منجم للذهب فاشتراه الخليفة عمر بن عبد العزيز من ابن لبلال .

---

(٣٣) انظر مثل القطعة رقم ٦٦ من R . I . C وكتالوج ووكر القطعة ANS /16 زوجة الأمير إسماعيل : la Inventaire Sommaire de la Collection de Monnies Musulmanes de S . A . PrincesseIsmâil . Paris 1890 . ودراسة P . Casanova عن مجموعة نقود .

ولم يصل لنا نقد ضرب باسم هذا المعدن إلا في سنة ١٠٥ هـ أي في خلافة يزيد أو في خلافة هشام بن عبد الملك ، وإن كان يبدو أن هشاماً هو صاحب هذا الدينار ، اعتماداً على ابتداء عهده ، وما شهر به من أنه كان جموعاً للمال ، فهل يفهم أن هذا التاريخ كان تاريخ ابتداء تشغيل هذا المنجم ، فيكون هذا النقد نقداً تذكارياً ، أو أن يكون نقداً ضرب لتغطية مصارف مناسك الحج والهبات للعظماء ، والتصدق للفقراء .

ثانياً : الفضة :

ظهر إنتاج الفضة الإسلامية البحتة حوالي سنة ٧٥ هـ كما قدمنا ، ولما لم يرتض نقشه ، فيما يبدو ، ظهر نقش آخر جديد سنة ٧٩ هـ استمر نقشاً نمطياً للدراهم الإسلامية مدة ليست بالقصيرة .

(أ) النقش النمطي (في المشرق) في الدراهم كالتالي :

الوجه		الظهر
لا إله إلا الله وحده لا شريك له	(في المركز)	الله أحد الله الصمد لم يلد و لم يولد ولم يكن له كفوا أحد
بسم الله ضرب هذا الدرهم ب ... في سنة ...	(في الدائر)	محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون

ويلاحظ فى هذا النقش عدة ملاحظات :

(أ) أن نقش المركز قريب من نقش الدينار ، مشابه تماماً فى الوجه ، ويزيد الدرهم فى الظهر فى عدد الأسطر سطراً رابعاً ، وزيادة (ولم يكن له كفواً أحد) .

(ب) عبارة الضرب فى الدرهم ضربت فى الوجه عكس الدينار وأن النقش الدينى فى الدائر ظهر فى ظهر الدينار عكس الدينار كذلك ، كما زاد هذا النقش فى الدرهم عبارة (ولو كره المشركون) .

(ج) موضع الضرب سبق بحرف الجر (الباء) إلا عدة قطع ظهر فيها الحرف (فى) .

(د) كلمة (سنة) فى عبارة الضرب تسبق غالباً بالحرف (فى) بيد أنها أحياناً تحذف .

(هـ) يختلف موضع حرف الواو فى السطر الثالى من نقش مركز الظهر حيث ترد فى نهاية السطر الثانى منفصلة عن (لم) وأحياناً ترد فى بداية السطر منضمة إلى (لم) هكذا : (ولم) .

(و) معظم القطع ذكر فيها موضع الضرب ، إلا قطعة واحدة .

(ز) مجموعات النقود الفضية الموجودة تمثل عدداً كبيراً جداً من دور الضرب فى المشرق أعنى مصر والشام والعراق والولايات الشرقية (بالإضافة إلى دور الضرب الغربية التى سنذكرها فى الفصل التالى) .

(ب) نماذج متنوعة :

فيما يلى عرض لنماذج متنوعة من النقد الفضى الإسلامى البحت إبان الأمويين :

١ - قطعة ضربت سنة ٧٩ هـ ، لم يذكر فيها موضع الضرب وتوجد فى متحف الآثار الإسلامية بالقاهرة (دار الكتب الخديوية سابقاً) وقد حاول ووكر أن يقرر أن هذا الدرهم درهم تجريبى أو هو آخر الدراهم التجريبية ظهر بعدها الدرهم الإسلامى البحت معتمداً على عدة أمور :

(أ) عدم ذكر موضع الضرب فى حين ذكره غيره .

(ب) تسلسل النقد المتبقى من سنة ٧٩ إلى آخر الدولة الأموية .

(ج) يبدو أنه ضرب فى دمشق (لأدلة داخلية منها وجود الواو آخر السطر الثانى) .

وهو اجتهاد طيب للغاية من ووكر (فى محاولته إثبات أن الدرهم الإسلامى البحت لم يظهر قبل سنة ٧٩ هـ) بيد أن أدلته ، على وجاهتها ، غير ملزمة ، لإمكان الرد عليها برد صغير هو إمكان سقوط موضع الضرب سهواً من الناقش ، يقوى هذا عدم وجود قطعة أخرى تشبهها ، بالإضافة إلى ظهور نقد إسلامى بحت أرخ بسنة ٧٥ هـ .

٣ - قطع متعددة ضربت فى بهقباذ ، تعود أهميتها إلى ندرتها ، وبهقباذ تنقسم إلى ثلاثة أقسام : بهقباذ الأسفل ، وبهقباذ الأوسط ، وبهقباذ الأعلى . وقد وجد من نقدها أربع قطع تعود جميعاً إلى سنة تسعين هجرية ، ممثلة لموضعين من ثلاث البهقباذ ، هى بهقباذ الأسفل وبهقباذ الأوسط .

ثالثاً : النحاس

الفلوس من أكثر العملات صعوبة فى التصنيف لأنها لم تكن خاضعة للإشراف المباشر للدولة ، وأنها كانت تضرب بسرعة لتلبية حاجة المتداولين لقضاء صغائر الأشياء ، كما ضربت أحياناً بإشراف عمال المال فى بعض الولايات الإسلامية ، وأيا ما كان الأمر فإن دور ضربها متعددة والمشرفين عليها متعددون ، مما يعطى لها صفة الحرية وتعدد الشكل والوزن .

وقد حار الدارسون فى تصنيف الفلوس الإسلامية البحتة فقدم ووكر تقسيماً وقدم ميلز تقسيماً آخر ، فأما ووكر فتقسيمه :

(أ) فلوس بصيغ دينية (برموز أو بدون رموز) .

(ب) فلوس تحوى موضع الضرب (مع التاريخ أو بدونه) .

(ج) فلوس تحوى تاريخ الضرب (وإن لم تحو الموضع) .

وميلر وهو يشير إلى صعوبة التقسيم يقول إنه قسمها خمسة أقسام[٣١] :

(أ) فلوس تحمل النقش الديني الأكثر بساطة .

(ب) فلوس تحمل نقشاً دينياً أقل شيوعاً .

(ج) فلوس تحمل صور حيوانات أو طيور أو غيرها .

(د) فلوس تحمل تاريخ الضرب دون الموضع .

(هـ) فلوس تحمل موضع الضرب بالتاريخ أو بدونه .

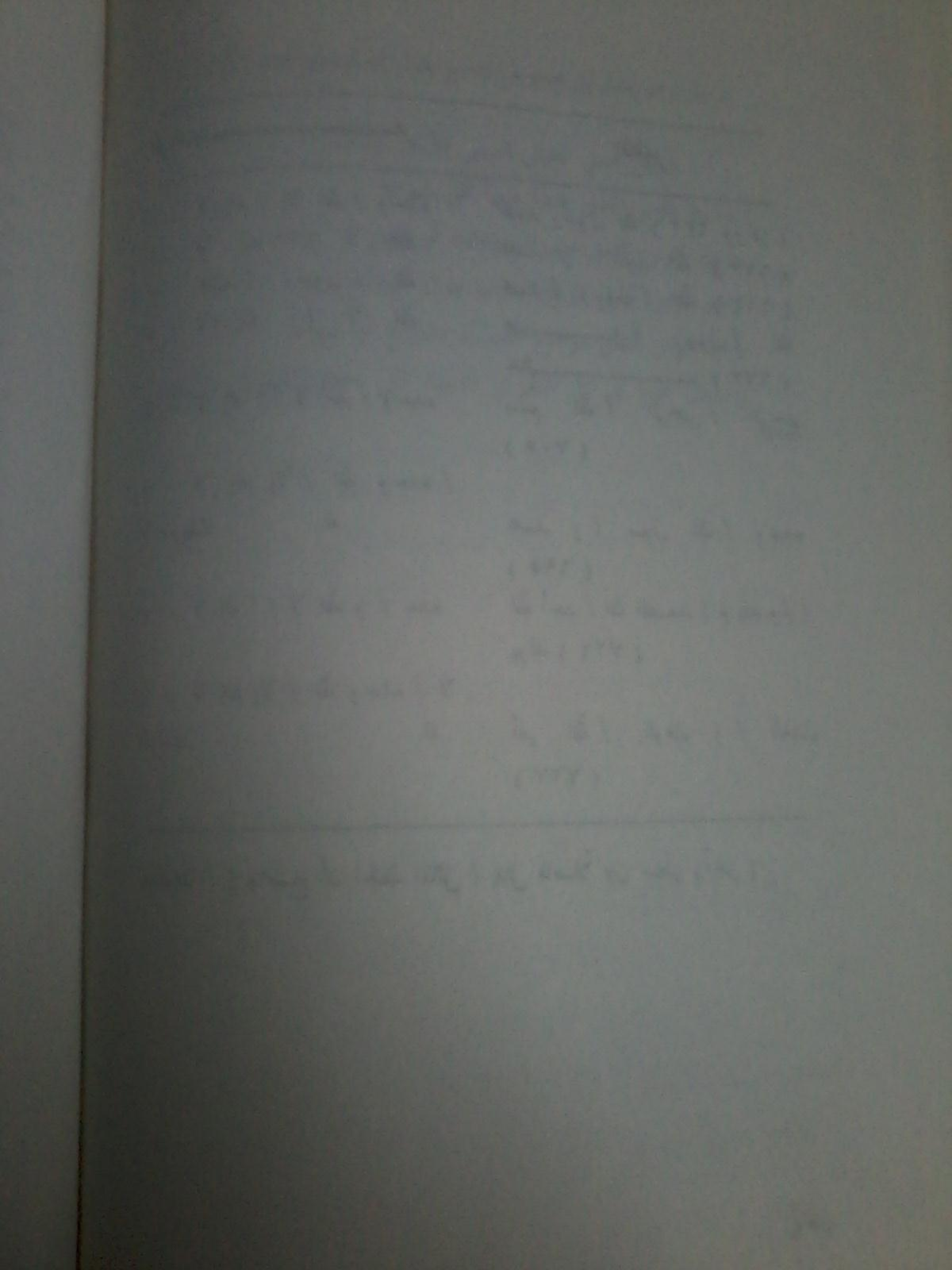
وسنشير فيما يلي إلى النقوش الدينية التي حملتها الفلوس الإسلامية البحتة :

---

(٣١) R. I. C. P. 27.

الوجـــــه	الظهر
١ - لا إله / إلا الله / وحده	محمد رسول الله (٦٣٢ ووكر)
٢ - لا إله ا / لا الله	محمد ر/ سول الله (٦٧٧)
٣ - محمد / رسول / الله	محمد / رسول / الله (٦٦٢)
٤ - لا إله ا / لا الله	محمـــد / رسول / الله جائـــــز (٦٧٣)
٥ - لا إله ا / لا الله / وحده	بسم الله / الرحمن / الرحيم (٧٠٥)
٦ - لا إله إلا / الله وحده / لا شريك له	محمد ر/ سول الله / وعبده (٦٩٥)
٧ - لا إله ا / لا الله و / حده	الله أحد / الله الصمد / لم يلد ولم يولد (٧٢٤)
٨ - لا إله إلا / الله وحده / لا شريك له	أمر الله / بالوفاء و / العدل (٧٢٧)

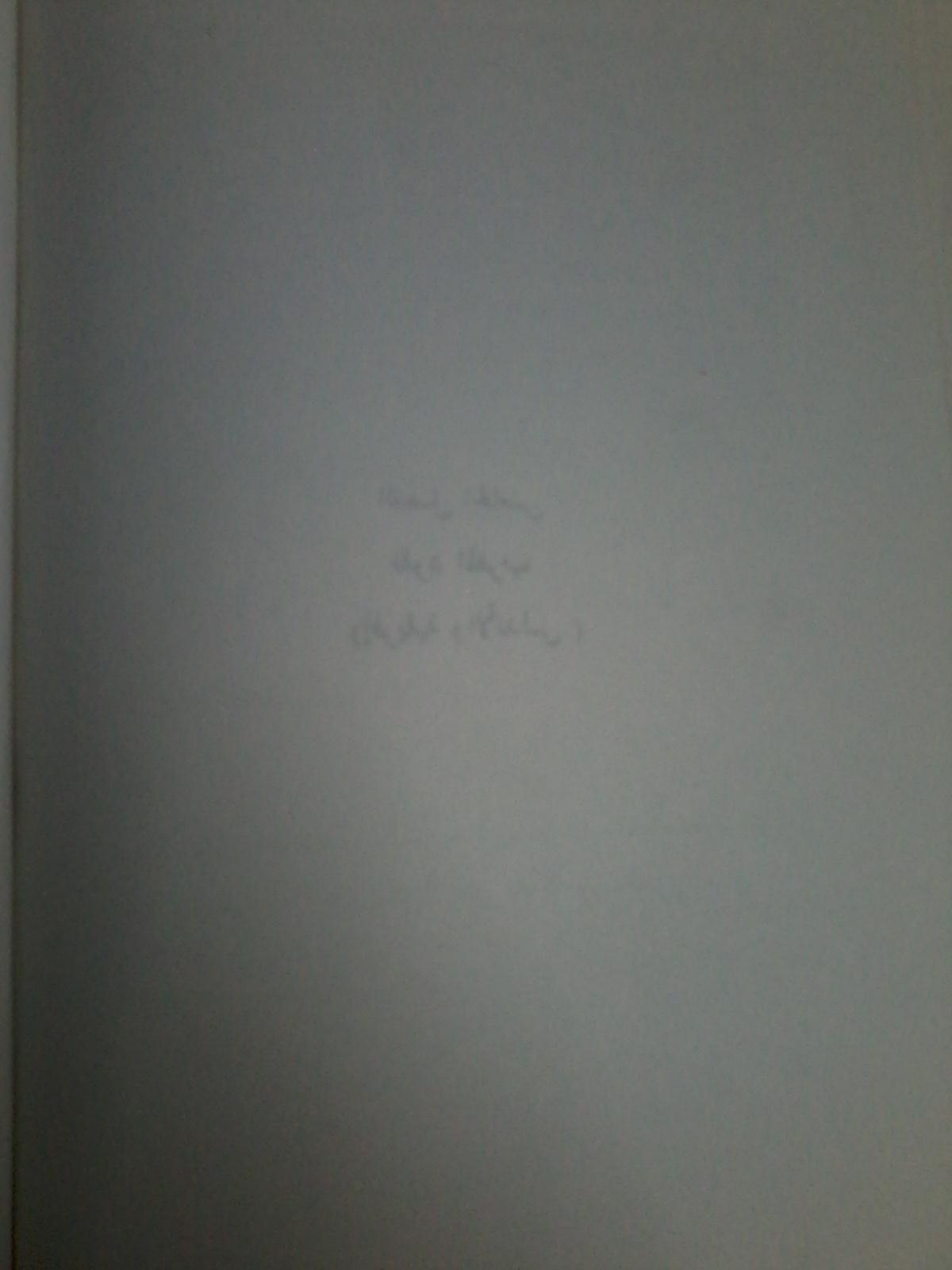
ملحوظة : [واضح أن الخط المائل / يمثل فاصلاً بين سطر وآخر] .



الفصل الخامس

نقود المغرب

(افريقية والأندلس)



لفظ (المغرب) في أصل وضعه لفظ إضافي ، يدل على مكان ما بإضافته إلى جهة المشرق ، والمغرب عند الجغرافيين « قطر واحد مميز بين الأقطار » ومع هذا التميز فإننا نلمح عدة تفسيرات لهذا المصطلح ، فهو أحيانا يتسع ليشمل معظم شمالي إفريقيا ومناطق أخرى عبر المضيق المائي الموصل بين البحر المتوسط والمحيط ، أو داخل المتوسط نفسه ضاما جزيرة هنا أو هناك ، ثم هو يضيق جدا ليشمل جزءا من أجزاء الشمال الأفريقي دون الأجزاء الأخرى . ومن هنا يمكن أن نستعمل مصطلح المغرب الكبير قاصدين به معظم الشمال الإفريقي وشبه جزيرة ايبريا ، أو نستعمل مصطلح (المغرب) دون وصف للدلالة على تلك الرقعة الممتدة من حدود مصر الغربية شرقا في اتجاه المحيط غربا .

ومصطلح المغرب مصطلح لم يواكب حركة الفتوحات الإسلامية . وربما كان يشار إلى هذا المدلول بلفظ آخر هو إفريقية المأخوذ من مصطلح رومانى قديم هو إفريقيا Africa الذى كان يستخدم للدلالة على منطقة بعينها من شمالى إفريقيا إبان عهد الرومان ، لكن استعماله إبان الفتوحات الإسلامية كان يعنى امتدادات أخرى إلى الغرب ، ليعود بعد مدة إلى الدلالة على المنطقة المجاورة لمصر والتى تحدها غربا تونس الحالية . وتكتفى كتب الفتوحات بالإشارة إلى الجناح الغربى بمصطلح إفريقية .

وأيا ما كان الأمر فإننا سنستعمل مصطلح المغرب في هذا الفصل ونقصد به الجناح الغربى كله ، فإذا أردنا التحديد قلنا إفريقية ، أو قلنا الأندلس .

وقد حاول المسلمون فتح المغرب بعد فتح مصر مباشرة لكن الظروف التى مر بها العالم الإسلامى من تغيرات وصراع منذ أواخر عهد عثمان بن عفان وحتى فترة ليست بالقصيرة من قيام الدولة الأموية ، بالإضافة إلى ظروف خاصة بالمغرب ، والصراع الإسلامى البيزنطى كل هذا جعل فتح المغرب من أصعب الفتوحات وأطولها .

وكان الفتح فى خلال سنيه الطويلة يتأرجح بين الاستقرار النسبى والتوقف ، غير أن الفتح شهد عدة علامات مميزة من أهمها بناء مدينة القيروان أوائل النصف الثانى من القرن الأول الهجرى ، وولاية حسان بن النعمان ، ثم موسى بن نصير ، الذى تمكن من إكمال الفتح ومواصلة الفتح فى شبه جزيرة إيبريا .

وكان عهد عبد الملك بن مروان ممثلاً لفترة صراع كبرى ، إذ كان عليه أن يقاتل فى جبهتين : الجبهة الداخلية لتثبيت أركان ملكه ، والجبهة البيزنطية شرقاً وغرباً وقد نال الصراع ضد البيزنطيين فى الشمال الإفريقى جهداً كبيراً وانتهى عهد عبد الملك دون أن تحكم الدولة الأموية قبضتها بصورة مرضية على إفريقية .

ومن هنا يمكن أن نشير إلى أن الظروف التى واكبت الإصلاح المالى الذى قام به عبد الملك فى المشرق لا يمكن أن تتطابق مع الظروف التى كان يمر بها المسلمون فى المغرب وقتها ، ويمكن القول أيضاً ، إن ظروف المغرب السياسية والإدارية كانت تتطلب تنظيماً خاصاً فى مسألة النقود ، فحسن إذن أن يتبع مبدأ التدرج فى إنتاج العملة الإسلامية بصورة تشبه التدرج الذى مرت به العملة الإسلامية فى المشرق .

لقد وجد الفاتحون المسلمون فى المغرب (إفريقية والأندلس) نقوداً كان يتعامل بها الأهلون ، يمكن وصفها بأنها نقود بيزنطية من النمط اللاتينى اللغة[1] ، فحرص الفاتحون فى المغرب ، مثلما حرصوا فى المشرق ، على عدم مفاجأة المتداول بنقد جديد تماماً ، فانتجوا نقوداً أشبه ما تكون بالنقود

---

(١) عرفت إفريقية أيضاً نقدا أنتجه حاكمها البيزنطى المستقل بها Grégoire (والذى تسميه المصادر الإسلامية باسم جرجير) إذ سك الذهب حريصاً على أن يأخذ شكلاً يختلف بعض الشىء عن العملة الذهبية البيزنطية ، إظهاراً لاستقلاله بالإقليم .

فامتاز النقد الإفريقى الذهبى قبل الإسلام بصورة صليب قرطاجنة الذى يزيد عن غيره من الصلبان بخطين أفقيين إضافيين تحته وقد أشار المالكى فى معرض حديث له إلى هذه العملة فى كتابه (رياض النفوس) ج ١ ص ٨ نشرة الدكتور حسين مؤنس . وقد قبل المسلمون هذه العملة فى معاملاتهم العسكرية والسلمية مع البربر .

المستعملة قبل الفتح ، وبعد ذلك أدخلوا عدة تغييرات تدريجية حتى وصلوا إلى الشكل الإسلامى العربى البحت .

وقد اتخذت التجربة المغربية هذه نقداً إسلامياً يختلف بعض الشىء عن النقد الإسلامى البحت الذى كان نتيجة الإصلاح المالى الذى قام به عبد الملك ابن مروان أوائل الربع الأخير من القرن الأول الهجرى ، كما تأخر ظهور هذا النمط الإسلامى فى المغرب عن مثيله المشرقى لظروف الفتح التى أشرنا إلى تلخيص موجز جداً لها من قبل (إذ ليس هنا مقام التفصيل) .

وقد بدأ ظهور العملة الإسلامية المغربية (الإفريقية) فى ولاية موسى ابن نصير وطبيعى أن يبدأ مقلداً للعملة المستخدمة ، مبتعداً ما أمكن عما لا يتفق مع عقيدة التوحيد ، ثم أدخل موسى بن نصير على العملة الإسلامية المغربية تغييرات أخرى جوهرية تدريجياً فأضاف إلى النقش اللاتينى نقشاً بالعربية ، وهى العملات التى وصفت بأنها مزدوجة اللغة وخطت العملة الإسلامية المغربية بعد موسى خطوة أخرى فحذف منها الصور والنقش اللاتينى وهكذا ظهرت العملة الإسلامية المغربية البحتة . وفيما يلى كلمة موجزة عن كل مرحلة من هذه المراحل ووصف نماذج من نقودها .

أولاً : العملة الإسلامية المغربية بيزنطية النمط

لما كان النظام النقدى المتبع فى الشمال الإفريقى هو النظام البيزنطى ، فإن الفئتين الماليتين الشائعتين كانتا الذهب والنحاس ومن هنا لن نعجب لعدم وجود العملات الفضية فى النقد الإسلامى المغربى الأول . وسنبدأ بالحديث عن النحاس ثم عن الذهب .

(أ) **فأما النحاس** : فالغالب أن موسى بن نصير هو أول من ضرب عملات نحاسية مغربية إسلامية من النمط البيزنطى[٢] ، وفلوسه لاتينية النقش

---

(٢) هناك مجموعة من الفلوس عربية النقش ، تحمل صورة الإمبراطور على الوجه ، عزاها ووكر إلى حسان بن النعمان وأرخها عامة بما قبل سنة ٨٠ هـ . وهو أمر مشكوك فيه إذ أنها لا تواكب تسلسل إنتاج النقد الإسلامى فى المغرب . فهى عربية النقش سابقة لظهور النقود لاتينية النقش ومزدوجة اللغة =

تحمل صورة لشخصين كأنهما صورة الامبراطور هرقل وولده وهي تنقسم قسمين :

١ - لا تحمل اسم الضارب ، ويوجد في كتالوج ووكر (القسم البيزنطي) سبع قطع .

٢ - فلوس تحمل اسم ضاربها على الظهر ، وهو موسى بن نصير ، ضربت عامة فيما بين ٨٠ - ٨٥ هـ في المغرب (إفريقية) بعضها ذكر فيه موضع الضرب بالتحديد (طرابلس) والأخير اكتفى بذكر اختصار اسم موضع الضرب العام (إفريقية) وذلك بوضع الحرف اللاتيني A .

أما النقش الكتابي لهذه الفلوس ، فهو نقش ديني ، ومن بين سبع القطع المتبقية احتفظت واحدة فقط بالنقش كاملاً وهي القطعة رقم ١٥٧ من القسم البيزنطي من كتالوج ووكر وهي من مقتنيات المتحف البريطاني ، ونقشها كالتالي :

الوجه : IVS6SA 6EVSNONESTA

وقد قرأها ووكر هكذا :

Deus UnusNon Est Alius Deus

لكن هل يمكن افتراض قراءتها بدون زيادة Unus هكذا :

Deus Non Est Alius Deus

فيكون النقش شبه كامل فيما عدا الاكتفاء بالاختصار 6s (d s) إشارة إلى لفظ الجلالة الذي سبق أن ورد كاملاً في النقش قبله ؟

وعليه يكون النقش قد حاول التعبير عن المعنى الآتي : (الله لا إله غيره) (وبهذا نتحاشى تفسير الأحرف 6EUS على أنها كلمتان 6S

= إن عدم تسلسل التطور النقدي يجعلنا نضم صوتنا إلى صوت المعارضين لجعل هذه النقود معربة (ولكن من جانب آخر ، ولصعوبة إرجاع هذه المجموعة إلى ضارب معين ، فهل يمكن تصور أن هذه الصلات ضربت ليتداولها الفاتحون المسلمون فيما بين أنفسهم في برقة وما جاورها من بلاد المغرب شرقاً وفي الحروب حيث التجمعات العسكرية الإسلامية ؟)

(Unus = Us و = Deus

وأما ظهر هذه العملات : فقد حوى رمزاً بعينه هو I تحته خطان أفقيان مشابهاً بذلك رمز الدينار . وأما النقش الكتابى للقطعة ١٥٧ نفسها ، فلعله كاملاً : In Nomine Tuo Unus Deus فتكون ترجمتها باسم الله الواحد (أو باسمك اللهم الواحد) .

وهناك نقش آخر تمثله القطعة G3 فى القسم البيزنطى من كتالوج ووكر (ص ٥٩) وهو يزيد اقتناعى بما قدمته من اجتهاد فى تفسير وجه العملة ١٥٧ ، وهو نقش مماثل اعتبرته نقشاً كاملاً ، وهو هنا أكثر كمالاً ، فهو خمس كلمات وردت كاملة بأحرفها الصامتة والصائتة (فيما عدا حرفاً واحداً فى آخر كلمات النقش وهو حرف S من كلمة Deus فهو إذن :

Deus Non Est Alius Deus .

وأما المجموعة التى تحوى اسم موسى بن نصير فيوجد منها ست قطع : اثنتان فى المتحف البريطانى ، أوردهما ووكر فى كتالوجه (القسم البيزنطى) تحت رقم ١٥٩ ، ١٦٠ ، وثلاثة فى المكتبة الوطنية بباريس ذكرها لافوا فى كتالوجه تحت أرقام ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ونقلها ووكر تحت الأرقام P . 24 , P .25 , P .26 ، كما توجد قطعة واحدة فى الجمعية الأمريكية للنميات ، وصفها ميلز فى كتابه The Rare Islamic Coins وأوردها ووكر فى كتالوجه تحت رقم ANS/11 وهذه القطع الستة حوت موضع الضرب .

وإلى جانب ذلك توجد خمس قطع أخرى لم تحو موضع الضرب ، ثلاث منها فى المتحف البريطانى (القطع ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ من كتالوج ووكر) وواحدة فى باريس (كتالوج لافوا القطعة ١٢٠) وواحدة فى مدريد ذكرها Codera فى كتابه ..... Tratado ص ٥٥ .

وعبارة الضرب فى المجموعة التى تحتويها هى :

In Nomine Domini NumusIn Tripoli Factus يعنى باسم الله ، ضرب فى طرابلس .

وظهر هذه العملات تشترك في احتوائها على الرمز I السابق وإن ورد أحياناً معتمداً على أربع درجات (انظر القطعة رقم P. 24 في القسم البيزنطي من كتالوج ووكر) .

ونقش الظهر فيها جميعاً باللاتينية يدور حول (باسم الله ضرب موسى ابن نصير أمير إفريقية) .

(ب) وأما الدنانير المغربية الإسلامية البيزنطية النمط فهي نوعان . **الأول** منهما يحوي صورة في الوجه إما صورة الامبراطور أو صورة الامبراطور وولده ، **والنوع الثاني** لا يحوي صورة .

وقد لجأ الفاتحون المسلمون إلى إجراء عدة تحويرات في الصورة منها حذف الصليب ووضعوا بدلاً منه وحدة زخرفية جمالية أعلى التيجان .

واختار المسلمون لدينارهم نقشاً لاتينياً جديداً محاولين به نقل معان إسلامية ؛ ومن هذه النقوش :

Non Est Deus Nisi Ipse Solus Cui Socius Non Est

وهي محاولة لنقل معنى العبارة الإسلامية التالية : (لا إله إلا الله وحده لا شريك له) .

وظهر هذه العملات التي يحوي وجهها الصورة ، يوجد فيه الشكل المحور كأنه حرف I اللاتيني ، معتمداً على درجين تحته . وحوى الظهر أيضاً نقشاً لاتينياً يعبر عن معنى إسلامي كأنه (ربنا الله العظيم الصمد العليم) .

ويلاحظ أن هذا النوع من الدنانير إفريقي الصنع ، ضربت كل قطعه قبل سنة ٨٥ هـ .

أما النوع الثانى من الدنانير ، فهى المجردة من الصورة ، ووجد منها نوعان : أولهما يحوى التاريخ الهجرى وحده ، والثانى يحوى التاريخ العقدى[3] مع التاريخ الهجرى أو منفرداً .

وقد وجد من النوع الثانى ما يمثل السنوات :

I , II , III , VII , IX , XII

وهى موافقة للسنوات الهجرية ٨٤ / ٨٥ ، ٨٥ / ٨٦ ، ٨٧ / ٨٨ ، ٩٠ / ٩١ ، ٩٢ / ٩٣ ، ٩٤ .

وهذه القطع ضربت بالمغرب . أما القطع التى ضربت بالأندلس فهى : X , XI , XII

والقطع المضروبة بالأندلس تتميز بوجود نجمة ثمانية فى مركز الوجه وستكون هذه النجمة علامة للدنانير المضروبة فى إسبانيا بعد ذلك[4] .

ووجه هذه الدنانير ينقسم إلى مجموعات من حيث عبارة النقش فدنانير السنة الثانية والرابعة تشير باللاتينية - إلى : الله الصمد ، الله العظيم ، الله العليم ، الله الخالق فى حين أن دنانير السنة السابعة والتاسعة تحاول نقل المعنى التالى : « لا إله إلا الله وحده لا مثيل له (لا شريك له) » أو « باسم الله لا إله إلا الله وحده لا مثيل له » .

---

(٣) يقول الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب : « ويلاحظ أن تقييد التاريخ كان مستعملاً فى السكوكات عند الرومان وعند الروم البيزنطيين بعدهم ، هو تاريخ إصطلاحي يتجدد كل خمس عشرة سنة ويسمى عندهم بالعقد (Indiction) أى عقد حسابى فيقال : السنة الأولى أو الثانية فى العقد الفلانى ، وقد يرسمون حروف (Ind) اختصاراً لكلمة عقد ويضعون بعد هذا الاختصار أرقاماً من واحد إلى خمسة عشر .... » (النقود العربية فى تونس ص ١٣) .

(٤) اعتمد دى لارادا على هذه السمة فى تقرير أندلسية دينار وصفه فى كتالوجه تحت رقم ٢ (ص ١) وذكر فى تعليق له على هذه القطعة (بالهامش رقم ١ نفس الصفحة) وما أنذر تعليقاته : « على الرغم من أن هذه القطعة ، لا تقرأ فيها كلمة اسبانيا (الأندلس) SPAN ، فإنها بلا شك نقد اسبانى (أندلسى) ، إذ إنها تحوى نقش النجمة فى الوجه ، وهى علامة مميزة » .

وأما ظهر هذا النوع من الدنانير فقد امتاز بالبعد عن الشكل المحور عن الصليب ، وهو يخلو من الرسوم وكل نقوشه كتابية استخدمت اللغة اللاتينية للدلالة على السنة وموضع الضرب وقيمة العملة ونقوش إسلامية تدور حول وحدانية الله وعظمته ، ونقل لمعاني بعض أسماء الله الحسنى .

ويلاحظ هنا أن الدنانير الإفريقية اكتفت في التاريخ بذكر العقد وحده ، في حين مالت الدنانير الأندلسية إلى المزاوجة بينه وبين التاريخ الهجرى .

وقد عرفت الدنانير المغربية الإسلامية بيزنطية النمط الأنصاف والأثلاث ، وهي نفسها الأجزاء التي كانت شائعة في الذهب البيزنطي وهي : Solidus و Semissis و Tremissis وفي كتالوج ووكر تسعة وعشرون نصفاً ، وتسعة وثلاثون ثلثاً وهي تنقسم قسمين : الأول يحوى صوراً ، والثاني بدونها .

ويلاحظ أن أنصاف الدينار ذات الصورة ضربت كلها في إفريقية ، لم يضرب منها شيء في الأندلس . ونقش الوجه في العملة رقم ١٤٤ (ووكر - بيزنطى) يكاد يذكرنا بمعنى (وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو) والقطعة رقم P . 19 حاول أن ينقل معنى (لا إله إلا الله لا شريك له) .

وظهر الأنصاف يحمل علامة واضحة مميزة له هي الرمز بالإضافة إلى نقش لاتيني يحاول نقل معنى عبارة إسلامية .

وأما الأثلاث ، فإنها تشبه الأنصاف من حيث إن المحتوى فيها على صورة كان من ضرب إفريقية وحدها . والوجه يحمل نقشاً لاتينياً يحاول أيضاً نقل معاني إسلامية كالبسملة (باسم الله الواحد أو باسم رب الواحد) أو (الله أحد لا شريك له) ، (كما في القطعتين ١٤٦ ، ١٦١ من ووكر على الترتيب) .

وظهر هذه العملات يحمل علامة أخرى مميزة هى I ونقوشها اللاتينية مثل سابقتها تحاول التعبير عن معان إسلامية مثل القطعة G. 2 و ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ من القسم البيزنطى من كتالوج ووكر .

هذا بالنسبة لأجزاء الدينار ذوات الصورة ، وهناك أجزاء الدينار خالية من الصورة وهى قسمان القسم الأول منهما بدون تاريخ وهو من ضرب إفريقية وحدها ، فى حين أن القسم الثانى الذى يحمل التاريخ الهجرى ضرب فى إفريقية والأندلس معاً .

ويلاحظ فى بعض أنصاف هذا النوع أنه نقش عليه كلمة Solidus التى تعنى الدينار الكامل ويبدو أنها كانت تطلق على الذهب عامة ، وكان المتداولون يفرقون بين الفئة الكاملة وأجزائها بعلامات أخرى من أهمها الوزن .

ثانياً : النقود الإسلامية مزدوجة اللغة (الذهب - النحاس) :

طبيعى أن تبدأ المحاكاة الإسلامية للنقد البيزنطى اللاتينى فى المغرب والأندلس بالنمط السابق ، أعنى الذى يحوى صورة ونقشاً لاتينياً ، مع إجراء عدة تحويرات فى الصورة والنقش ، كما رأينا ، حتى تتفق والمعتقد الحنيف ، وطبيعى أيضاً أن يلى هذه الخطوة نقد يحاول أن يجمع اللغتين معاً ، أى يحوى نقشاً عربياً إلى جانب النقش اللاتينى ، مع إمكان تطور آخر فى اتجاه العملة الإسلامية البحتة .

ويؤرخ هذا النوع الثانى من الدنانير بسنة ٨٥ - ٩٥ هـ . ويلاحظ أنه متأخر عن زمن ظهور الدينار الإسلامى البحت الذى أصدره عبد الملك ابن مروان فى إصلاحه للنقد حوالى سنة ٧٥ هـ (وقد تعرضنا لهذه النقطة فى الفصل السابق) وهذه الدنانير مزدوجة اللغة المضروبة فى الجناح الغربى الإسلامى ، تشبه غيرها من العملات الإسلامية التى ضربت فى الشرق الإسلامى (أعنى الولايات الشرقية) فى أنهما ضربا بلغة مزدوجة حتى بعد فترة الإصلاح النقدى وظهور النقد الإسلامى البحت بنقشه العربى . ونعيد هنا ما سبق أن فصلناه فى الفصل السابق عن سبب هذه الظاهرة وهو أمر ليس فيه غرابة ، بل هو يتفق وطبيعة التدرج ، فالمجتمعات هذه تداولت النقد المضروب

باللاتينية ، وهى نقوش ألفوها إن لم يكن عرفوها ، أو على الأقل تعرفوا على الرموز المكتوبة على النقد ، فمن ثم يمكن أن يكون الضارب المسلم قد رأى ألا يفجأ المتداول بنقد جديد تماما[٥] وإنما سار بالتدرج المعقول حتى يصل بالعملة إلى النمط الإسلامى البحت فى زمن قصير نسبياً وبما لم يصل إلى ربع قرن .

وهنا ظاهرة لافتة للنظر ، وهى أن الدينار العربى اللاتينى النقش هذا لم يظهر إلا فى الأندلس خاصة ، وربما كان هذا معقولاً بعض الشىء ، لأن اللغة اللاتينية كانت معروفة فى اسبانيا أكثر بكثير جداً منها فى إفريقيا ، وأهل اسبانيا كانوا يتحدثون بلهجة مشتقة من اللاتينية ، فرموز اللاتينية إذن رموز غير غامضة بالنسبة لهم ، بل منهم من يتمكن من قراءتها .

هذا ، ويوجد من هذا النوع من الدنانير العربية اللاتينية النقش البرنطية الطابع ، عدة دنانير تفرقت فى المتاحف والمجموعات ، إذ حوى بعضها متحف مدريد ، ومتحف لشبونة ، ومتحف باريس ، ومتحف كوبنهاجن ، ومجموعة جامعة Jena . وقد نقل ووكر وصفاً لهذه الدنانير ، نقلها عن مصادرها فى كتالوجه ، وقد عاينت الكتالوجات الثلاثة ورجعت فى كتالوج مدريد إلى كتالوج دى لارادا وكتاب كوديرا معاً كما عاينت صور هذه القطع فى متحف الآثار الوطنى بمدريد كما رجعت إلى كتاب ميلز الخاص بنقد الأمويين فى الأندلس ، وقد تعرض للنقد الأندلسى المبكر .

أما دى لارادا وزميله فى كتالوجهما الخاص بوصف مجموعة متحف الآثار الوطنى بمدريد ، فلم يذكرا سوى قطعة واحدة مزدوجة سيأتى ذكرها بعد .

وأما ميلز ، فقد بدأ كتالوجه بالعملات الذهبية مزدوجة اللغة المضروبة فى الأندلس ، فنقل وصفاً لستة دنانير ترجع إلى سنة ٩٨ هـ اعتمد فيها فى الغالب على مصدرين إسبانيين هما Vivis وزميله فى عملهما :

---

(٥) فى العصر الحديث ، غالبا شكوى المتداولين من التغيير المفاجىء للنقد أو تشابه هذه ، من حيث حجم الأوراق المالية ، وما يحدث من خطأ بسبب السهو .

وكتاب Monedas de las Dinastías Arabigo - Españolas Codera وزميله المعنون بـ ...... Tratado إلى جانب بعض المصادر الأخرى المؤيدة .

ويتفق وجه هذه العملات جميعها في حمل العبارة (محمد رسول الله) وردت في سطرين هكذا :

محمـــــــــــد ر

سول الله

كما يتفق الظهر في عبارة الضرب بالعربية : (ضرب هذا الدينر بالأندلس سنة ثمان وتسعين) فيما عدا بعض السهو أو الخطأ في نقش هذه العبارة على دينارين اثنين ، أولهما كتبت فيه السنة هكذا : (مان) وواضح أن المقصود كلمة (ثمان) . (ويلاحظ أن القطعة التي أوردها دى لارادا وزميله وأشرنا إليها عاليه من نفس هذا النوع) .

وأما النقش اللاتيني فيحمل القطع تبدأ بكلمة Feritos (ضرب) قبل كلمة Solidus (دينار) فيما عدا قطعة واحدة منها .

والفلوس مزدوجة اللغة تمتاز عن سابقتها بأمرين أولهما لغوى والثاني صورى ، فمن حيث اللغة أضيف إليها نقش باللغة العربية في الظهر ، وأما صورتها ، فهى تحمل رأساً امبراطورياً على الوجه . فقد اختلف الدارسون حول الأصل المحاكى لهذه الفلوس بسبب ظهور هذه الرأس الامبراطورية ، إذ صنفها دارسون مثل لافوا وستيكل تحت قسم النقود المحاكية للنمط القوطى ، وإن مال ووكر إلى اعتبار أن أصلها المحاكى رومانى اعتماداً على اكتشاف نقود قديمة كانت تتداول محلياً في طنجة تحمل الرأس الامبراطورى هذا . وربما يرشح قول ووكر أن بعض هذه الفلوس وجد لها نماذج ذكر فيها إنها ضربت في طنجة .

وهذا القسم من الفلوس هو أقل الأقسام عدداً ، وقطعه في غاية الندرة ، إذ لا يوجد منها سوى ثلاث قطع ثنتان منها ذكر فيها أنها ضربت في طنجة ، وثالثة لم تحدد موضع الضرب .

ويختلف وجه هذه العملات عن ظهرها من حيث لغة النقش، إلا أن الوجه يحمل نقشاً لاتينياً فى حين أن الظهر يحوى نقشاً عربياً فقط .

وفيما يلى وصف لفلس من الفلسين المذكور فيهما موضع الضرب (طنجة) :

الوجه : صورة رأس امبراطورى . نقش لاتينى ورد مقلوباً وقراءته : Domine Deus Quis Tibi Similis .

الظهر : بسم الله / ضرب فلس بطنجة . (بخط كوفى) .

هذا ويوجد فوق باء كلمة ضرب شكل نجمى خماسى ، كما يوجد نفس هذا الشكل تحت الطاء فى كلمة طنجة . (يوجد لها صورة فى ص ٦٢ تحت رقم شكل ١٢ فى القسم البيزنطى من كتالوج ووكر) .

وكما وصفنا فلساً مذكوراً فيه موضع الضرب نصف أيضاً فلساً آخر .

الوجه : يشبه تقريباً وجه الفلس الموصوف عاليه .

الظهر : يشبه فى طرازه ظهر العملة السابقة ، ونقشه العربى غير كامل وإن كان يمكن التخمين بسهولة الغامض منه وهو كالتالى مكتوباً بالخط الكوفى :

بسم الله [محمد ر]

سول الله [و]

عبدم

هذا ويمكن أن يلحظ نفس هذا النقش فى النقد الأكثر تطوراً أعنى النقد الإسلامى البحت . واعتماداً على هذه النقطة يمكن تأريخ هذا النوع من النقد بأواخر القرن الأول الهجرى لعله بين ٩٥ - ٩٨ أو أكثر قليلاً .

ثالثاً : النقد المغربي الإسلامي البحت :

أعني بهذا المصطلح (المغربي الإسلامي البحت) ذلك النقد الذي ضرب في المغرب الكبير : إفريقية والأندلس ، باللغة العربية ، دون أية صور ، وكما قد رأينا أن النقد المغربي مر بعدة مراحل : النقد المحاكي للنقود البيزنطية ، ثم النقد المغربي مزدوج اللغة بشتى صوره ، وقد بدأ سنة ٩٨ هـ كما رأينا واستمر إلى سنة ١٠٢ حيث ظهر النمط الإسلامي البحت في إفريقية والأندلس .

ويلاحظ تأخر هذا النمط عن مثيله المشرق (الدمشقي) الذي بدأ عبد الملك في إصداره قبل أكثر من ربع قرن (كما رأينا في الفصل السابق) .

ويختلف الدينار المغربي الإسلامي البحت عن مثيله الدمشقي في سمة أساسية هي عدم ذكر موضع الضرب في الأخير ، في حين وجد في الدينار المغربي . وسنحاول هنا أن نعرض للنقد المغربي ذهباً ونحاساً وفضة بقسميه الإفريقي والأندلسي بشيء من التفصيل .

١ - الذهب

(أ) الذهب الإفريقي :

أول ملاحظة نلحظها على الذهب الإفريقي أنه خلا من أجزاء الدينار ، فهل هذا بسبب سياسة مالية بعينها أرادت التشبه بالنظام النقدي الدمشقي الذي خلا من أجزاء الذهب (كما رأينا في الفصل السابق) ؟ فإذا كان ذلك كذلك ، فإن النقد الذهبي الإفريقي يكون قد اختلف عن الأندلسي ، واقترب من النقد الدمشقي .

وهناك عدة قطع ذهبية إفريقية سجلتها الكتالوجات والدراسات الخاصة بالنقود ، بلغت ست قطع ترجع إلى السنوات التالية : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، وقد وصفت الكتالوجات خمسة من هذه الستة دنانير وصفاً كافياً ، في حين حرم دينار سنة ١١١ من الوصف الكافي

وكل ما ذكره P . Casanova عند وصفه له عدة معلومات أساسية تمثل نوعه وسنة ضربه وموضع الضرب ، فى حين لم يشر إلى نقش الدينار بالتفصيل .

ويمكن تقسيم الدنانير الخمسة المنشورة إلى قسمين حسب نقشها الأول : دينار وصفه الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب ، فأسميناه به هذا القسم ، والثانى : دينار وصفه لافوا ويوجد بالمكتبة الوطنية بباريس فأسميناه بدينار باريس . وفيما يلى جدول يوضح الفرق بينهما .

القسم	الوجه	الظهر
دينار حسن حسنى عبد الوهاب (القسم الأول)	لا إله إ لا الله وحده	بسم الله الرحمن الرحيم
دينار باريس (القسم الثانى)	محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق . لا إله إلا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله	ضرب هذا الدينر بإفريقية سنة ثنتين ومائة الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد بسم الله ضرب هذا الدينر بإفريقية سنة أربع عشرة ومئة

وأهم ما يلاحظ على الفرق هو زيادة نقش دينار باريس عن نقش دينار حسن حسني عبد الوهاب سواء في مركز الوجه أو على الدائر ، ففي المركز زاد النقش على الشهادة الأولى (لا إله إلا الله وحده) عبارة (لا شريك له) وزادت في نقش الدائر في آخره (ليظهره على الدين كله)[6] ، ومع هذا ، فإن طراز الضرب متفق في أن نقش مركز الوجه حوى ثلاثة أسطر .

أما الظهر فقد اختلف نقش المركز من البسملة في دينار حسني عبد الوهاب إلى جزء من سورة الإخلاص في دينار باريس ، كما زاد دينار باريس (بسم الله) على عبارة الضرب في أولها ، ومع هذا فنمط الضرب من حيث الاعتماد على ثلاثة أسطر واحد في الدينارين .

والقسم الأول ، أعني دينار حسن حسني عبد الوهاب ، المضروب في أوائل القرن الثاني الهجري ، مطابق للدينار الأموي الدمشقي ، في حين أن دينار باريس المضروب سنة ١١٤ قد اتخذ نقشاً آخر غير دينار دمشق المركزي .

فما هو السبب في التوافق في العقد الأول ، والتميز في العقد الثاني من القرن الثاني الهجري . ربما كانت الأدلة التالية معينة إلى حد كبير على الإجابة على السؤال الأول ، يكمن ذلك في المناقشة التي أثرناها قبل ، حول مركزية ضرب الدرهم ، في عهد هشام بن عبد الملك ، إذ أشار المقريزي في نص واحد أكثر من مرة إلى أن واسطاً اتخذت مركزاً لضرب الدراهم الأموية وبثها في الآفاق ، فلا يبعد أن تتخذ نفس السياسة في الدينار ، أو - وهذا أقرب إلى المنطق - أن تكون دمشق ، لأنها مركز ضرب الدينار في المشرق ، مسئولة عن اتخاذ الأزواج أو الطابع المستخدم في السكة وإرسال هذه الأدوات إلى سائر الجهات ، ومن بينها دار الضرب بإفريقية حيث يتم الطبع أو الضرب .

---

(٦) المتتبع للنقد الإسلامي المضروب في وقت دراستنا هذه ، يلاحظ أن بعضه أورد في الدائر العبارة الكاملة التالية : (محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) وبعضه وقف عند كلمة (كله) وبعضه وقف عند كلمة (الحق) .

سؤال آخر : لماذا تميز الدينار المغربي عن مثيله الدمشقي منذ العقد الثاني من القرن الثاني الهجرى ؟ لعل السر فى هذا يكمن فى إحساس الولاة بالقوة ، وميل الإقليم إلى الاستقلال ، ذلك الميل الذى سيتضح أكثر فى بداية العقد الثالث من القرن نفسه[7] .

وأول هذه الدنانير تاريخاً يرجع إلى سنة ١٠٢ هـ التى يجمع دارسو النقد على أنها السنة التى بدىء فيها ضرب النقد الإسلامى البحت فى الجناح الغربى الإسلامى ، فى حين أشار ووكر إلى أن الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب أخبره بأنه يمتلك ديناراً يرجع إلى سنة ١٠٠ هـ . ولم يشهد أحد طبيعة نقش هذا الدينار ونمطه وهل القراءة صحيحة ، فإذا كان هذا الدينار مغربياً إسلامياً بحتاً وإذا كانت القراءة صحيحة فلعله يرجع إلى فترة تجريبية ، على أنه لا يوجد ما يمنع من أن يكون ظهور النقد الإسلامى البحت فى آخر القرن الأول الهجرى قريباً من أول القرن الثانى الهجرى لأن الأدلة التاريخية تعوزنا لتقرير سنة ظهوره من جهة ، ولأن النقد مزدوج اللغة فى الأندلس مثلاً لم يعرف له مثال إلا فى المضروب سنة ٩٨ هـ .

وآخر دينار إفريقى عثر عليه حتى الآن يرجع إلى سنة ١٢٢ هـ ، فهل سبب ذلك ظهور حركات الثورة ضد الأمويين ابتداءً من هذه السنة وما بعدها ؟ وهل أثر ذلك فى حركة سك الذهب بسبب عدم تأمين طرق التجارة مع بلاد السودان (يلاحظ أن حركة الخوارج انتشرت عبر الإقليم كله من أقصاه ووسطه وأدناه) .

ووزن الدنانير الخمسة الموصوفة يمكن أن توصف بأنها شرعية بوجه عام أقلها يزن ٤,٢٠ وقطعة تزن ٤,٢٤ والباقى ٤,٢٥ ما عدا واحدة وزنت ٤,٢٨ وهى أوزان جيدة جداً حتى القطعتان الأوليان .

---

(٧) عالجت هذه النقطة فى (تطلع البربر إلى الاستقلال فى القرن الثانى الهجرى) وهو مقال نشر فى مجلة ندوة التاريخ الإسلامى المجلد الثانى .

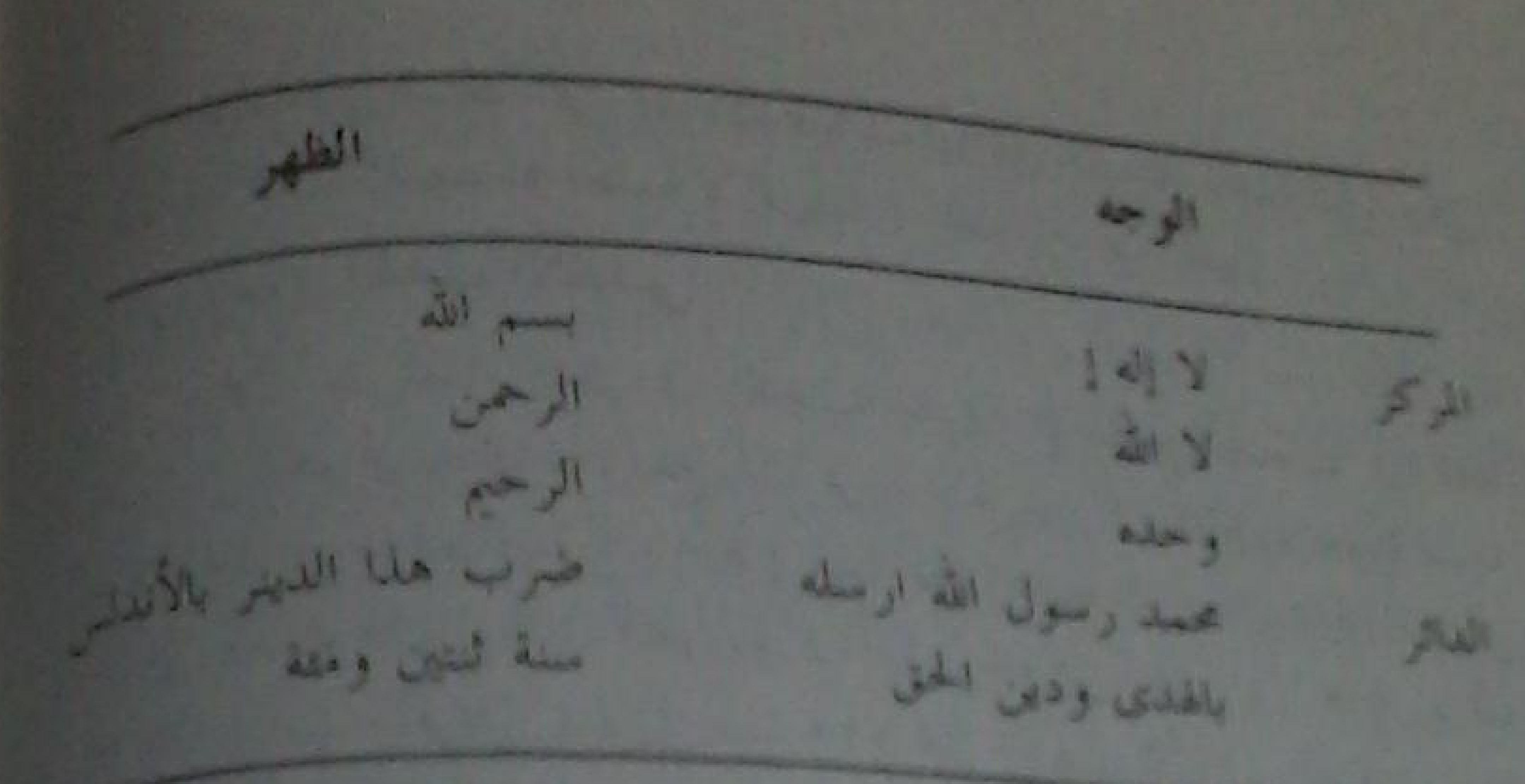
وأما دار السكة التى ضربت فيها فلعلها دار السكة بالقيروان ، وهى غالباً ما تكون المقصودة بكلمة (إفريقية) المنقوشة على الدينار .

(ب) الذهب الأندلسى :

أول ما يلفت النظر فى الذهب المغربى الإسلامى البحت فى نمطه الأندلسى ، هو أن بدايته تتفق مع بداية قرينه الإفريقى ، فالقطع الموجودة منهما لا ترجعان إلى ما قبل سنة ١٠٢ هـ [فيما عدا القطعة التى كان يملكها حسن حسنى عبد الوهاب والذى أخبر ووكر أنها ترجع إلى سنة ١٠٠ هـ] بيد أنه إذا كان الذهب الإفريقى يمتد إلى سنة ١٢٢ فإن الذهب الأندلسى يتوقف بنهاية سنة ١٠٦ هـ ، لا يظهر منه شىء بينها وبين سنة ٣١٦ إبان أوائل خلافة عبد الرحمن الناصر إلا قطعة واحدة ذكرها ووكر فى كتالوجه ترجع إلى سنة ١٢٧ هـ .

شىء آخر يلفت النظر فى الذهب الأندلسى ، هو اكتمال فئاته المالية ، فإذا كان النقد المغربى الإسلامى البحت فى إفريقية لم يمثل إلا بالدينار الكامل ، فإن النقد الأندلسى المشابه مثلته الفئات المالية الذهبية كلها من دينار ، ونصف دينار ، وثلث دينار . وهذه ظاهرة مميزة للنقد الإسلامى البحت ، أعنى أنه سمة خاصة بالنقد الأندلسى ذلك أن أجزاء الدينار لا توجد بذورها فى النقد الأموى الدمشقى . وعلى ذلك فإن وجود جزء من الدينار غفل من ذكر موضع الضرب ، يلفت النظر بسرعة إلى أنه نقد أندلسى وليس مشرقياً ، اعتماداً على عدم وجود هذه الفئة فى غير الأندلس من جهة ، واعتماداً على نقش هذه الأجزاء المشابه للنقش الموجود فى الأندلس .

إن النقش الإفريقى المتحرر من نقش دمشق والذى ظهر فى العقد الثانى من القرن الثانى ، سبقه بعقد كامل نظيره الأندلسى الذى ولد مستقلاً فى النقش مقدماً النقش المغربى الذى اتخذ نموذجاً فى عهد الولاة فى العدوتين معاً بعد قليل ، أعنى به النقش التالى :



	الوجه	الظهر
المركز	لا إله إ لا الله وحده	بسم الله الرحمن الرحيم
الدائر	محمد رسول الله ارسله بالهدى ودين الحق	ضرب هذا الدينر بالأندلس سنة ثنتين ومئة

هذا النقش هو الذى نراه على النقد المذكور فيه أنه ضرب بالأندلس ، وفى الأنصاف والأثلاث المذكور فيها موضع الضرب هذا ، وفى أجزاء الدينار أيضاً الخلو من موضع الضرب مما يشير إلى أنها أندلسية على الأخص ، لا مغربية عامة ، إذ إن إفريقية شأنها شأن دمشق لم تضرب أجزاء الدينار مكتفية بالدينار الكامل .

وكما كانت عدد القطع الذهبية الإفريقية قليلة ، كانت القطع الأندلسية قليلة مثلها ، إذ إن القطع الموجودة تمثل سنوات محدودة هى سنة ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٢٧ . وقد أورد ميلز فى كتالوجه الملحق بدراسات لنقود الأمويين بالأندلس القطع الممثلة للسنوات الأربعة الأولى ، وكذا النصف والثلث الخاصين بالسنة الأولى (يلاحظ أنها السنة الوحيدة التى مثلت الفئات المالية الذهبية كلها) ولم يورد دى لارادا وزميله من نقد فترة الولاة إلا قطعتين : دينار يرجع إلى سنة ١٠٤ هـ ، وثلث يرجع إلى سنة ١٠٢ .

وقد أفاد ووكر فى كتالوجه من هذا ، ومن غيره أيضاً ، غير أنه اقتفى أثر ميلز فى السنوات الأربع الأولى ، وفى حين توقف ميلز عند سنة ١٠٦ هـ واعتبرها السنة الأخيرة لظهور النقد الذهبى فى فترة الولاة نرى ووكر يضيف قطعة مهمة جداً هى القطعة رقم $\frac{\square X}{2}$ (كتالوجه البيزنطى – ج ٢ – ص ١٠٢) وأشار فى الهامش إلى أنها موجودة فى متحف Ashmolean فى أكسفورد ، ووصفها بأنها قطعة وحيدة وغير منشورة ، وأنها آخر عملة ذهبية أندلسية معروفة توقف بعدها الضرب لحوالى قرنين من الزمان ، يعنى إلى

خلافة الناصر آخر سنة ١١٦ هـ[8] .

وهذه القطعة فريدة في تاريخها وفي نقشها ، إذ جاءت وسط فترة انقطاع تصل لأكثر من عشرين عاماً وليستمر الانقطاع بعدها إلى حوالى قرنين من الزمان ، هذا بالنسبة لتاريخها . أما بالنسبة لنقشها ، فقد عاد النقش إلى النمط الدمشقي . فهل في هذا إشارة من نوع ما إلى قوة أموية ظهرت ؟ أو هل هي إشارة حاول ولاة هذه الفترة أن يستغلوها للدلالة على اتصال ومودة بالسلطة الأموية المركزية ؟

وأما النصف فيوجد في مجموعة الجمعية الأمريكية للعملات ذكره ميلز ص ١١٦ ، ونقله ووكر وأشار إلى أنه يزن ٢,١٢ وهو وزن طيب .

وأما الثلث فيوجد منه قطعتان أولاهما في مدريد ذكرها دى لاورادا في كتالوجه وأشار إلى أنها تزن ١,٤٥ جرام وهو وزن وافٍ ، وهناك قطعة أخرى تضمها المجموعة الأمريكية السابقة وذكرها ميلز و كذلك ووكر ووزنها ١,٤٣ وهو وزن وافٍ كذلك هذا والسمة الغالبة على وزن الذهب في هذه الفترة هو الوفاء كما سبق أن أشرنا .

والملاحظ في أجزاء الدينار عدم ظهورها إلا في سنة ١٠٢ هـ في حين اختفت بعد ذلك ، فهل يعطى هذا دليلاً على أن سنة ١٠٢ شهدت أول النقد الإسلامى البحت في الأندلس ، يفهم ذلك من احتفاء الضاربين بالنقد الذهبى وحرصهم على تمثيله بكامل فئاته ؟!

---

(٨) نوقشت هذه النقطة في البحث الذى أعددته لينشر في العدد الرابع من مجلة ندوة التاريخ الإسلامى وعنوانه : (الأمويون بالأندلس من قبيل الخلافة إلى نهاية عهد عبد الرحمن الناصر ، دراسة تاريخية نمية) .

٢ - النحاس

نأتي الآن إلى الفلوس النحاسية ، وهي ذات سمة خاصة تميزها عن النحاس المشرق عامة . وأول ما يلفت النظر في النقد النحاسي أن النمط الإفريقي منه سبق النمط الأندلسي بحوالي تسع سنوات إذ إن أقدم قطعة عثر عليها من صنع إفريقية كانت على رأس القرن الأول الهجري (١٠٠ هـ) أما النظير الأندلسي فيرجع إلى سنة ١٠٨ هـ .

وهناك أنماط متعددة للفلوس الإفريقية ، اعتمدت على النقش ، أو الرمز والصورة ، أو تاريخ الضرب ، أو اسم الضارب ، ولكن السمة الغالبة التي يمكن اعتبارها محددة لنوعها هي ذكر موضع الضرب ، وسيكون تقسيمنا للفلوس الإفريقية . معتمداً على هذا الأساس كما يلي :

١ - فلوس ضربت بالمغرب الأدنى بتحديد المكان أو بإطلاق (إفريقية وطرابلس)[٩] .

٢ - فلوس ضربت بالمغرب الأوسط (تلمسان) .

٣ - فلوس ضربت بالمغرب الأقصى (طنجة) .

فأما الفلوس التي ضربت في المغرب الأدنى ، فما ضرب منها بإفريقية لم يذكر تاريخ ضربه ، وما ضرب بطرابلس يوجد منه عدة نماذج منها ما ضرب سنة ١٠٠ و١٢٠ و١٣٠ هـ . وظهر هذه العملات يحوي أربعة أسطر الأول منها في فلس سنة ١٠٠ نجمة ثمانية ، وفي فلسي سنة ١٢٠ ، سنة ١٣٠ عبارة (الحمد لله) وتتفق الأسطر الثلاثة الباقية فيها جميعاً إذ حوت [ضرب بأطر / بلس سنة / ......] ويلاحظ أن الفلسين الأخيرين اكتفيا بذكر العقد دون المائة هكذا [سنة / عشرين] و[سنة / ثلاثين] .

---

(٩) إفريقية لفظ عام قد يشار به إلى المغرب ، وقد يراد به القيروان .

وأما وجه هذه النماذج الطرابلسية الثلاثة ، فيتفق وجه فلس سنة ١٠٠ وحده فى حين يتفق وجه فلس سنة ١٢٠ وسنة ١٣٠ على النحو التالى :

- وجه فلس سنة ١٠٠ يحوى أربعة أسطر أوله نجمة ثمانية ، وبعده فى ثلاثة أسطر : الحمد لله / محمد / رسول الله .

- ووجه الفلسين الآخرين : بسم الله / لا إله إلا الله / وحده لا شر / يك له ○

إن اتفاق فلسى طرابلس المضروبين فى عقدين متتاليين (١٢٠ ، ١٣٠) يوحى أن الفلوس الأفريقية المضروبة فى طرابلس اتخذت نمطاً ثابتاً خلال فترة عهد الولاة غالباً .

وتختلف فلوس (إفريقية) عن فلوس (طرابلس) أن الأول حملت اسم الضارب (الأمير محمد بن يزيد) وأنها لم تحو تاريخاً كما تقدم وإليك نموذج منها :

الوجه		الظهر
لا إله إلا الله وحده	المركز	الحمد لله محمد ر سول الله
بسم الله ضرب هذا الفلس بإفريقية	الدائر	[مما أمر] به الأمير محمد بن يزيد

وسنقدم نماذج أخرى للنقد الإفريقى من طنجة ، فهى مجموعة كبيرة من حيث العدد ، ومتنوعة من حيث العبارات الدينية المنقوشة عليها ، وبعض هذه النقوش فريد فى نوعه مثل :

- نفاق طيب فى سبيل الله (بقصد إنفاق) .
- بسم الله الوفاء لله .
- لله الأمر بسم الله محمد رسول الله .
- الحمد لله . وهذا النقش من أهم النقوش لأنه يتكرر فى نقود المغرب جميعه فى المغرب الأدنى والأوسط والأقصى والأندلس ، وهو يعتبر علامة على مغربية الفلس إذا وجد فى فلس خال من موضع الضرب دل على أنه مغربى إسلامى (بالمعنى الواسع لكلمة المغرب) .

وفلوس طنجة هذه يحوى بعضها رموزاً من أهمها فرع نباتى ، كأنها من أول المحاولات الإسلامية لتبنى شكل زخرفى نباتى(١٠) .

وأما الفلوس الأندلسية :

فيمكن تقسيمها حسب عدة اعتبارات ، وقد آثرت تقسيمها حسب العبارات الدينية فى النقش إلى :

(أ) فلوس تحمل الشهادتين على الوجهين .

(ب) فلوس تحمل الشهادتين على وجه واحد .

(ج) فلوس تحمل نقشاً دينياً واحداً فقط على الظهر هو الحمد لله محمد عبد الله ورسوله .

وسنختار نموذجا لهذه الفلوس الأندلسية القسم الثانى الذى يحمل الشهادتين على وجه واحد ، وتمتاز هذه المجموعة بما يأتى :

١ - وجود كلمة (وحده) بين الشهادتين هكذا :

لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله

٢ - وجود نجمة ثمانية منقطة فى مركز الوجه .

---

(١٠) انظر كنماذج لهذه الفلوس كتالوج ووكر الجزء الثانى (القسم البيزنطى) ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ القطع 902 و 19 ، C على الترتيب .

٣ - عبارة الضرب فى الظهر تحوى جزءاً من البسملة هكذا :

بسم الله ضرب هذا الفلس .....

٤ - موضع الضرب الذى هو تكملة عبارة الضرب السابقة لا يرد بعد آخر كلمة ، وإنما يرد فى وسط الظهر على قسمين هكذا :

بالا

ندلس

(وقد أورد ووكر هذه الفلوس فى كتالوجه القسم الثانى ص ٢٣٢ وتحمل الأرقام من ٧٥٢ إلى ٧٥٨) .

٣ - الفضة

إذا كان هناك خلاف واضح بين النقدين الأموى المشرق والأموى المغربى فى الذهب والنحاس ، فإن هذا الفرق يكاد يتلاشى فى النقد الفضى ، ذلك أن الدرهم المغربى الإسلامى البحت يتفق اتفاقاً شبه تام مع درهم فترة الإصلاح النقدى الذى أمر به عبد الملك بن مروان ، ويمكن أن نطلق عليه درهم العراق (كما سبق أن أسمينا الدينار المشرق بالدمشقى) وذلك لأن الدرهم ضرب بالعراق تحت إشراف الحجاج ، ولا يوجد من فارق بين الدرهمين سوى أن الدرهم العراق ليس فيه موضع الضرب ، فى حين أن الدرهم المغربى نص على موضع الضرب فيه ، سواء النقد المغربى الإفريقى أم الأندلسى .

والواضح أن الدراهم الخاصة بجهات الدولة الإسلامية ، وخاصة المناطق الشرقية والجناح الغربى ، ذكر فيها موضع الضرب ، بتحديد اسم الإقليم فى المناطق الشرقية ، وبذكر الاسم الجامع فى النقد المغربى عامة ، كأن يقال (إفريقية) أو (الأندلس) .

والدرهم المغربي الإسلامي البحت يختلف عن القسمين الآخرين الذهبي والنحاس في أنه له نمط واحد متطابق ، وفيما يلي وصف له :

الوجه		الظهر
لا إله إلا الله وحده لا شريك له	المركز	الله أحد الله الصمد لم يلد و لم يولد ولم يكن له كفواً أحد
بسم الله ضرب هذا الدرهم [بإفريقية بالأندلس] سنة ...	الدائر	محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون

ويلاحظ أن عبارة الدائر في الدرهم المشرقي تختلف قليلاً عن الدرهم المغربي في عدم ذكر موضع الضرب هكذا : (بسم الله ضرب هذا الدرهم في سنة ......) كما يلاحظ أن السطر الثاني من مركز الظهر ينتهي في النقدين المشرقي والمغربي معاً بالواو ، وهي سمة واضحة .

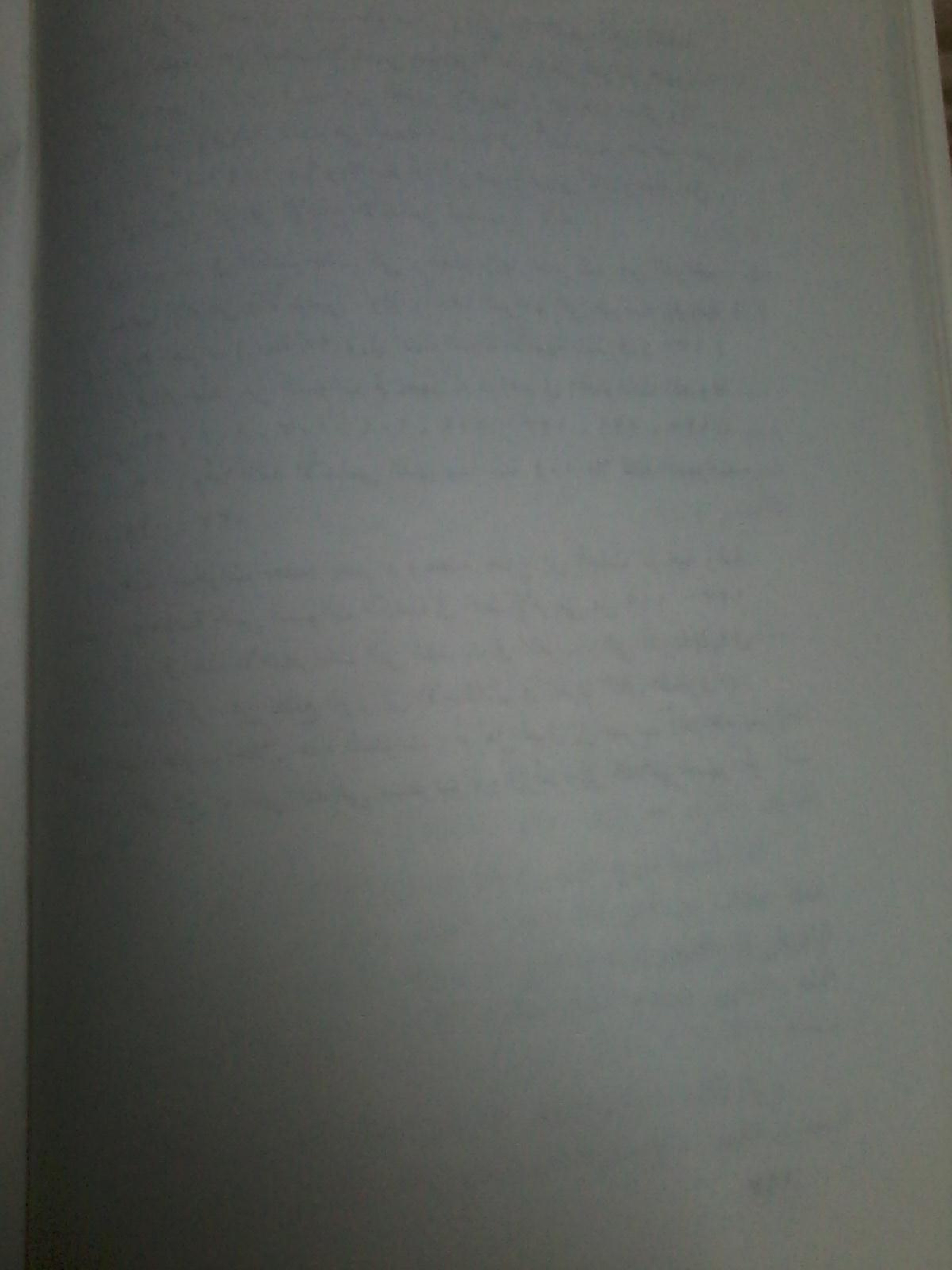
أما بالنسبة لتاريخ ظهور الدرهم المغربي الإسلامي البحت ، فإنه يمثل نقطة خلاف بين نمطي هذا النقد : الإفريقي والأندلسي ، فقد سبق النمط الإفريقي إلى الظهور إذ توجد قطع منه ضربت سنة ٩٨ هـ (المواكب لظهور النقد الذهبي مزدوج اللغة هناك) في حين ظهر الدرهم الأندلسي سنة ١٠٤ هـ .

وبهذا يكون الدرهم الإفريقي الإسلامي البحت قد سبق العملة الذهبية البحتة في الظهور ، كما سبق الدرهم الإفريقي نظيره الأندلسي كذلك ، والفرق

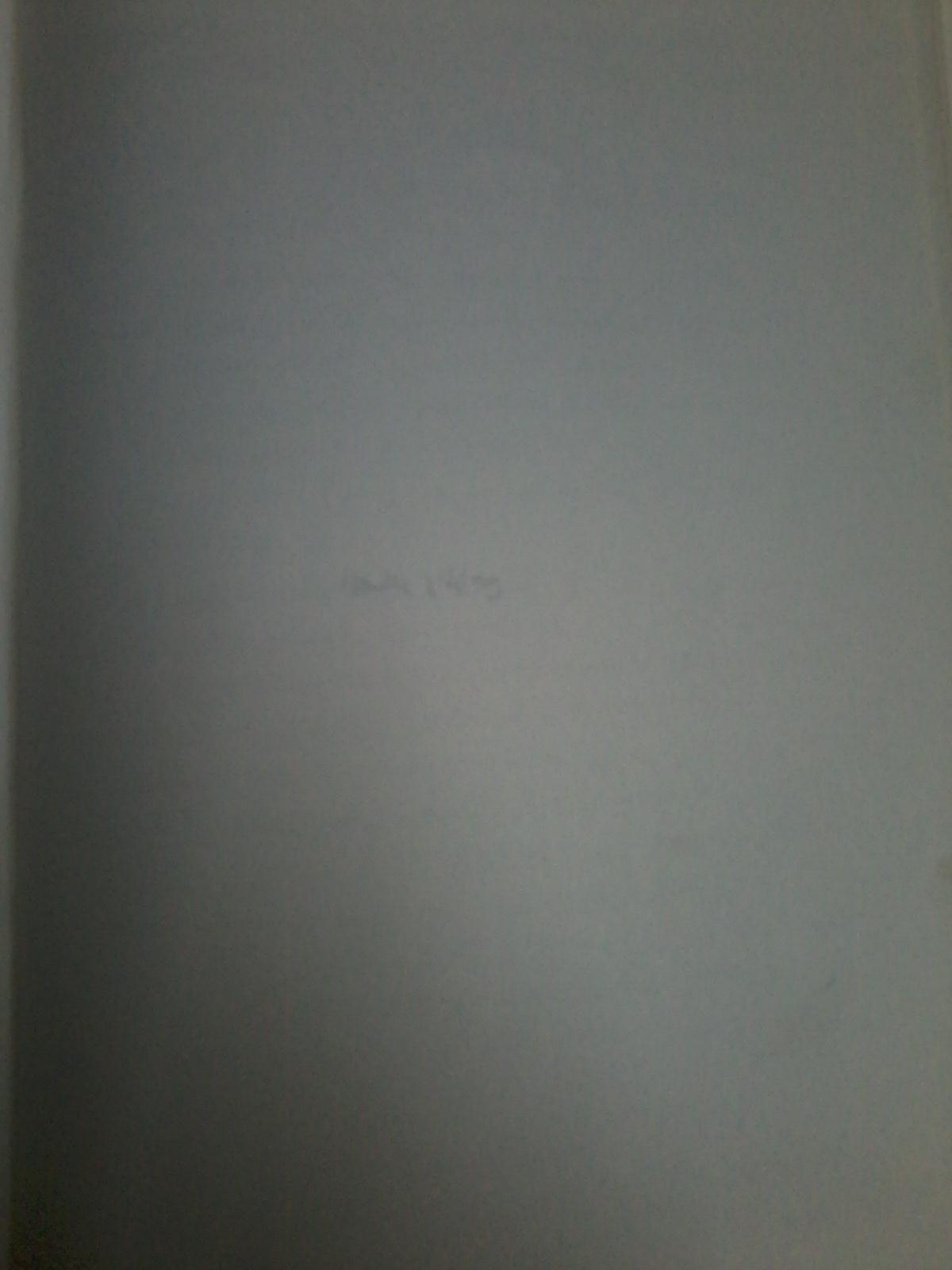
بين ظهور الدرهمين حوالى ست سنوات . ولكن ما الذى أخر الفضة الأندلسية فى الظهور عن الذهب الأندلسى بسنتين ؟ هل يمكن افتراض ظهور نقد فضى أندلسى فى زمن قريب من الفضة الإفريقية ؟ إن هذا جائز وإلا افترضنا أن الفضة الإفريقية كانت هى العملة السائدة فى الأندلس إلى أن ضرب الدرهم الأندلسى سنة ١٠٤ هـ (ويلاحظ أن الدرهم الإفريقى كان وسيلة أهل الأندلس فى التعامل إذا قل الإنتاج الأندلسى لسبب أو لآخر) .

هذا ويوجد فى الكتالوجات التى رجعت إليها عدد كبير من الدراهم المغربية بنوعيها الإفريقى والأندلسى . وإذا راجعنا الدراهم التى ضربت بإفريقية من أول تاريخ الضرب (سنة ٩٨) إلى انتهاء الدولة الأموية بالمشرق (١٣٢) وجدنا أن هناك عدداً من السنوات لم يظهر له دراهم فى المجموعات المعروفة وهى سنى ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٩ - ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ . وأما النقد الأندلسى الذى يبدأ سنة ١٠٤ فلا تمثله السنوات ١٠٩ ، ١٢٨ ، ١٣٢ .

وهذه الفجوات بعضه يسير ، وبعضه يحتاج إلى أبحاث تاريخية ونمية لتفسيره . وخاصة خمس السنوات الكاملة فى النمط الإفريقى من ١١٩ - ١٢٣ (ولعل السر فى هذا الاضطرابات التى انتشرت فى المغرب والتى أشرنا إليها فى المقال السابق ذكره عن تطلع البربر إلى الاستقلال فى القرن الثانى الهجرى) . فهل توقف الضرب خلال هذه السنوات ، أو هل تحول إلى ضرب آخر قام به الثائرون الخوراج ، انتهى بتداعى سيطرتهم ، وآل أمره إلى التلاشى صهراً أو ضياعاً ؟



المصادر والمراجع



ثبت بأهم المصادر والمراجع العربية والأفرنجية

أولا : العربية

دكتور إبراهيم العدوي : الأمويون والبيزنطيون الطبعة الثانية القاهرة ١٩٦٢ م

- الدولة الإسلامية وامبراطورية الروم - الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٨ .

- المجتمع المغربي مقوماته الإسلامية والعربية مع مدخل عن بلاد الجزائر . القاهرة ١٩٧٠ .

- موسى بن نصير مؤسس المغرب العربي - سلسلة أعلام العرب القاهرة ١٩٦٧ م .

٢ - ابن الأثير : الكامل في التاريخ طبعة بيروت ١٩٦٥ .

٣ - دكتور أحمد شلبي : - موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية الجزء الأول ١٩٧٠ م .

الجزء الثاني ١٩٦٩م .

- السياسة والاقتصاد في التفكير الإسلامي القاهرة ١٩٦٧ ط ٢ .

٤ - انستاس الكرملي : النقود العربية وعلم النميات . القاهرة ١٩٢٩ م .

٥ - دكتور الباز العريني : الدولة البيزنطية . القاهرة ١٩٦٥

٦ - البلاذري : رسالة النقود (منشورة في المرجع السابق) .

٧ - جرجي زيدان : - تاريخ التمدن الإسلامي ج ١ (تقديم الدكتور حسين مؤنس) سنة ١٩٥٨ .

- العرب قبل الإسلام (تحقيق الدكتور حسين مؤنس) القاهرة ١٩٥٧ .

٨ - جواد علي : تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٨ بغداد ١٩٦٠ .

٩ - ـــــــــــــ : ثلاثة نقود لأنبية عربية من مجموعة جاك دو مورجان ترجمة الأستاذ تاج الدين أبو زيد ، منشورة فى مجلة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية بمدريد العدد الأول سنة ١٩٥٣ .

١٠ - حسن حسنى عبد الوهاب : النقود العربية فى تونس (تونس) ١٩٦٤ .

١١ - حسان على حلاق : تعريب النقود والدواوين فى العصر الأموى الطبعة الأولى ١٩٧٨ م .

١٢ - ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر طبعة بولاق .
- المقدمة .
- الجزء الرابع .
- الجزء السادس .
- الجزء السابع .

١٣ - الدميرى : حياة الحيوان الكبرى ج ١ (طبعة دار الشعب) .

١٤ - دكتور السيد عبد العزيز سالم :
- تاريخ الدولة العربية بيروت ١٩٧١ م .
- تاريخ العرب الكبير ج ٢ (العصر الإسلامى) القاهرة ١٩٦٦ .

١٥ - دكتورة سيدة كاشف :
- عبد العزيز بن مروان - القاهرة ١٩٦٦ .
- الوليد بن عبد الملك - القاهرة ١٩٦٢ .

١٦ – دكتور ضياء الدين الريس : – الخراج الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٦٩ .
– عبد الملك بن مروان سلسلة أعلام العرب القاهرة ١٩٦٢ .

١٧ – دكتور طاهر راغب حسين : تطلع البربر إلى الاستقلال فى القرن الثانى الهجرى – مقال منشور فى مجلة ندوة التاريخ الإسلامى التى يصدرها سمنار قسم التاريخ الإسلامى فى كلية دار العلوم – المجلد الثانى .

١٨ – الطبرى : تاريخ الرسل والملوك – دار المعارف (الطبعة الرابعة ١٩٧٩) .

١٩ – دكتور عبد الرحمن فهمى : – صنج السكة فى فجر الإسلام – القاهرة ١٩٥٧ .
– النقود العربية ماضيها وحاضرها القاهرة ١٩٦٤ .

٢٠ – دكتور عبد المنعم ماجد : – التاريخ السياسى للدولة العربية ج ٢ طبعة بيروت ١٩٦٦ .
– تاريخ الحضارة الإسلامية فى العصور الوسطى الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٨ .

٢١ – على بن يوسف الحكيم : الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة تحقيق الدكتور حسين مؤنس منشور فى صحيفة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية بمدريد ١٩٥٨ م .

٢٢ – القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الأنشا – دار الكتب المصرية ١٩١٣ – ١٩١٩ م .

٢٣ – ابن كثير : البداية والنهاية ج ٧ بيروت ١٩٦٦ .

٢٤ – المالكى : رياض النفوس ج ١ نشرة الدكتور حسين مؤنس .

٢٥ – محمد باقر الحسينى : – تطور النقود العربية الإسلامية بغداد ١٩٦٦ .

٢٦ - محمد حلمي محمد أحمد : الخلافة والدولة في العصر الأموي القاهرة ١٩٦٦ .

٢٧ - دكتور محمد زكي شافعي : مقدمة في النقود والبنوك - بيروت ١٩٧٣ .

٢٨ - محمد كرد علي : الإدارة الإسلامية في عز العرب - القاهرة ١٩٣٤ .

٢٩ - المقريزي :
- إغاثة الأمة بكشف الغمة نشرة زيادة والشيال القاهرة ١٩٤٠ .
- كتاب النقود القديمة الإسلامية (منشورة في كتاب النقود العربية وعلم النميات لانستاس الكرملي السابق) .
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - القاهرة ١٩١٠ .

٣٠ - منصور بن بعرة الذهبي الكامل : كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية - تحقيق الدكتور عبد الرحمن فهمي القاهرة ١٩٦٦ .

٣١ - مولدي حسيني : الإدارة العربية - ترجمة دكتور إبراهيم العدوي القاهرة ١٩٥٨ م .

٣٢ - ناصر النقشبندي :
- الدرهم الإسلامي ج ١ بغداد ١٩٧٠ .
- الدينار الإسلامي بغداد ١٩٥٣ .

ثانيا : الأجنبية

1 - Arnold :

Painting in Islam . London .

2 - Casanova P . Inventaire Sommaire de la collection de monnies musulmanes de S.A. la princesse Ismaile . Paris 1890 .

3 - Codera :

Tratado de Numismatica Arabiga- Española . Madrud .

- Jerirson (Philip) the Eassy No XV in (Dark Age Numismatics London 1979) .

- The Monetary Rsforms of Abd Al Malik Their metrological basis and their Pinancial repercussions .

- Hazard .

The Numismatic History of Late Medieval North Africa (New York 1950) .

- Miles

- The Coinage of the Umayyads of Spain . New York 1957 .

- The Rare Islamic Coins New York 1952 .

ثالثاً : دوائر المعارف

Enclopedia Britanica

- Coin and Coinage (Part IV)

- Coin and Coinage

- Encyelopedia of Islam

- Derham

- Diner

- Sikkah

رابعاً : كتالوجات النقود

De la Rada Y Delgado
. Catalogo de monedas Arabigas Espanolas que Se Conservan en el museo arqueologico Nacional - Madrid 1892 .
. Lavoix
Catalogue des monnaies musulmanes de la Bibliothrque National (Tom I,II)
. Walker (John)
. A catalogue of the Arab- Sassanian Coins . (London 1966 - Reprivu)
. A Catalogue of the Arab Bygantine and Post Reform Umaiyad Coins - London 1956
. Will
A Catalogue of the Greek Coins Of Arabia London 1922 .

فهرس الكتاب

الموضوع — الصفحة

الموضوع الصفحة

مطبعة المدينة ١١ شارع أحمد العسقلانى نهاية الكوبرى العلوى - دار السلام - القاهرة

ALMADINA PRESS 11 Ahmed Alaskalani St. Daressalam - Cairo